

الأستاذ الدكتور محمد علي داهش

جمهورية العراق/ الموصل

جامعة الموصل/ كلية الآداب

قسم التاريخ

دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي

الحقوق كافة
محفوظة

لاتحاد الكتاب العرب

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق – ٢٠٠٤

http://albordj.blogspot.com

دراسات
في الحركات الوطنية
والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي

الحقوق كافة
محفوظة

لاتحاد الكتّاب العرب

البريد الالكتروني: **E-mail :**unecriv@net.sy

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتّاب العرب على شبكة الإنترنت

http://www.awu-dam.org

❑❑

الأستاذ الدكتور محمد علي داهش

جمهورية العراق/ الموصل

جامعة الموصل/ كلية الآداب

قسم التاريخ

دراسات
في الحركات الوطنية
والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق – ٢٠٠٤

المقدمة

تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الاحتلالية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. إذ احتلت فرنسا الجزائر (١٨٣٠ــــ ١٩٦٢) وتونس (١٨٨١ ـ ١٩٥٦) وموريتانيا (١٩٠٣ــــ١٩٦٠)، وشاركتها إسبانيا في احتلال المغرب (١٩١٢ــ١٩٥٦). أما إيطاليا فقد احتلت ليبيا عام ١٩١١ واستمر وجودها الاستعماري حتى منتصف الحرب العالمية الثانية حينما تقاسمت النفوذ فيها كل من بريطانيا وفرنسا حتى عام ١٩٥١.

اشتركت القوى الاستعمارية في سياسة واحدة قامت على إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر مغاربي فضلاً عن السيطرة والاستحواذ على الأرض وإمكاناتها الاقتصادية وتجريد أهالي البلاد من ممتلكاتهم، ولم يقف الأمر عند حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارست عدواناً قومياً وحضارياً استهدف الإنسان وجوداً وهوية من خلال القتل والنفي والتشريد وتشجيع الاستيطان الاستعماري ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده. وتعد فرنسا أبرز القوى الاستعمارية التي تحكمت في مسار التطور المعاصر للمغرب العربي تليها إيطاليا وإسبانيا في العمل المنظم للقضاء على الوجود القومي والديني والحضاري لأبناء المغرب العربي.

كان الرد المغاربي عموماً على ((صدمة)) الاحتلال العسكري الاستعماري اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لانتزاع الحقوق الوطنية ــ المغربية. إن عدم التكافؤ في الإمكانات التسليحية أفقد المقاتل في المغرب العربي قدرته على المواجهة، لكن لم يفقده الإيمان بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها، قضية الحرية والاستقلال والهوية. وعليه تبدل أسلوب الحركات الوطنية، إذ لهذا

ولازدياد وطأة استمرار الظاهرة الاستعمارية فقد بدأت معظم الأقطار المغاربية اعتماد أسلوب الكفاح السياسي، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ــ ١٩١٨) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ــــ١٩٤٥)، حيث عادت الحركات الوطنية المغاربية الخاضعة للاحتلال الفرنسي بخاصة، إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل متداخل وموجه " أحياناً" من العمل السياسي أو منفصل عنه. وكان اعتماد أسلوب الكفاح المسلح هذا مؤشراً على عقم ولا جدوى العمل السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الوطنية في كل قطر عربي واجه الظاهرة الاستعمارية لم تكن معزولة عن محيطها القومي أو الإقليمي على صعيد التعاطف أو الدعم المادي، وذلك للشعور بالانتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية. وكان النضال الوطني في هذا القطر العربي أو ذاك سرعان ما يجد صداه في المحيط القومي بشكل أو بآخر. من هنا فإن النضال الوطني/ المغاربي لم يكن معزولاً عن بعضه البعض، بل كان منشداً إلى انتمائه الإقليمي والعربي والإسلامي، وكان المحيط الإقليمي والعربي وأحياناً الإسلامي منجذباً وداعماً لذلك النضال الوطني.

إن جميع الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب تشير وبشكل ((موضوعي)) إلى أن الحركة الوطنية في هذا القطر المغاربي أو ذاك لم تكن حالة منفردة في الفكر وبرامج الكفاح أو في الأهداف المعلنة، أو في التضامن والتعاون والوحدة على طريق الحرية والاستقلال الوطني والإقليمي والعربي/ الإسلامي. ولعل أبرز التوجهات والتنظيمات الوحدوية في الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية تلك التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتأسيس ((مكتب المغرب العربي)) و((لجنة تحرير المغرب العربي)) و((جيش العزيمة))، وهي تنظيمات سياسية/ عسكرية تؤكد وحدة النضال لمواجهة الاستعمار الواحد. ولم تكن تلك التنظيمات ((الوحدوية))، وبخاصة العسكرية منها، حالة معزولة عن المحيط العربي الذي مكنها تدريباً ودعماً، واحتضن كوادرها للتهيئة لمرحلة الاستقلال في مختلف المجالات. وكانت القاهرة ودمشق وبغداد معاقل الدعم السياسي والعسكري وغيره للكفاح الوطني والمغاربي عموماً.

وعلى الرغم من أن مرحلة الاستقلال للأقطار العربية في المغرب العربي قادت إلى انشغال المؤسسات الحاكمة بالقضية الوطنية ومعالجة مشكلات ومخلفات المرحلة الاستعمارية وابتعادها عن الأفكار والبرامج والمناخ النضالي

الوحدوي الذي جمعها في مرحلة ما قبل الاستقلال، إلا أنها أدركت ومنذ منتصف الستينات، وعلى ضوء إخفاقات التنمية الوطنية أن العودة للعمل ((الوحدوي)) الإقليمي/ العربي كفيل بتحقيق النهوض التنموي وتحقيق ((الأمن)) الوطني في المجالات كافة، وقاد ذلك إلى التقارب ثانية من خلال الواقع المعاش. وطغى ((الخطاب الوظيفي)) في العمل المغاربي الذي يؤكد ضرورة التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج في المجالات الاقتصادية خاصة، وصولاً إلى التكامل والاندماج في المجالات الأخرى، لكن هذا الاتجاه لم يأخذ مداه في التطور الإيجابي، حيث أدت جملة عوامل إلى ((تجميد)) الاتجاهات التوحيدية في منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

في نهاية الثمانينات، بدأت المؤسسات الرسمية والقوى الشعبية تؤكد أن خروج أقطار المغرب العربي (وأقطار الأمة العربية) من أزماتها وتحقيق القدرة في المحافظة على ((الأمن)) الوطني، لا يتم إلا بجهد جماعي موحد، وأن تحقيق التكامل على طريق الاندماج وبالاستناد على العناصر الموحدة التاريخية والقومية والدينية والحضارية والنضالية يحقق القدرة على الحفاظ على الأمن الوطني والمغاربي، وعلى الأمن القومي بشكل عام، وأن ذلك يعطي للموقف المغاربي/ والعربي، الإمكانية الأقوى لمواجهة التكتلات الدولية والإقليمية وبخاصة السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تسمى ((الاتحاد الأوربي)) منذ عام ١٩٩٢، فضلاً عن التكتلات العالمية الأخرى. وقاد ذلك إلى العودة نحو البدايات، وظهر عام ١٩٨٩ ((اتحاد المغرب العربي)) الذي ضم الأقطار المغاربية الخمسة، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا، المغرب، والذي خطا خطوات إيجابية على طريق التكامل والاندماج في المجالات كافة. ولكن الاتجاهات ((الوحدوية)) ما زالت تعاني من مشكلات تعرقل الوصول نحو العمل الإيجابي، وإن ضرورات ومتطلبات الواقع الوطني والمغاربي والعربي عموماً تتطلب التقارب والتعاون والتضامن على طريق التكامل والاندماج، وإن ذلك يعد خياراً استراتيجياً للأقطار المغاربية والعربية بعامة.

أ .د . محمد علي داهش

الفصل الأول

الحركة الوطنية الجزائرية

ــ أبرز معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر

ــ مراحل الكفاح الوطني الجزائري

١ــ مرحلة الكفاح المسلح

٢ــ مرحلة الكفاح السياسي

الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة في عام١٩٥٤.

الثورة الجزائرية من البداية حتى الاستقلال:

أولاً ــ كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤؟

ثانياً ــ الحكومة الجزائرية المؤقتة

ثالثاً ــ المفاوضات الجزائرية ــ الفرنسية

استقلال الجزائر

ــ الهوامش

بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر:

جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ وبقية أقطارٍ المغرب العربي (تونس ١٨٨١، موريتانيا ١٩٠٣، المغرب ١٩١٢)، انعكاساً لظهور الحركة الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر ولاحقاً. فقد تصاحب الاستعمار الحديث مع نهوض وتطور الثورة الصناعية التي قادت بعض الدول الأوروبية ومنها فرنسا إلى (سياسة التوسع والحماية). ويقر أنصار الاستعمار ومنتقدوهم، بأن الجوانب الاقتصادية وعلى الأخص (الربح) هي الحوافز الرئيسية للحركة الاستعمارية(١).

في الواقع، إن (البرجوازية الحاكمة) هي التي قادت إلى التوسع والاستعمار في القرن التاسع عشر ولاحقاً، فقد تضافرت مصالح المصارف الكبرى والصناعات الجائعة إلى المواد الأولية والأسواق مع الدعوة إلى (الاعتزاز القومي) والتعصب أحياناً وهكذا فالاستعمار الحديث اقترن بصورة وثيقة بتطور الرأسمالية الغربية.. وقد تستر هذا الاستعمار الحديث وراء واجهات سياسية وعسكرية واستراتيجية وحضارية ودينية للسيطرة على الشعب. وعليه لم يكن الاستعمار الفرنسي للجزائر يمثل حالة منعزلة في حد ذاتها، ولكنها تم في مناخ دولي تميز منذ قرون سبقت القرن التاسع عشر، باتساع رقعة الاستعمار الأوربي في كامل آسيا وإفريقيا، فضلاً عن أمريكا اللاتينية(٢) لهذه الأسباب كان الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ عام ١٨٣٠، ولأقطار المغرب العربي في الفترات اللاحقة وإذ فرضت فرنسا على الجزائر معاهدة الاحتلال في ٥ تموز/ يوليو فقد كان وراء ذلك أهداف سياسية (داخلية وخارجية) واقتصادية وعسكرية واضحة، وأن القوات الفرنسية لم تستطع أن تفرض نفوذها على كامل الجزائر إلا في مطلع القرن العشرين(٣). ويرجع ذلك إلى المقاومة الوطنية المسلحة، حيث حمل الشعب الجزائري السلاح بوجه الاحتلال منذ بدايته وطوال القرن التاسع عشر.

مارس المستعمرون الفرنسيون، منذ بداية الاحتلال عـــام ١٨٣٠ وحتـــى الاستقلال عام ١٩٦٢، شتى أنواع الإبادة والاضطهاد القومي والحضاري فـــي الجزائر، فقد تمثل حكمهم بـــ (إدارة مباشرة) وإنكار أبسط الحقـــوق الـــسياسية للشعب الجزائري و(استيطان زراعي قائم على أراضي الفلاحين وتوزيعها على المهاجرين المستوطنين من الفرنسيين والأوروبيين عامة (أكثر من مليون عـــام ١٩٥٤) بموجب مجموعة مـــن القـــوانين (قـــوانين ١٨٣٠، ١٨٣٣، ١٨٤٤، ١٨٤٦، ١٨٥٥، ١٨٦١، ١٨٧١، ١٨٨٧، ١٩٠٠، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٨، ١٩٣٤، ١٩٣٨). وكذلك ممارسة المسخ والاحتواء الثقافي للشعب الجزائـــري، والقائم على نشر اللغة والثقافة الفرنسية واعتبارهما اللغة والثقافـــة الرســـميّن، ومحاربة اللغة العربية والمؤسسات التعليمية والدينية في البلاد (قـــرار ١٨٤٣، ١٨٨٤، قرار شودان ١٩٣٨)، إضافة إلى التمييز في الحقل الاقتصادي وبشكل خاص في الأجور، وفي الحقل التعليمي (حرمان الجزائريين مـــن الـــتعلم فـــي المدارس الحكومية) وفي الحقل الصحي (طبيب واحد لكـــل ٦٠٠٠ مـــواطن) والاجتماعي(٤). وطيلة فترة الاحتلال اتبعت فرنسا سياسة الإدماج والتجنـــيس من أجل أن تكون الجزائر (ملكية فرنسية) أي مستعمرة دائمة وبموجب قرارات وإجراءات متعددة (قـــرار ١٨٣٤، ١٨٥٨، ١٨٦٣، ١٨٦٥، ١٨٨١، ١٩١٣، ١٩٤٦، ١٩٥٦)(٥).

١ـ مرحلة الكفاح المسلح:

تشير المصادر التاريخية إلى أن الشعب الجزائري قاوم الاحتلال الفرنسي منذ بدايته، فقد ذكر أحد ضباط الحملة، إن الاحـــتلال لـــم يـــتم بـــسهولة وإن الفرنسيين أدركوا جلياً أن الاحتلال لم ينته باستسلام الداي ـــ حسين باشا ـــ .. وإن الجزائريين مصممون على المقاومة وهم أقوياء وشجعان وخبيرون بشؤون القتال.

قاد الكفاح الشعبي المسلح عدد من القيادات الوطنية فـــي مختلـــف أنحـــاء البلاد منذ بداية الاحتلال وحتى مطلع القرن العشرين، واستطاعت أن تحاصـــر أحياناً وأن تصد (جزئياً) التوسع الفرنسي نحو الداخل، وإن تكبح سياسة الإدماج لتكون الحركة الوطنية المسلحة بذلك أول الأشكال الوطنية في حقل الدفاع عـــن الهوية الجزائرية العربية الإسلامية، والعمل على استرداد السيادة والاســـتقلال،

كما حصل أعوام ١٨٣٢ ــ ١٨٤٧، ١٨٦٤، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٨١، ١٨٨٤ ــ ١٩٠٠، ثم إلى عام ١٩١٤. وقد تركز الكفاح المسلح في هذه الفترة على مناطق الأرياف، والفلاحين بشكل خاص(٦).

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) تغير مركز الثقل في الكفاح الوطني الجزائري من الأرياف إلى المدن، فقد برز عنصر جديد ومتداخل، تمثل بظهور الحركات الوطنية السياسية، فقد شدت الانتباه الانتخابات، المظاهرات، الاضطرابات العمالية، وتكونت في المدن أشكال من التنظيمات العصرية للنضال ضد المستعمرين. وهذا قاد إلى التأكيد على أهمية (الدور الحضري) في المشاركة وقيادة النضال الجزائري. فخلال فترة ما بعد الحرب الأولى حصلت احتكاكات هامة مع الحركة العمالية الحضرية، فمساهمة الفلاحين والنقابات والعمال، لا يمكن إهمالها ولا ينبغي أن ننساها أو نقلل من منزلتها(٧)، وإضافة إلى الفلاحين والعمال، شاركت في الكفاح مختلف فئات الشعب من جنود مسرحين وطلبة وكسبة ومثقفين، أي أن الشعب بأجمعه ــ ما عدا قلة ــ خاض الكفاح السياسي وراء عدد من التنظيمات السياسية التي بدأت بالظهور منذ عام ١٩٢٠ ولتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الكفاح الوطني الجزائري، تمثلت بـ (الكفاح السياسي).

٢ـ مرحلة الكفاح السياسي:

شهد الكفاح الوطني الجزائري في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطوراً مهماً من خلال ظهور عدد من التنظيمات السياسية. وقد ساعد على ظهور هذه التنظيمات العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، منها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها ما يتعلق بردود الفعل الوطني وخاصة الحركة الأدبية (الشعر)، إضافة إلى الصحافة الوطنية، وكذلك المؤثرات العربية المشرقية، سواء عن طريق الاتصال المباشر بقيادة الحركة الفكرية الإصلاحية والقومية العربية في المشرق العربي (محمد عبده، رشيد رضا، شكيب أرسلان مثلا) أو عن طريق الصحافة وغير ذلك. كل هذه العوامل أسهمت في إنضاج الوعي الوطني السياسي الذي أخذ. يتكتل في تنظيمات سياسية ظهرت في مطلع العشرينات من القرن العشرين(٨).

ارتبط الكفاح الوطني في الجزائر (وعموم المغرب العربي) بالقوى

الشعبية بمختلف فئاتها من مثقفين وطلبة وعمال وفلاحين وكسبة، وكانت المطالب الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطبع مسيرتها النضالية، مثلما كان العمل السياسي السلمي صفة النضال الوطنيٍ والمغاربي عموماً. فيما كان البعد المغاربي في النضال الوطني باهتاً وجنينياً، لكن قسمات النضال الوطني وأبعاده العربية والإسلامية كانت واضحة على صعيد الفكر والعمل والدعوة في المجال الثقافي/ التعليمي والديني.

بدأت الحركة الوطنية السياسية بنزعة (إصلاحية) من خلال ظهور (الحزب الإصلاحي) الذي أسسه الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري وذلك في الفترة ما بين ١٩٢٠ــ ١٩٢٤. وتركزت دعوته على الاصطلاح التعليمي للدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية. وهناك اتجاه دعا إلى الاندماج مع فرنسا وهو حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) الذي ظهر عام ١٩٢٧ واستمر إلى فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ــــ١٩٤٥)، والذي أسسه فرحات عباس والدكتور بن جلول والدكتور الأخضري، وكان يمثل مصالح الطبقة البرجوازية من المثقفين وكبار الملاك الإقطاعيين، لكن هذا الاتجاه لم يستطع أن يفرض وجوده في الساحة السياسية، لا بل لقي معارضة شعبية واسعة واقتصرت قواعده على أقلية محدودة ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار(٩). وبعد الحرب العالمية الثانية تعرض للانشقاق وبدأ العديد من قادته يتجه نحو الخط الوطني الجزائري ومنهم فرحات عباس.

أما الاتجاه الآخر فقد كان يدعو إلى الاستقلال والتحرر من كافة النواحي، ونشأ مع بداية نشوء الاتجاه الأول، وتمثل في مجموعة من التنظيمات السياسية والثقافية تمثلت بـ (حزب نجم الشمال الإفريقي) الذي أسسه مصالي الحاج عام ١٩٢٦، وكانت قاعدته الاجتماعية هي العمال والطلبة والتجار المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى فرنسا، ثم انتقل إلى الجزائر واتخذ بسبب ظروف الاحتلال الفرنسي أسماء متعددة منذ مطلع الثلاثينات حتى انتهى باسم (حزب الشعب) عام ١٩٣٧. وفي هذه الفترة ولاحقاً توسعت قاعدته الاجتماعية بحيث شملت عموم فئات الشعب، واستمر على هذه التسمية حتى عام ١٩٤٦. وقد انطبعت مسيرته النضالية على فكرة الوطنية والدفاع عن الشخصية الجزائرية والمحافظة على هويتها ومقوماتها العربية الإسلامية وإعلان الاستقلال الكامل للجزائر وعلى فكرة الاشتراكية والديمقراطية للشعب في مختلف المجالات وعلى فكرة العروبة ثقافياً، إضافة إلى فكرة وحدة المغرب العربي، يتوضح ذلك

عبر بياناته ومواقفه التي جاء في البعض منها على سبيل المثـــال لا الحـــصر وبعد انتهاء حرب الريف المغربية على يد المحتلين الفرنسيين والأســـبان عـــام ١٩٢٦ ما نصه (... لنناهض جميعنا الإمبريالية سواء كانت فرنسية أو إسبانية، لنكن رجلاً واحداً ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد، ليحيـــا اســـتقلال المغرب، وليعش الشمال الإفريقي حراً...)، وجاء في بيان آخـــر: (أن الـــبلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرّه الأمة ولا تعترف به) وأكد ضرورة (توحيد الجهود في كل قطر من الأقطار العربيـــة إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة...)(١٠) وجاء ذلك انعكاســـا للتشكل الاجتماعي والفكري المغاربي/ العربي. وكان لحزب (الـــنجم) مواقـــف مغاربية داخلية وخارجية عكست توجهاته الإقليمية والعربية تمثلت بدعم ثـــورة الريف المغربية عام ١٩٢٤ التي كان يقودها الأمير محمد بـــن عبـــد الكـــريم الخطابي ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي، وشارك إلى جانب الحـــزب الحـــر الدستوري التونسي في مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٧، ودافع الاثنان عن قـــضايا المغرب العربي عموماً. وفي عام ١٩٣٤ نظَّم مظاهرات كبيرة تـــضامناً مـــع الشعب التونسي وحركته الوطنية. وفي العام اللاحـــق شـــارك فـــي المـــؤتمر الإسلامي في جنيف والجزائر وطرح قضية الجزائر والمغرب العربي عموماً. وفي عام ١٩٣٧ قدم برنامج (المطالب المستعجلة) إلى حكومة الجبهة الـــشعبية في فرنسا ندد فيها بمواقف حكومة باريس من قضايا المغرب العربي وطالـــب بالحقوق الوطنية الجزائرية والمغاربية.

وكان هناك أيضاً (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ١٩٢٨) التي أسهم في تأسيسها الشيخ العقبي الذي عاش مدة في مكة والمدينة وعاد إلى الجزائـــر، كما برز الشيخ عبد الحميد بن باديس وتولى جمعية العلماء حتى وفاته في أيار/ مايو ـــ ١٩٤٠. وقد كان المنهج الديني للجمعية يقوم على تخليص الـــدين مـــن كل الشوائب والخرافات والسحريات التي علقت به وكان منهجها الثقافي يقـــوم على التدريس باللغة العربية واســـتهدفت ترســـيخ (فكـــرة القوميـــة العربيـــة والمغربية)، ولم تقف عند الطريقة التقليدية لاكتساب معارف الماضـــي وإنمـــا سعت إلى اقتباس وتعليم العلوم العصرية. وأسست الجمعية مراكز كبرى لنـــشر المعرفة قديمها وحديثها لتنوير الرأي العام الوطني، واتجهت لمقاومة أصـــحاب الزوايا وترهاتهم المشوّهة للدين الحنيف. وعليه فقد اقترن الفعل الديني بالفعـــل الوطني عند جمعية العلماء، وانتقلت من سلفية دينية محضة تدافع عـــن الـــذات

الإسلامية إلى سلفية وطنية مناضلة جديدة. وقد ناصبتها السلطات الاستعمارية العداء في محاولة للقضاء عليها، لكن رسوخها شعبياً ساندها في دوام استمرارها وفعلها المؤثر.

هيأت جمعية العلماء المسلمين الشعب الجزائري للاستقلال لما لقنته من معاني الحياة الشريفة وبما ثبتت فيه من معانٍي العروبة والإسلام والوطنية والحرية وبما ربطته بالشرق العربي ربطاً محكماً(١١). وكانت القاعدة الاجتماعية للجمعية تتمثل بعلماء الدين الكبار والصغار والمثقفين والعمال والفلاحين، وهذه الجمعية عززت مفهوم الاستقلال من الناحية الثقافية، فساعدت على تطوير الوعي الوطني عند الجزائريين من خلال تعاليمها التحررية والتقدمية ورفضها لكل سياسة تنادي بإدماج الجزائر بفرنسا واستمرت على هذا الاتجاه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التقت مع جبهة التحرير الوطني الجزائري(١٢)، إضافة إلى ذلك كان (الحزب الشيوعي الجزائري ١٩٢٠) الذي استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٣٦، ووضع برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لكنه لم يؤد دوراً فاعلاً في الحركة الوطنية لاستمرار خضوعه للحزب الشيوعي الفرنسي حتى مطلع الخمسينات حيث بدأ التحول نحو المسار الوطني ومناهضة الاستعمار.

ولم تقف جهود جمعية العلماء المسلمين عند حدود الجزائر فقد كان اتجاهها المغاربي والعربي الإسلامي واضحاً على صعيد الفكرة والتنظيم والهدف من خلال فرعيها في تونس والمغرب وجهودها الدينية والثقافية بما أصدرته من صحف دعت فيها إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والدفاع عنها وعن الانتماء العربي للجزائر والمغرب العربي عامة، وهاجمت أساليب (الفرنسة) والتجنيس والتنصير والفصل العنصري ــ عرب بربر ــ، وبالنتيجة سعت في فكرها ونشاطاتها العملية إلى تثبيت الهوية العربية الإسلامية والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية في النضال ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني) منطلقة من وحدة الأصول التاريخية والدينية والقومية والحضارية. وفضلاً عن جمعية العلماء، كان للطلبة وجمعيتهم (جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين) دورهم في الخارج والداخل الجزائري والمغاربي في الفكر والعمل على تحقيق وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي. وعقدت الجمعية ستة مؤتمرات (١٩٣١ــ١٩٣٦) في العديد من عواصم ومدن المغرب العربي، أكدت خلالها على ضرورة الوحدة المغاربية/ العربية الإسلامية، مستندين في

ذلك إلى المرجعيات التاريخية والثقافية والقومية والدينية والحضارية. فيما كان للعمال دورهم في مسيرة العمل الوطني (والمغاربي) على الرغم من خضوعهم للنقابات العمالية الفرنسية، وبذلك سارت الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية في مسارات واحدة على الصعيدين الوطني والمغاربي/ العربي، لكن الاتجاه العمالي لم يقو وتظهر أفكاره وتنظيماته الوحدوية إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلال فترة ما بين الحربين واكبت النهضة الأدبية المغاربية، النهضة الثقافية والسياسية وهي وإن أدت دورها بلغة المستعمر إلا أنها فكرت بروح عربية مسلمة حركت الأفكار للرد على الخصم الاستعماري بلغته، وتعريف الرأي العام الفرنسي عن طريق مختلف وسائل الأعلام العلنية والسرية بمطامح الشعب العربي في المغرب العربي وكسبه لنصرة القضية الوطنية في المغرب العربي أو على الأقل التخلي عن تأييد مطامح العنصريين أصحاب السلطة الحقيقية في أقطار المغرب العربي. وقد دام هذا الوضع حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فتحول الفوز الفكري من الأدب إلى أعيان السياسة وكل من انبرى دفاعاً عن الحق الوطني في المغرب العربي(١٣).

هذه الاتجاهات الإصلاحية والاندماجية والاستقلالية طبعت مسيرة الكفاح السياسي الجزائري منذ مرحلة العشرينات وحتى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ الاتجاه (الاستقلالي) يطبع الحركة الشعبية عامة، وجاء ذلك بعد (مجزرة) ٨ أيار/ مايو ــ ١٩٤٥. ومنذ تلك الفترة تشكلت النواة الأولى للكفاح المسلح وبدأت بوادر التداخل بين العمل السياسي والمسلح والذي نضج فيما بعد من خلال الحركة الوطنية الجزائرية والجبهة التي انبثقت عنها.

الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية:

خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ــ ١٩٤٥) لم يتغير الموقف الفرنسي باعتبار (الجزائر فرنسية)، لا بل شنت السلطات الفرنسية حملة اعتقالات واسعة ضد المنظمات الوطنية وقادتها (خاصة حزب الشعب) وبرز خلال هذه الفترة فرحات عباس وحزبه (اتحاد المسلمين..) وقدم (بيان الشعب الجزائري) في ١٠ شباط/ فبراير ــ ١٩٤٣، طالب فيه الاشتراك في الحكم وليس الاستقلال فيما أصرت السلطات الفرنسية على أن (الجزائر فرنسية) وأن ذلك (مبدأ لا يحتمل المناقشة)، لكن السلطات الفرنسية عادت وقدمت تحت ضغط الشعب وبيانات

الحركة الوطنية وظروف الحرب العالمية الثانية مشروع (الإصلاحات) في ٧ آذار ــ مارس ــ ١٩٤٤، ولم يكن هذا المشروع إلا خطوة نحو الاندماج، فعارض الشعب ومنظماته الوطنية ذلك المشروع، وألفت الأحزاب الوطنية جبهة (أصدقاء البيان والحرية) في ١٤ آذار ــ مارس ــ١٩٤٤، وحددت مطلباً (معتدلاً) يقوم على (الدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي تتوحد في اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسية جديدة معادية للاستعمار)، كما حددت مطالب اجتماعية واقتصادية أخرى(١٤)، ويبدو أن هذا المطلب (المعتدل) قد تم تحت تأثير فرحات عباس، فيما تمت المطالب الاجتماعية والاقتصادية بتأثير حزب الشعب، إلا أنه في المؤتمر الأول لـ (أصدقاء البيان والحرية) المنعقد في آذار ــ مارس ــ ١٩٤٥ يعود حزب الشعب إلى تأكيد موقفه السابق، فبعد أن ينادي بمصالي الحاج (زعيماً) لشعب الجزائر، ويطالب بالإفراج عنه (نفي إلى الكونغو عام ١٩٤٣)، يؤكد على مبدأ (الاستقلال). وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة جماعة (أصدقاء البيان والحرية) فاستغلت احتفالات الشعب بانتصار الحلفاء يوم ٨ أيار ــ مايو ــ ١٨٤٥، لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الاستقلال التام (تحيا الجزائر المستقلة)، فكانت (مذابح سطيف) التي راح ضحيتها الآلاف (قدرتها العديد من المصادر بـ ٤٥ لف شهيد) وقامت بحل (جماعة أصدقاء البيان) وممارسة الاعتقالات بشكل واسع شمل قادة الأحزاب الوطنية(١٥).

خلال تلك الفترة، تعمق الاتجاه الاستقلالي وبدأت فكرة العودة إلى أسلوب الكفاح المسلح تتشكل داخل هذا الاتجاه، فقد ذكر مؤرخ معاصر للأحداث آنذاك قوله، إن مجزرة ٨ أيار ــ مايو ــ ١٩٤٥، كانت (طعنة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية، أثبتت للشعب وأكدت للمناضلين المكافحين، بأن حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بوسائل (اللاعنف) أو (الثورة بالقانون) وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالقوة والعنف) و(أن هذه الحقيقة كانت محل دراسة طويلة وعميقة من طرف حزب الشعب..)(١٦)، وخاصة العناصر الشابة فيه. ومنذ هذه الفترة أيضاً، والفترات اللاحقة، كانت البداية للدعم العربي تجاه كفاح الشعب الجزائري من خلال جامعة الدول العربية (تأسست في ٢٢ آذار ــ مارس ــ ١٩٤٥) أو من الدول العربية المنضمة إليها كل على انفراد، إضافة إلى جهودها في المحافل الدولية. فلقد هبت الجامعة العربية مستنكرة بشدة هذا الظلم الإنساني المفجع، وقامت باطلاع

الرأي العام العالمي على جرائم الفرنسيين في الجزائر واستصرخت ضمير الدول الكبرى للتوسط لدى الفرنسيين للكف عن جرائمهم، وعقدت من أجل ذلك عدة اتصالات ديبلوماسية لبيان رد الفعل لدول الجامعة العربية وإلى إقناع الدول التي أجرت معها الاتصالات بالخطأ الكبير الذي ترتكبه السياسة الفرنسية في المغرب العربي(١٧) ومنذ تلك الفترة بدأت القضية الجزائرية تأخذ طريقها في مدارج الجامعة العربية واهتماماتها العربية والدولية بشكل كبير.

في عام ١٩٤٦، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا، والتمهيد لوضع دستور جديد للبلاد وانعكس ذلك على مستعمراتها في الخارج، وعليه، فقد استفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب) من ذلك، وفي الجزائر أصدرت السلطات الفرنسية المحتلة عفواً عاماً عن الزعماء الجزائريين المعتقلين، فعاد نشاط الحركة الوطنية، وتشكل حزبان جديدان في التسمية الأول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس، والذي انتقل فيه خلال مسيرته (حتى عام ١٩٥٦)، من (الاندماج) إلى (الاعتدال) ــ الاستقلال الذاتي ــ، وكان هذا التغيير بسبب يأسه من سياسة الإدماج، وشعوره بالتفرقة في المعاملة بين الجزائريين وأقرانهم الفرنسيين، وكان تأسيس هذا الحزب، بداية انفصال فرحات عباس عن (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين). أما الحزب الثاني فهو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) برئاسة مصالي الحاج، وقد شكله أتباعه أثناء نفيه، وهذا الحزب هو الواجهة العلنية لحزب الشعب، فيما استمرت بقية الأحزاب الوطنية على حالها.

على الرغم من دعوة الحكومة الفرنسية إلى (عودة الحياة الطبيعية) إلا أنه لم يطرأ تغيير جوهري على سياستها في الجزائر وبقية أقطار المغرب العربي، فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة (صدر في ١٠ تشرين الأول ــ أكتوبر ــ ١٩٤٦) على أن الجزائر (جزء من فرنسا)، كما أن التشريع الخاص بتأسيس (الجمعية الجزائرية) [صدر في ٢٠ أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٤٧] والذي أشار إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين بقي (حبراً على ورق)، إضافة لما جرى فيه من (تزوير) في عمليات الانتخاب(١٨) وهذا ما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية وفي عموم أقطار المغرب العربي إلى التأكيد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يجبر الحكومة الفرنسية وسلطاتها المحتلة في المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية

والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في الكفاح الوطني والمغاربي في الداخل والخارج (دمشق ــ القاهرة)، تجسدت فيها الاتجاهات الوحدوية بشكل أكبر على صعيد الفكرة والتطبيق بتأسيس (مكتب المغرب العربي) في القاهرة عام ١٩٤٧ فضلاً عن فرعه في دمشق، وتأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي في مطلع عام ١٩٤٨ وفي القاهرة أيضاً كما سيتضح لاحقاً.

استمرت السياسة الفرنسية على هذا الاتجاه (الجزائر فرنسية) لا بل، شنت خلال أعوام ١٩٤٨ــ ١٩٥١، حملات إرهابية منظمة ضد أبناء الشعب الجزائري، لكن ذلك لم يمنع الشعب ومنظماته الوطنية من العمل من أجل استقلال الجزائر بتوحيد جهودها في الداخل وتحقيق تضامنها والعمل على توحيد الكفاح في المغرب العربي. وقد اتخذت قراراً بتوحيد جهودها لمواجهة الاحتلال الفرنسي. ففي ٢٠ تموز ــ يوليو ــ ١٩٥١، صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب الجزائرية (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ــ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ــ جمعية العلماء المسلمين ــ الحزب الشيوعي الجزائري) باسم (الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات) وكان هدفها، إلغاء الانتخابات المزورة في (الجمعية الجزائرية) التي تكونت وفق تشريع عام ١٩٤٧، والنضال ضد جميع الإجراءات الإرهابية بمختلف صورها، ومنع تدخل الإدارة في القضايا الدينية للمسلمين، وكانت هذه (الجبهة) أول اتحاد عام في تاريخ الجزائر بين مختلف التنظيمات الوطنية، ومع ذلك فقد بقيت محتويات مطالب (الجبهة) غير معبرة عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما لم تتطرق إلى موضوع الاستقلال السياسي للجزائر. إن محاولة جمع الجزائريين في جبهة واحدة قد فشلت، وكان ذلك نتيجة للاختلافات الفكرية والتكتيكية بين المشتركين في الجبهة. إن كل ذلك أدى إلى فشل الجبهة، فتركها (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في أيار ــ مايو ــ ١٩٥٢، وغادرها (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) في تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٥٢، ومع ذلك، فإن نشاط الجبهة، أثر على التطور المستطرد للحركة المعادية للاستعمار، فقد سببت ازدياد الخبرة والنشاط السياسيين لدى الجماهير كما أدت إلى انجذابهم أكثر إلى النضال التحرري(١٩)، لا بل، تحمس الشعب ومن خلال منظماته الوطنية لفكرة الكفاح المسلح (بدأت بوادر هذا الاتجاه منذ عام ١٩٤٧ كما سيأتي لاحقاً) بعد أن رأت

حالة (البؤس الجماعي) واستمرار إنكار الحقوق الوطنية هي المسيطرة وتعمق هذا الإحساس أكثر من خلال بروز الكفاح المسلح الذي كان يخوضه الشعب التونسي والمغربي آنذاك (١٩٥٢، ١٩٥٣) ــ إضافة إلى دعوات (مكتب المغرب العربي) في القاهرة و(لجنة تحرير المغرب العربي) بقيادة المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقد ضم المكتب واللجنة المنبثقة عنه معظم فصائل الحركة الوطنية في أقطار المغرب العربي. وقد آمنت (لجنة تحرير المغرب العربي) منذ انطلاقتها بأسلوب الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغربية والعربية، وقام الخطابي بتأسيس (جيش تحرير المغرب العربي) وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد، وكانت تلك القوات المغاربية على اتصال دائم مع (جيش العزيمة) في داخل المغرب العربي والذي ارتبط بالخطابي نفسه وعمل وفق توجيهاته المغاربية لمواجهة المحتل الفرنسي والأسباني، وكان فضاؤه الجغرافي/ الكفاحي يمتد من ليبيا والجنوب التونسي حتى الجنوب الجزائري والمغربي المرتبط بشمال موريتانيا. جملة هذه الأمور هيأت الشعب الجزائري (نفسياً) لتقبل فكرة الكفاح المسلح والتحمس لها(٢٠).

عادت الأحزاب المكونة للجبهة تعمل منفردة بعد انفراط عقد الجبهة، وضمن الأهداف والأساليب التي رسمتها في النضال من أجل استحصال الحقوق الوطنية الجزائرية. وبرز خلال أعوام ١٩٥٢ــ ١٩٥٤، حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح الحزب المؤهل لقيادة النضال الوطني(٢١)، فقد توسعت قاعدته الاجتماعية بشكل أكبر، وشملت عموم الشعب من عمال وفلاحين وطلبة وجنود وموظفين، وقد قاد هذا التوسع في القاعدة الاجتماعية للحزب، إلى تجديد قادته برنامج الحزب، لتحديد أهداف واضحة فيما يخص الاستقلال الوطني من كافة جوانبه، وعلى ذلك، ففي ٦ نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٣ أعلن الحزب في مؤتمره الثاني (عقد المؤتمر الأول في ١ نيسان ــ أبريل ــ ١٩٥٢ وكانت أهدافه معروفة) برنامجاً جاء فيه التأكيد على وضع (نظرية) محددة وواضحة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمسيرة الكفاح الحالي، وتحديد وسائل الكفاح أيضاً(٢٢).

إن ذلك المؤتمر، وضع البدايات الأولى للانشقاق داخل الحزب، فقد برز جناح يدعو إلى قيادة جماعية بعيداً عن الزعامة الفردية (مصالي الحاج)، إذ اتخذ المؤتمر قراراً ضد مصالي الذي كان يحرص على لقب (الزعامة)،

واختار المؤتمر لجنة مركزية جديدة وأصبح أعضاؤها يعرفون باسم (المركزيين)، وأخذ البعض من الشباب (يوسف بن خدة مثلاً) يشقون طريقهم إلى الشهرة من خلالها، لكن مصالي الحاج، رد على ذلك بأن طالب لنفسه بـ (سلطات مطلقة) وعقد الموالون له مؤتمراً في بلجيكا في ١٤ ـ ١٥ ـ تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٣، واختاروه رئيساً مدى الحياة، وقرروا طرد (المركزيين) من الحزب، وأصبح هؤلاء يعرفون باسم (المصاليين)، وهكذا نشأ فرعان داخل الحزب(٢٣)، وقد حدد (المركزيون) موقفهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بوضوح حين أعلنوا أن حركتهم (تسعى إلى استقلال الجزائر وإقامة جمهورية ديمقراطية تحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية)، إلا أن مسألة (الثورة المسلحة) كانت (بعيدة نفسياً) عن برنامجهم الحالي، إذ رأوا قبل البدء بها أنه يجب أن تتم (الوحدة الوطنية)، وقد أدت هذه المسألة إلى بروز تيار ثالث آمن بعقم الأسلوب السياسي(٢٤)، فكانت البداية لمرحلة جديدة في الكفاح الوطني الجزائري.

الثورة الجزائرية:

يعتبر عام ١٩٥٤، منعطفاً جديداً في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية على صعيد العمل السياسي وأسلوب الكفاح الوطني. فقد انتقلت حركة التحرر بشكل عام منذ هذه الفترة من (التعددية) الحزبية، إلى نظام (الحزب القائد) الذي تجمعت من خلاله مختلف القوى الوطنية سواء على صعيد (الفكر) أو (الأسلوب) في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي، ومن خلال (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) التي سارت وفق نظرية سياسية وعسكرية واضحة قائمة على (الاستقلال الوطني التام) واعتماد أسلوب (الكفاح المسلح) وتعميق مفهوم الاستقلال السياسي بمضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية وضحتها بيانات ومؤتمرات (الثورة) عبر مسيرتها منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٢، فضلاً عن التأكيد على وحدة المغرب العربي.

١. كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤؟

في عام ١٩٥٤، برز جناح ثالث داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عرف باسم (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)(٢٥) وقد آمنت هذه اللجنة بأسلوب الكفاح المسلح منذ عام ١٩٤٧، كطريق وحيد لانتزاع

الحقوق الوطنية.

إن تبلور فكرة (الكفاح المسلح) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يمثل بداية تفاقم التناقض (وفي تونس والمغرب) بين الأطراف التي تعودت على العمل (السياسي السلمي) وبين الاتجاهات (الراديكالية)، وهو اتجاه يعتبر موضوعياً (نوعاً من التجاوز للقيادات السياسية التقليدية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام وإعداده لفكرة الاستقلال)، كما أن تصلب الاستعمار الفرنسي في مواقفه تجاه المصالحِ الوطنيةً ساعد على بروز (العناصر الراديكالية الجديدة) وإعطائها وزنا خاصا داخل القواعد الحزبية على حساب القيادات التقليدية، وخاصة أن هناك تراثاً نضالياً مسلحاً (الكفاح المسلح في القرن التاسع عشر) كانت أصداؤه وذكرياته تستغل فكرة حمل السلاح من قبل العناصر الراديكالية(٢٦).

في ٢٠ نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٤، عقد أعضاء (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) أول اجتماعٍ لهم بمدينة الجزائر، واتفقوا على أن يوجهوا منظمتهم الجديدة (اتجاهاً ثورياً) ويعدوها لعمل كبير وحاسم وعاجل. وفي شهر تموز ــ يوليو ــ نظم (٢٢) شاباً من أعضاء اللجنة عدة اجتماعات في مدينة الجزائر، درسوا أوضاع البلاد وظروفها، وأوضاع الخلاف الحاد الذي برز داخل (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) ولذلك أصدروا إلى المناضلين بياناً يدعونهم فيه إلى (نبذ كل المنازعات والاستعداد للكفاح المسلح ضد الاستعمار باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة الناجحة لتخليص الجزائر)، فيما كانت اجتماعات إقليمية أخرى تعقد في مناطق أخرى من البلاد (قستنطينة ــ وهران ــ القبائل) وخلال اجتماع الجزائر، انتخبت (لجنت الستة) لتنظيم الثورة والإعداد لها، وكان أمام (لجنة الستة) أمران، الأول: التنظيم ثم الشروع في الثورة، والثاني: الشروعٍ في الثورة ثم التنظيم بعد ذلك، وقد اختاروا الحل الثاني، حتى يضعوا حداً للخلافات التي أنهكت المناضلين، ولكي (يخلقوا جواً نفسيا) ملائماً يساعدهم على تنظيم الثورة المسلحة على المستوى الوطني(٢٧).

في ١٠ تشرين الأول ــ أوكتوبر ــ ١٩٥٤، اجتمعت (لجنة الستة) وأعلنت عن إنشاء تنظيم جديد سمي بـ (جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، وتقرر خلال الاجتماع، أن تحل الأحزاب السياسية نفسها، وينضم اتباعها إلى (الجبهة) بصفة (شخصية) توحيداً لصفوف الشعب، وتدعيماً لمركز الجبهة في الداخل والخارج، وتبنت (جبهة التحرير...) برنامجاً سياسياً ثورياً، كان له دوره في التفاف

الشعب حولها، ثم بقية المنظمات الوطنية الأخرى تباعاً. وتضمن البرنامج العديد من المطالب أهمها (العمل على بناء دولة جزائرية ذات صفة اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية) والعمل على (تطهير الحركة الوطنية من الاتجاهات الإصلاحية) و(تجميع كافة القوى الشريفة في الشعب الجزائري لأجل تصفية النظام الاستعماري). كما تضمن البرنامج أهدافاً مغاربية/ عربية أكدت العمل على (تحقيق وحدة شمال أفريقية في إطارها العربي الإسلامي الطبيعي) وأهدافاً دولية (تدويل مشكلة الجزائر) وأموراً أخرى تتعلق بموقفها من فرنسا على صعيد الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية(٢٨).

وعقدت (لجنة الستة) اجتماعاً آخر في ٢٦ تشرين الأول ــ أكتوبر ــ حددت فيه موعد انطلاق (الثورة المسلحة)، حيث قررت بكتمان صارم (أن يبدأ العمل الثوري المسلح الساعة الواحدة بعد منتصف أول تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٥٤)، وشكلت القيادة التي ستبدأ المعركة في هذا اليوم، وكلفت أحد المناضلين بأن يلتحق بالقادة الثلاث في القاهرة (محمد خيضر، حسين أيت أحمد، أحمد بن بيلا)، والذين يكونون مع القادة الستة في الداخل (لجنة التسعة) لإبلاغهم بالقرارات الحاسمة، ويشاركهم إسماعٍ صوت الثورة إلى العالم الخارجي وخاصة البلدان العربية الشقيقة، سعياً وراء الحصول على التأييد والمساعدات المادية والمعنوية. وقبل أن يتفرقوا، اتفقوا على موعد اللقاء في الفاتح من عام ١٩٥٥، لدراسة الأوضاع والنتائج التي ستحدث كرد فعل لانطلاق الثورة المسلحة(٢٩).

في ١ تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٥٤، انفجرت الثورة الجزائرية في منطقة القبائل من جبال الأوراس وجرجرة (٣ آلاف مقاتل)، وأكدت في بيانها الأول الموجه صباح ١ نوفمبر، على (الاستقلال الوطني) وعلى (فتح الباب أمام جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر) وعلى (استمرار الكفاح المسلح) وأمور أخرى(٣٠).

بدأت ردود الفعل تجاه الثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، من قبل الأحزاب السياسية، إيجابية على العموم (١٩٥٤ــ١٩٥٦). ففي البداية، أعلن (المركزيون) تأييدهم وانضمامهم للجبهة، كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري عن تأييده للثورة، وأخذ أعضاؤه يشاركون في الكفاح المسلح مع احتفاظهم باستقلالهم التنظيمي، كما أعلنت جمعية العلماء ورئيسها أحمد توفيق المدني

(إننا مع الثورة) وانضم أتباعها إلى الكفاح المسلح والجبهة، كما انظم فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الديمقراطي..) عام ١٩٥٦. وحظيت الثورة بدعم الشعب عموماً، ولم يتخلف عن الانضمام لها سوى (المصاليون) الذي ألفوا عام ١٩٥٥ حزب (الحركة الوطنية الجزائرية) ووقفوا موقفاً سلبياً من الثورة على المستوى السياسي والعسكري(٣١)، وأدى ذلك إلى تهميش دورهم وفقدان رصيدهم الشعبي الريفي والحضري الذي أصبح القاعدة الشعبية العريضة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

حققت الثورة الجزائرية بعد عدة أشهر، انتصارات عديدة على المواقع والقوات الفرنسية، وقد نعتت السلطات الفرنسية هذه العمليات العسكرية بأنها (مجرد اضطرابات محلية) في محاولة للتقليل من شأنها، ثم أخذت تصفها بـ (التمرد والعصيان) واضطرت في النهاية إلى الاعتراف بها (ثورة شاملة)(٣٢).

في نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٥، أعلنت السلطات الفرنسية (حالة الطوارئ) واتخذت العديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية لإجهاض الثورة الجزائرية، فقد فرضت الإقامة الجبرية على المواطنين وتنقلاتهم ومارست الاعتقال الجماعي والإعدامات بحق المواطنين والمناضلين ومنعت عقد الاجتماعات العامة، وأنشأت محاكم عسكرية بدلاً من المحاكم المدنية الجنائية، كما قامت بوضع جميع قواتها المسلحة في الجزائر، على أهبة الاستعداد وبالفاعلية القصوى لقمع الثورة، فالبوليس ورجال (C. R. S) في المدن، والدرك في الريف، كانوا يرافقون الطرق والمحاور الأساسية للاتصالات، ووضعت وحدات مدرعة آلية إلى جانب فرق (الدفاع الذاتي) التي تشكلت من المستوطنين الأوربيين في مختلف وحدات الجيش والبوليس(٣٣) ولجأت كذلك إلى (المناورات السياسية) لتهدئة الوضع وامتصاص النقمة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية. ففي ١ حزيران ــ يونيو ــ ١٩٥٥ اقتراح المقيم العام (جاك سوستيل) عدداً من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل تهدئة الجزائريين، لكن ذلك لم يهدئ الوضع، لأن اقتراحات سوستيل كانت خطة تكامل أي إدماج جديد للجزائر مع فرنسا، وعليه فقد استمر توسع الثورة في عموم البلاد، وشهد يوم ٢٠ آب ــ أغسطس ــ هجوماً عاماً نظمه (جيش التحرير الوطني) على قوات الاحتلال استمر حتى نهاية عام ١٩٥٥(٣٤).

وفي الجانب المقابل، فقد استمرت حكومة غي موليه (٢ يناير ١٩٥٦)

بسياستها التعسفية تجاه الشعب الجزائري، وأصدرت قوانين جائرة في آذار ـ مارس ـ ١٩٥٦، أعطتها للمقيم العام الجديد (لاكوست) مثل حق حل الجمعيات وتعطيل الصحف ومصادرة الملكيات، وشن حملة اعتقالات واسعة جداً، ومنذ هذه الفترة، بدأت بمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب، بإنشاء خط من الأسلاك الشائكة المكهربة (خط مورس) لعرقلة تقديم المساعدات العسكرية العربية إلى الثوار(٣٥).

اتخذت (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) قراراً بالرد بنفس العنف والقوة والوسائل لمواجهة الموقف الفرنسي، ووزعت منشوراً عاماً في كل أنحاء الجزائر، دعت فيه الشعب إلى (اليقظة)، وأخذت تجهز فرقاً وكتائب لتدعيم قوة الثوار، وحققت في ذلك نجاحات كبيرة، لا بل إن الشعب بمختلف منظماته السياسية ـ كما ذكرنا ـ والنقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين ـ ١٩٥٦) انضموا إلى (جبهة التحرير..)(٣٦)، وكان هذا الانضمام الجماعي إلى جبهة التحرير، عاملاً هاماً في تقوية مركزها ودعم نفوذها، وعليه فقد أصبحت الجبهة قوة قيادية للثورة الوطنية التحررية الجزائرية، توحد جميع القوى السياسية الوطنية ضد الاستعمار، وتمثل القوى الاجتماعية الواسعة، وكانت هذه الحقيقة واضحة في مؤتمر الصومام(٣٧)، الذي كانت فيه البداية لتوضيح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية، إلى جانب أهدافها السياسية التي أعلنتها سابقاً.

إن الظروف الداخلية للجزائر، لم تكن تسمح للقاء الأول من عام ١٩٥٥ كما اتفقت (لجنة الستة) في اجتماع ٢٦ تشرين الأول ـ أوكتوبر ـ ١٩٥٤، وعليه، ففي ١٤ ـ ٢٣ ـ آب ـ أغسطس ١٩٥٦، عقد قادة الثورة الجزائرية مؤتمرهم الأول في (وادي الصومام). وقد تمخض عن المؤتمر مجموعة من القرارات السياسية والعسكرية، كانت البداية لنضوج المؤسسة السياسية للثورة والتي أعلنت فيما بعد. إضافة إلى العديد من القرارات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

في الجانب السياسي، وسع المؤتمر صيغة (القيادة الجماعية) للثورة، فقد انتخب هيئة قيادية عامة هي (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) يتكون من(٣٤) قائداً، و(لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتكون من (٥) قواد، إضافة إلى لجان أخرى للسهر على مصالح الثورة والشعب. وتضمن البرنامج السياسي إنشاء (جمهورية ديمقراطية واجتماعية) مستقلة في الجزائر. وفي الجانب العسكري،

تم تأسيس (جيش التحرير الوطني) على أسس وقواعد تنظيمية وعسكرية دقيقة، وحدد المؤتمر استراتيجية الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي على المستوى الداخلي والخارجي (الكفاح المسلح في الداخل ــ الكفاح السياسي في الخــارج). وفــي الجانب الاجتماعي أعلن المؤتمر (احترام حريات المواطنين بصرف النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم الدينية. وتعبئة كل قوى الشعب السليمة لتصفية آثار الظلــم الاستعماري). وفي الجانب الاقتصادي، أولى المؤتمر اهتماماً بقــضية الأرض والإصلاح الزراعي. وأخيراً حدد المؤتمر القوى الاجتماعية التي ستعتمد عليها الثورة وأشار إلى الفلاحين وعمال الأرض، وبرزت في هذا المؤتمر التوجهات التوحيدية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بالتأكيد في أحد بنود المؤتمر على ضرورة إقامة فيدرالية لأقطار المغرب العربي(٣٨).

استمرت الثورة الجزائرية في نشاطاتها العسكرية والسياسية فــي الــداخل والخارج، ففي مطلع عام ١٩٥٧، بدأت الثورة نشاطها الإعلامي بافتتاح (إذاعة صوت الجزائر الحرة المحافظــة) وأهابــت بالــشعب أن يــستعد للإضــراب الأسبوعي (التاريخي العظيم) يوم ٢٨ كانون الثاني ــ ينــاير ــ ١٩٥٧ حيــث خرج الشعب بأجمعه ــ على الرغم من وسائل الإرهاب ــ وكان لذلك أثره في دعوة الأمم المتحدة (إلى إيجاد حل سلمي وعادل) للقضية الجزائرية (١٥ شباط ــ فبراير ــ ١٩٥٧). وعليه، ففي آذار ــ مارس ــ ١٩٥٧، بدأت الحكومــة الفرنسية تحت ضغط الأوضاع الداخلية في الجزائر، ومحاولة إرضــاء الأمــم المتحدة إلى تقديم الاقتراحات لحل (المشكلة الجزائرية)، فكانت اقتراحات (غــي موليه ــ بورجيس مونوري)، لكنها لم تختلف في جوهرها عن الموقف السابق، وطرحت مشروع (اتحاد فيدرالي) بين الجانبين، ومــن هنــا لــم تلــق قبــولاً وطنياً(٣٩)، واستمر كلا الجانبين على موقفه، فقد استمرت الثورة الجزائريــة في كفاحها، وتوسعت قواعــدها وأنــشطتها، فيمــا اســتمرت سياســة القمــع والاعتقالات والإعدامات بــ (المقصلة)!! من قبل السلطات الفرنسية طيلة عــام ١٩٥٧ وما بعده(٤٠).

في هذه الفترة، حدثت تطورات مهمة في المؤسسات السياسية والعــسكرية للثورة الجزائرية، فقد انعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثــورة الجزائريــة في القاهرة بين ٢٠ ــ ٢٨ ــ آب ــ أغسطس ــ ١٩٥٧، وحضر المؤتمر قادة الداخل والخارج، وتدراسوا أوضاع الثورة وخططها المستقبلية، وأكــدوا علــى تعميق صيغة (القيادة الجماعية)، فارتفع عدد أعضاء المجلس الوطني إلى (٥٤)

عضواً كلهم بالأصالة، وأصبح عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (١٤) عضواً، خمسة منهم شرفيون (القادة التاريخيون) لأنهم في سجون فرنسا (بعد حادث اختطاف الطائرة القادمة من المغرب إلى تونس) وتسعة عاملون. وخلال الفترة التي تلت أعمال المؤتمر، تزايد نشاط الثورة العسكرية في كافة أنحاء الجزائر، وامتد إلى داخل الصحراء حيث المراكز البترولية (اكتشفت عام ٥٥ ـ ١٩٥٦) كما تزايد انصراف (جبهة التحرير) إلى إنشاء سياسات مشتركة مع تونس والمغرب ومن خلال (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة(٤١).

في عام ١٩٥٨، وفي نطاق سعي الحكومة الفرنسية إلى إبقاء الجزائر مستعمرة أو على الأقل، إبقائها ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، فقد طرح رئيس حكومة (فليكس جايار) على (جبهة التحرير) في آذار ـ مارس ـ ١٩٥٨، مشروع إقامة (حلف دفاعي بين بلدان حوض البحر المتوسط الغربي)، إلا أن الجبهة أعلنت (أنه لا يمكن إقامة حلف من مثل هذا النوع قبل استقلال الجزائر)(٤٢)، لا بل واصلت عملياتها العسكرية في كل أنحاء البلاد، ومع نهاية هذا العام (١٩٥٨)، تدخل الثورة الجزائرية في مرحلة جديدة على صعيد تشكيل الكيان السياسي (الحكومة الجزائرية المؤقتة) والتي ستصبح الممثل الشرعي المعترف به دولياً للشعب الجزائري وجبهته (جبهة التحرير الوطني الجزائرية).

٢ـ الحكومة الجزائرية المؤقتة:

على الرغم من استقلال تونس والمغرب عام ١٩٥٦، إلا أنه في مطلع العام ١٩٥٨، دفعت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في عموم المغرب العربي إلى ضرورة العمل الوحدوي المغربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية. كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات ضد القوات الإسبانية في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا وتندوف، وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨ لمواجهة جيش التحرير المغربي وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة) المشهورة، فضلاً عن القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية، وكذلك محاولة الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية وربطها إلى جانب موريتانيا فيما سمي ((أفريقيا الغربية الفرنسية)) وجهود فرنسا

لمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب، كل ذلك دفع إلى ضرورة اللقاء المغاربي والعودة إلى المنطلقات والمرجعيات لمواجهة الخصم الاستعماري.

شهدت الثورة الجزائرية منذ منتصف عام ١٩٥٨، مرحلة جديدة على صعيد تطور المؤسسة السياسية، ففي (مؤتمر طنجة) المنعقد في المغرب بين ٢٧ ــ ٢٨ نيسان ــ أبريل ــ ١٩٥٨، بين أحزاب المغرب العربي (جبهة التحرير الوطني الجزائرية ــ الحزب الدستوري التونسي ــ حزب الاستقلال المغربي)، طرح ممثل (جبهة التحرير) تأليف (حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى) وعلى أن يتم ذلك في (الظروف المناسبة). وأيدت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قرار المؤتمرين بتوحيد المغرب العربي تأكيداً لرغبة الشعب والإعلان عن أن الوقت قد حان لتسير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة. وعلى صعيد الداخل الجزائري بدأت (لجنة التنسيق والتنفيذ) في إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها، وأخيراً في ١٩ أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٥٨، ظهر الكيان السياسي للثورة الجزائرية باسم (الحكومة الجزائرية المؤقتة)، والتي أعطتها بشكل أكبر بعداً دولياً، وكان عليها أن تنتخب الحكومة التي تشرف على قيادة الثورة، وتتحدث أمام العالم باسم الشعب الجزائري. وقد عين فرحات عباس، رئيساً لها، واحمد بن بيلا النائب الأول، كما تألفت من (١٤) وزيراً لمختلف شؤون البلاد، إضافة إلى (٣) سكرتيري دولة، وكان أربعة من الوزراء المعينين في الحكومة في سجون فرنسا، والخامس في أحد سجونها في الجزائر، وقد اعترف بهذه الحكومة في الحين، الجمهورية العراقية، والجمهورية العربية المتحدة. وفي ٢٨ أيلول ــ سبتمبر ــ أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة (أنها في حالة حرب مع فرنسا)(٤٣) وفي الفترة اللاحقة (١٩٥٨ــ ١٩٦٠)، اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة العديد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية، إضافة إلى البلدان الاشتراكية، كما لقيت دعماً مادياً ومعنوياً أكبر على الصعيدين العربي والدولي(٤٤).

وشهد عام ١٩٥٨ أيضاً، سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، ووصول الجنرال ديجول إلى السلطة في أيار- مايو- ١٩٥٨ لكن الموقف الفرنسي لم يتغير وهو أن (الجزائر فرنسية)، وكان ذلك من خلال العديد من القرارات المطروحة، ومن هنا جاء إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة في ٢٨ ــ أيلول

ـ سبتمبر ـ (أنها في حالة حرب مع فرنسا). وفيما كان الكفاح المسلح مستمراً، عرض ديجول في ٢٣ ـ تشرين الأول ـ أكتوبر على الثوار الجزائريين ما عرف بـ (سلام الشجعان)، لكن هذا (السلام) لم يغير الموقف الفرنسي السابق، ولم يلق استجابة وطنية، لا بل تصاعدت عمليات الكفاح المسلح منذ نهاية عام ١٩٥٨ وطيلة عام ١٩٥٩ في كافة أنحاء الجزائر ضد المؤسسات والمواقع الاقتصادية والعسكرية الفرنسية. وأصبح للثورة الجزائرية عام ١٩٥٩ مركزٌ قويٌ على الصعيد العسكري والسياسي داخل الجزائر وخارجها (انتصارات داخلية ـ اعترفات دولية بالحكومة) مما اضطر ديجول إلى تغيير موقفه بعض الشيء فزار الجزائر أواخر آب ـ أغسطس ـ ١٩٥٩، وقام بجولات تفقدية للمراكز العسكرية الفرنسية في أنحاء متعددة من البلاد واقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكرياً(٤٥)، ولذلك أعلن مشروعاً جديداً لحل المسألة الجزائرية، ففي ١٦ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٩ ألقى ديجول خطاباً عرض فيه على الجزائريين ثلاثة حلول، تضمنت:

١ـ الاندماج مع فرنسا.

٢ـ الاستقلال التام.

٣ـ الاستقلال الذاتي مع الارتباط بفرنسا.

وقد ردت الحكومة الجزائرية المؤقتة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ـ ١٩٥٩ بقبولها (الاستقلال التام) واستعدادها للتفاوض مع فرنسا بدون (تأجيل) لمدة أربعة سنوات كما اقترح ديجول. وقد قوبل رد الحكومة الجزائرية بالتأييد الكامل من قبل الدول العربية والصديقة في هيئة الأمم المتحدة. وفي الجانب الآخر، أدى مشروع ديجول إلى اندلاع احتجاج وتمرد في الجزائر مطلع كانون الثاني/ يناير ـ ١٩٦٠، قام به بعض الجنرالات الفرنسيين وبدعم من المستوطنين للحيلولة دون إعطاء الجزائر أي نوع من الاستقلال، لكن هذا التمرد فشل(٤٦).

استمرت الحكومة الجزائرية على تمسكها بمبدأ (حق تقرير المصير) أي الاستقلال التام وأكد ذلك المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس من ١٦ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٩، ولغاية ١٨ كانون الثاني/ يناير ـ ١٩٦٠. كما أكد المؤتمر على (وحدة الأرض الجزائرية) واستنكار قرار حكومة فرنسا بفصل الصحراء عن الجزائر، وفي الوقت نفسه،

أكدت الحكومة الجزائرية في هذا المؤتمر استعدادها للتفاوض مع فرنسا (في نطاق المطامح الوطنية للشعب الجزائري التي تتمثل في الحرية والاستقلال الوطني)(٤٧).

إن تصاعد قوة الثورة الجزائرية وانتصاراتها في الداخل، وتمسكها بحق تقرير المصير، ووقوف الرأي العام المغاربي والعربي والدولي إلى جانبها اضطرت ديجول إلى أن يوافق في ١٤ حزيران/ يونيو ـ ١٩٦٠، على التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة للوصول إلى حل للمشكلة الجزائرية ومحاولة ضمان المصالح الفرنسية قدر الإمكان وليس على أساس الاعتراف الكامل بالاستقلال التام كما هو واضح من سير المفاوضات في البداية.

٣ـ المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية:

في ٢٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ بدأت المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية في ميلان بضواحي العاصمة باريس، ولكنها فشلت منذ البداية بسبب فرض الوفد الفرنسي شرط (إيقاف القتال) للاستمرار في المفاوضات، وكان ذلك معناه الاستسلام. واستمرت الثورة في عملياتها العسكرية، وقاد ذلك إلى تغيير الموقف الفرنسي نوعاً ما، لكن فرنسا بقيت تصر على أن تبقى الجزائر إن لم تكن (فرنسية) فـ (مع فرنسا) حيث استؤنفت المفاوضات ثانية بعد أن أعلن الجنرال ديجول في ١٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ عن عزمه على تكوين (الجزائر الجزائرية) وقال في ذلك: (إن جزائر المستقبل سوف تكون كما يراد لها بعد تقرير المصير، فقد تكون فرنسية أو مع فرنسا، ولكن فرنسا سوف لن تكون عائقاً أمام الوصول إلى الحل مهما كان)(٤٨). وعليه ففي بداية كانون أول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ سافر الجنرال ديجول إلى الجزائر مرة أخرى وقام بجولة فيها، وجرت في هذه المناسبة مظاهرات واسعة(١١ ديسمبر) في جميع مدن الجزائر، وأكدت تلك المظاهرات على إجماع الشعب الجزائري على المطالبة بالاستقلال وقدم الشعب الجزائري المزيد من التضحيات في الأفراد خلال تلك المظاهرات(٤٩). كما انتهى بالفشل (الاستفتاء) الذي فرضته الحكومة الفرنسية على الجزائريين خلال كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦١، ذلك أن ٤٣% من الناخبين الجزائريين قاطعوا الاستفتاء مستمعين إلى نداء (جبهة التحرير)، أما الباقون فقد اشتركوا في التصويت تحت ضغط قوات الاحتلال، وقد تبع ذلك استمرار مظاهرات الشعب طيلة الشهور الأولى من عام ١٩٦١،

وأدى ذلك إلى (تنازل) الحكومة الفرنسية وعودتها إلى طريق المفاوضات. ففي ١٥ آذار ــ مارس ١٩٦١ أعلنت الحكومة الفرنسية عن بدء المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وحدد يوم ٧ نيسان ــ إبريل ــ لبدئها في (ايفيان). إن هذه العودة أرست التحول في الموقف الفرنسي باتجاه الاعتراف بـ (حقوق الجزائر)، وهذا نلمسه بوضوح في خطاب ألقاه ديجول في ١١ نيسان ــ أبريل ١٩٦١، حيث قال: (إن فرنسا اليوم تنظر بكل هدوء إلى حل يجعل الجزائر تخرج عن نطاق الممتلكات الفرنسية، وهو حل كان يبدو كارثة لنا في أزمان سابقة، لكننا ننظر إلى هذا الحل بقلب هادئ. نعم لن يكون الأمر كذلك لو أن الجماهير الجزائرية كانت ترغب في أن تكون جزء من الشعب الفرنسي ــ (إشارة إلى مظاهرات ١٩٦٠ ــ ١٩٦١) إذ في هذه الحالة يكون السعي من أجل الاحتفاظ للوطن بجزء من أبنائه جديراً بكل التضحيات، لكن من الصعب الادعاء بأن الجماهير الجزائرية في مجموعها تريد أن تكون جزء من الشعب الفرنسي) وهكذا كما يقول المؤرخ الجزائري محمد الميلي، نستطيع أن نفهم أن (فهم) ديجول لقضية الجزائر كان نتيجة فشل محاولات القضاء على جيش التحرير عسكرياً وعلى جبهة التحرير سياسياً، وهنا يبدو الفرق واضحاً بين مواقفه عام ١٩٥٨ والفترة الحاضرة(٥٠).

لقي الموقف الفرنسي الجديد معارضة ثانية من قبل بعض الجنرالات في الجزائر (شال ــ سالان ــ جوو ــ زيلير) الذين نظموا عصياناً عسكرياً في ٢٢ نيسان ــ أبريل ــ في محاولة للإبقاء على (الجزائر فرنسية) لكن العصيان فشل ثانية، واستؤنفت المفاوضات بين الطرفين في ٢٠ أيار ــ مايو ــ ١٩٦١، في إيفيان، لكنها قطعت بعد فترة قصيرة وذلك لطلب الوفد الفرنسي من الوفد الجزائري الموافقة على مشروع معد مسبقاً في باريس ويتعلق بـ (ربط) الجزائر مع فرنسا في الميادين الحربية، خاصة قواعدها العسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها من المجالات الحيوية (الصحراء) وذلك قبل حصول الجزائر على الاستقلال، لكن الوفد الجزائري رد بحزم مؤكداً (إن شكل العلاقات بين الجزائر وفرنسا سوف يحدد فقط بعد أن يصبح حق تقرير المصير حقيقة واقعة) فتوقفت المفاوضات(٥١).

أما على الصعيد الداخلي للثورة الجزائرية، فقد حدثت تطورات هامة في الهيكل السياسي. فقد انعقد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من ٩ ــ ٢٧ آب ــ أغسطس ــ ١٩٦١، وتمت دراسة أوضاع

الثورة وتطوراتها ومشاريع تدعيمها في المستقبل، وخلال المؤتمر أعيد تشكيل الحكومة المؤقتة وأبعد منها من كان يعتبرهم الفرنسيون (عناصر متساهلة) مثل فرحات عباس وأسندت رئاسة الحكومة إلى يوسف بن خدة ــ وزير الشؤون الاجتماعية سابقا ــ ليشعر الفرنسيون بتغير الموقف، وكان بن خدة (أشد تصلباً من سلفه)(٥٢). كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بالوضع الداخلي (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) والخارجي (تدعيم العلاقة مع الأقطار العربية والدول الصديقة) وأكد المؤتمر أيضاً على استمرار المفاوضات مع فرنسا في نطاق (المحافظة على وحدة الأرض والشعب)(٥٣).

في ٢٤ تشرين أول ــ أكتوبر ــ ١٩٦١ اقتراح (بن خدة) إجراء المفاوضات مع فرنسا على مرحلتين، الأولى الوصول من حيث المبدأ إلى اتفاق حول موعد محدد للاستقلال، والثانية، تحديد مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والضمانات اللازم توفيرها للمستوطنين الفرنسيين. وأصر (بن خدة) على أمرين:

١ــ أن تعترف فرنسا بوحدة الجزائر.

٢ــ تمثيل الجزائريين في المجلس التنفيذي الذي يتولى شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية السابقة على إجراء الاستفتاء حول استقلال الجزائر(٥٤).

كان مطلع عام ١٩٦٢ مزدحماً بالأحداث والتطورات السريعة، فمن جهة كان العمل قائماً على التحضير لمفاوضات مقبلة بين الطرفين، ومن جهة أخرى، كان أوربيو الجزائر يرتكبون أفظع الجرائم الإرهابية عن طريق منظمتهم (الجيش السري) من أجل وضع العراقيل أمام المفاوضات في محاولة لإبقاء الجزائر فرنسية. وبسبب هذه الأحداث شرعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في عقد سلسلة من الاجتماعات ابتداءً من ١ كانون ثاني/ يناير ــ ١٩٦٢ في تونس، لدراسة تلك الأوضاع وسير المفاوضات واستكملت الاجتماعات في مدينة المحمدية في المغرب من ٧ ــ ١١ كانون الثاني/ يناير ــ وأعلنت استنكارها لجرائم (الجيش السري) وطالبت بوضع حد لذلك والقضاء على هذه المنظمة (التي أصبحت خطراً على الشعب الجزائري وعلى مستقبل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا ومستقبل الأوربيين أنفسهم في الجزائر الجديدة). وفي الفترة من ١٧ ــ ١٩ شباط ــ فبراير ــ دارت مفاوضات سرية بين الوفدين الجزائري والفرنسي في (لي روس) على مقربة من الحدود

الفرنسية السويسرية، حيث وضعت فيها الخطوط العامة للاتفاقية المقبلة والتي تضمنت بشكل خاص، اعتراف فرنسا بالاستقلال والسيادة للشعب الجزائري على أراضيه كاملة. وفي الفترة من ٢٢ ــ ٢٧ شباط ــ فبراير ــ ١٩٦٢ عقد المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في (دورة استثنائية) في طرابلس ودرس المؤتمر سير المفاوضات وكلف الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي بدأت بصورة علنية في ٧ آذار ــ مارس ــ ١٩٦٢ بين الطرفين في مدينة ايفيان، وتم الاتفاق على تشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين القوة البوليسية التي تتولى حفظ النظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المسجونين السياسيين وتبادل الأسرى بين الطرفين. وفي ١٨ آذار ــ مارس ــ تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وأصبحت نافذة المفعول في اليوم التالي(٥٥).

استقلال الجزائر:

وضع اتفاق (ايفيان) في ١٨ آذار ــ مارس ١٩٦٢، الأسس الثابتة للاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر ووحدة أراضيها. وفي اليوم التالي، أصدر (بن خدة) أمراً بإيقاف جميع العمليات الحربية على الأرض الجزائرية. وأعلن في بيان للشعب الجزائري بأن شروط معاهدة ايفيان تنسجم مع مبادئ الثورة المعلنة حول (وحدة الأراضي الجزائرية في حدوده الحالية) و(أن الحكومة الجزائرية سوف تمتلك جميع ما يخصها من حقوق السيادة..) و(الاعتراف بالوحدة الكاملة للشعب الجزائري.. مع مقوماته العربية الإسلامية) و(الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها الجهة الوحيدة للقيام بالمفاوضات باسم الشعب الجزائري)(٥٦).

إن بيان (بن خدة) بقي ضمن حدود المطالب السياسية، أما المطالب الاقتصادية والاجتماعية (وهي ما يخص سياسة الحكومة في الداخل) فقد عبر عنها قادة الثورة في المؤتمر السادس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس في حزيران ــ يونيو ١٩٦٢، حيث صدرت عدة قرارات اقتصادية واجتماعية عكست مطالب الشعب، ذلك أن العناصر الاجتماعية في القوى الثورية في اجتماع طرابلس كانت تتكون من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، ومن العمال الزراعيين الدائمين والفصليين ومن الفلاحين النازحين إلى المدن والذين تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال(٥٧).

في ١ تموز ــ يوليو ــ ١٩٦٢، جرى الاستفتاء في الجزائر حول الاستقلال الكامل أو المقرون بالتعاون مع فرنسا، أو الالتحاق بفرنسا، وجاءت نتيجة الاستفتاء بأن صوت ٥,٩٧٥,٥٨١ من أصل ٥,٩٩٢,١١٥ لصالح الاستقلال الكامل، أي بنسبة ٩٩,٧٢% وفي ٣ تموز ــ يوليو ــ اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر. وأعلنت (جبهة التحرير) يوم ٥ تموز يوم الاستقلال (٥ تموز ١٨٣٠ احتلت فرنسا الجزائر) وأصبح هذا التاريخ الذي كان سابقاً يوم الحداد الوطني، يوم الاحتفال ببعث الدولة الجزائرية في حياتها المستقلة الجديدة(٥٨).

وفي أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٦٢، تمت الانتخابات للجمعية التأسيسية التي أعلنت يوم ٢٥ أيلول ــ سبتمبر ــ عن تكوين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) التي أصبح رئيساً للحكومة فيها أحمد بن بيلا، وبذلك عادت الجزائر جزائرية عربية إسلامية. ومنذ تلك الفترة والحقبة اللاحقة، بدأت معركة الجزائر مع مخلفات المرحلة الاستعمارية في الداخل، وعلى الصعيد المغاربي والعربي، بدأت تخطو باتجاه التقارب والتعاون في المجلات كافة.

* * *

الهوامش:

(١) فاضل حسن وزميله: التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥ ــ ١٩٣٩، ط١، مطابع دار الكتب (الموصل ١٩٨٢)، ص١٤٣ــ ١٤٥،

(٢) عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٦) ص٥٣؛ حسين، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) للمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٧٦)، ص٢٥٧ــ٤٠٥؛

د. زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٧٥)، ص٤٨٨ــ٥٩٥؛

Charles Rober Ageron: Histoire de L'Algerie Contemoraine, 1830 – 1976 Presses Universitaires de France, (paris 1977), PP. 6 – 6.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن سياسة فرنسا في الجزائر منذ عام ١٨٣٠ وحتى عام ١٩٦٢

على الصُّعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والصحية وغيرها، انظر:

عبد الرزاق الهلالي: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ط١، دار الكشاف (بيروت ١٩٦٧)، ص٤٤ ــ ٤٥ ــ ١٥١، ١٧٦ ــ ١٧٧، ٣١٠؛

جان دولف: يقظة العالم العربي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الكشاف، (بيروت ١٩٦٠)، ص٢٤٣، ٢٨١ــ٢٨٢؛

حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة، (بغداد ١٩٧٥)، ص١٤٨، ١٥٠ــ ١٥٤، ١٥٩؛

ج. لاندا: تاريخ الثورة الجزائرية ١٩٥٤ــ ١٩٦٢، دار ناركا (العلم) للنشر، (موسكو ١٩٨٣)، ص٢١؛ (مصدر روسي).

مجلة المجاهد (الجزائرية): أضواء على السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر ١٩٤٠ــ١٩٦٢، العدد (١٩٦٥) السنة ١٩٨٨، ص٣٦ــ٣٧؛ براهيمي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٥) امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٤)، ص١٦٦ــ ١٧٩؛ براهيمي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٦) عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، ط٢، ترجمة، فيصل عباس، دار الحداثة، (بيروت ١٩٨٢)، ص١٣١ــ١٣٢؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص٧٧ــ٨٠؛ مالكي، المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٧) جغلول، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٨) للمزيد من التفاصيل، انظر:

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص٧٢ــ٧٤، ٧٦ــ٧٨، ٨٥ــــ٨٧، ٩٠ــــ٩٧، ١٠٢، ٢١١ــــ١١٦، ١١٨ــ١٢٠؛ مالكي، المصدر السابق، ص٢٣١ــ٢٣٥.

(٩) لم يتوقف فرحات عباس عند هذا الاتجاه الاندماجي، بل انتقل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى (الاعتدال) في المطالبة بالحقوق الوطنية الجزائرية ــ الاستقلال الذاتي ــ ثم ما لبث أن قادته بصيرته السياسية إلى الدفاع عن الاستقلال الكامل للجزائر والالتقاء مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية عام ١٩٥٦. للمزيد انظر:

صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٩٣ــ٣٩٥؛ الفاسي، المصدر السابق، ص٩١؛

مجلة الدستور، العدد ٤٨٩، السنة ١٧، تموز ــ يوليو ١٩٨٧، ص١٥.

(١٠) د. محمد المنجي الصيادي: ملامح التطور الفكري في المغرب العربي، المستقبل العربي، العدد (٢) السنة (بيروت ١٩٨٠)، ص١٦؛ مالكي، المصدر السابق،

ص٢٧٦، ٢٦٦، ٢٨٥ــ٢٩٦؛ محمد قنانيش ومحفوظ قداش: نجم الشمال الأفريقي ١٩٢٦ــ١٩٣٧، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر ١٩٨٤)، ص٤٠ــ٤٨، ٥ــ٥٨.

(١١) المجلة التاريخية المغربية، العدد (١٥ كانون الثاني ــ يناير ــ ١٩٧٦)، ص٥٩؛ براهيمي، المصدر السابق، ص٦٦.

(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر:

علي الشلقاني: ثورة الجزائر، ط١، (بلا)، (القاهرة ١٩٥٦)، ص٢٠٤ــ٢٠٥؛ مجموعة مؤلفين: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، (موسكو ١٩٧٦) الجزء الثاني، ص٢٢٦ــ٢٣٢؛

Marlin Robbe: Welt des islam, verilag ur populiarwissen – schatche, (leibzig 1966), PP.133 – 134, (مصدر ألماني);

الفاسي، المصدر السابق، ص٨٢ــ٨٣، ٨٩ــ٩٤، وادي، المصدر السابق، ص١٢٩، ١٣٤ــ١٤٤؛

(١٣) الصيادي، المصدر السابق، ص١٨.

(١٤) للمزيد من التفاصيل، انظر:

الشلقاني، المصدر السابق، ص١٩٥ــ٢٠٤؛ شبر، المصدر السابق، ص١٥١ــ١٥٢؛

(١٥) الشلقاني، المصدر نفسه، ص٢٠٤ــ٢٠٨.

(١٦) يحيى بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط١، دار البعث (قسطنطينة ١٩٠٨)، ص٢٩٣.

(١٧) جميل الشقيري: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، بلا، (دمشق ١٩٥٥)، ص٢٢٥.

(١٨) العقاد، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(١٩) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٤٤ــ٣٤٥.

(٢٠) بو عزيز، المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٢١) أصبح حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هو المؤهل لقيادة النضال الوطني الجزائري منذ عام ١٩٥٢ والفترة اللاحقة، وذلك يعود إلى مواقف القوى السياسية الأخرى من النضال الوطني. أن حزب اتحاد النواب الجزائريين المنتخبين هو حزب يتكون من مثقفين متفرنسين وملاك ترتبط مصالحهم بمصالح الاستعمار. وجمعية العلماء المسلمين هي جمعية غير سياسية ــ شكلاً على الأقل ــ لا تستطيع أن تنظم الثورة، وإنما تستطيع المشاركة في ذلك، وهذا ما فعلته بعد ذلك. أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فهو حزب يؤمن بالوصول إلى (حل سلمي لمشكلة الجزائر). أما الحزب الشيوعي الجزائري، فعلى الرغم من أنه حزب يؤمن بالثورة ويسعى إليها بكل الطرق، لكنه لم يكن مستعداً لهذه القيادة بالفعل، ويرجع ذلك إلى انتماء

أغلب أعضائه إلى الطبقة العاملة من أصل أوروبي، وهؤلاء علقوا آمالاً على نجاح الحزب الشيوعي الفرنسي لتحريرهم من الاستغلال. والأحزاب الأخيرة لم تكن تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة كما هو الحال مع حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وعليه لم يبق إلا الحزب الأخير ليتحمل مسؤولية المبادرة لقيادة الثورة، وهو حزب بدأ ثورياً وتشكلت قاعدته الاجتماعية الواسعة والممتدة في جميع أنحاء البلاد من العناصر الشعبية، في الشعب، انظر بالتفصيل: الشلقاني، المصدر السابق، ص٢٢٦ــ٢٣٠.

(٢٢) الشلقاني، المرجع نفسه، ص٢٢٩ــ٢٣٠.

(٢٣) العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٣ــ٣٩٥؛ الفاسي، المصدر السابق، ص٩٦ــ٩٧.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل انظر، الشلقاني، المصدر السابق، ص٢٣١ــ٢٣٣.

(٢٥) بو عزيز، المصدر السابق ٢٩٣ــ٢٩٤؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٢ــ٣٩٣؛

(٢٦) محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط٢، دار الكلمة للنشر، (بيروت ١٩٨٣)، ص٢١ ــ ٢٢.

(٢٧) كان من بين من حضر الاجتماعات، مصطفى بن بو لعيد، ديدوش مراد، باجي المختار، يوسف زيروت، محمد بن العربي من مهيدي، سويدان بو جمعة، مصطفى بن عودة، رمضان بن عبد الملك، محمد بالوزاداد، رابح بيطاطا، كريم بلقاسم، محمد بو ضياف، أما محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بيلا (بعد فراره من السجن عام ١٩٥٢) فقد كانوا في القاهرة، وشكلوا مع (لجنة الستة) ما عرف بـ (لجنة التسعة) انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص٢٩٥ــ٢٩٦؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٤ــ٣٩٥.

(٢٨) تم اجتماع (لجنة الستة) في منزل (بوكشورة موراد) صانع الأحذية والمحافظ الجلدية في حي لابوانت بيسكاد غربي مدينة الجزائر، انظر، الشلقاني، المصدر السابق، ص٢٣٥ــ٢٣٧.

(٢٩) بو عزيز، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣٠) انظر نص النداء الموجه إلى الشعب الجزائري صباح ١ تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٥٤:

أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (بلا)، ص٢٣٩ــ٢٤٢؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٠٠ــ٣٠٤.

(٣١) للمزيد من التفاصيل انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص٣١٢ــ٣١٣؛ الشلقاني، المصدر السابق، ص٢٣١ــ٢٣٣، ٢٤٧ــ ٢٤٨؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٦ــ٣٩٧؛ شبر، المصدر السابق، ص١٥٧؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢ ص٣٤٩ــ٣٥٠؛

وللمزيد عن دور مصالي الحاج، انظر، لاندا، المصدر السابق، ص٥٧ــ٦٠، ٦٧؛
Enduard Gombar: Revoluce Dmeokraticke Strany Na Blizkem Vychode, Univerzita Karlova, (Fraha 1966), PP. 22(مصدر تشيكي)

(٣٢) عبد الكريم رمضاني: منطلق حاسم في توجيه أحداث الثورة، مجلة (المجاهد) الجزائرية، العدد ١٩٦٥، السنة ١٩٨٨، ص٤٠ــ٤١؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٠٥ــ٣٠٧؛ لاندا، المرجع السابق، ص٥٦ــ٥٧.

(٣٣) بو عزيز: المصدر السابق، ص٣٠٧، رمضاني، المصدر السابق، ص٤٠.

(٣٤) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٠٩ــ٣١٢؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٤٧ــ٢٤٨.

(٣٥) جوان جليبي: ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية، للتأليف والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ص١٨١.

(٣٦) جغلول، المصدر السابق، ص١٦٤، بو عزيز، المصدر السابق، ص٣١٣، لاندا، المصدر السابق، ــ ص٦١ــ٦٦؛ Ageron, Op. Cit, P. 101

(٣٧) جريدة الشعب (الجزائرية)، العدد (٧٧٨١)، ١ نوفمبر ــ ١٩٨٨ (الافتتاحية)؛
Gombar, Op. Cit, P. 21

(٣٨) عقد (مؤتمر الصومام) في قرية ايفري بأوزلاتن داخل غابة جبل أكفادو الكثيفة، فوق مدينة أقبو جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام. ووفقاً لقرارات هذا المؤتمر، يعتبر (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) وهو أعلى جهاز للثورة، وهو وحده الذي يستطيع إصدار الأمر بوقف إطلاق النار، أما (لجنة التنسيق والتنفيذ) فهي (مجلس حرب) حقيقي، وهي المسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من الناحية العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وكافة زعماء الثورة مسؤولون أمام هذه اللجنة التي اتخذت الجزائر مقراً لها. وفي العام التالي زاد عدد أعضاء (المجلس) و(اللجنة) لتعميق صيغة القيادة الجماعية بشكل أكبر، للمزيد من التفاصيل، انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص٣١٨ــ٣٤٣؛ جليبي، المصدر السابق، ص١٢٠ــ١٢٢؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٨/٣٩٩؛ الميلي، المصدر السابق، ص٣١؛ مجلة المجاهد (الجزائرية)، الأرض والفلاح في نصوص الثورة، ٣٠ أوكتوبر، ١٩٨٧، ص١٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٥٠ــ٣٥١؛ براهيمي، المصدر السابق ص٧١.

(٣٩) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٤٤ــ٣٤٥؛ قدورة، المصدر السابق، ٢١٩ــ٢٢١.

(٤٠) للمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر:

حسن بومالي: حرب الإبادة في الجزائر، مجلة المجاهد (الجزائرية)، ٣٠ أكتوبر ــ ١٩٨٧، ص٢٨ــ٢٩.

(٤١) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٤٧ــ٣٤٨؛ العقاد، المصدر السابق، ص٤٠١؛ جليبي، المصدر السابق، ص١٢٢ــ١٢٣.

(٤٢) دولف، المصدر السابق، ص٢٦٣ــ٢٦٤؛ قدورة المصدر السابق، ص٥١٧ــ٥٢١.

(٤٣) يقول المؤرخ الجزائري يحيى بو عزيز (كنت حاضراً بمقر الجبهة بالقاهرة، حفلة إعلانها في ذلك اليوم حيث تلا فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية، ثم تلاه عبد الحميد مهدي، فقرأ نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة). وقد تشكلت الحكومة الجزائرية من:

رئيس الوزراء ــ فرحات عباس

النائب الأول لرئيس الوزراء ــ أحمد بن بيلا

نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ــ كريم بلقاسم

وزير الخارجية ــ محمد الأمين دباغين

وزير الداخلية ــ الأخضر بن طوبال

وزير التسلح والإمدادات ــ محمود شريف

وزير المواصلات ــ عبد الحفيظ بوصوف

وزير شؤون شمال أفريقيا ــ عبد الحميد مهري

وزير الاقتصاد والمالية ــ أحمد فرنسيس

وزير الإعلام ــ محمد يزيد

وزير الشؤون الاجتماعية ــ يوسف بن خدة

وزير الشؤون الثقافية ــ أحمد توفيق المدني

وزراء دولة ــ حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

سكرتير دولة ــ الأمين ضان، عمر الصديق، مصطفى إستامبولي.

انظر: بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٥٠ــ٣٥٢؛ جليبي، المصدر السابق، ص١٢٤ــ١٢٥.

(٤٤) مجلة الوطن العربي، العدد (٨٥) تشرين الأول ــ أكتوبر ــ ١٩٨٨، ص١٧.

(٤٥) انظر بالتفصيل، الميلي، المصدر السابق، ص٩١ــ٩٨؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٥٣ــ٣٥٥.

(٤٦) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٥٦؛ قدورة، المصدر السابق، ص٥٢٣.

(٤٧) بو عزيز المصدر نفسه ص٣٥٧ــ٣٥٩.

(٤٨) شبر، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٤٩) للمزيد من التفاصيل عن مظاهرات ديسمبر ١٩٦٠، انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٦٠ــ٣٦٣×الميلي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٥٠) الميلي، المصدر السابق، ص١٠٨ــ١٠٩، أمين، المصدر السابق، ص٢٣٣؛ تاريخ

الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٥٤؛ هاتش، المصدر السابق، ص٤٣٣ــ٤٣٤.

(٥١) شبر، المصدر السابق، ص١٧٧ــ١٨٢.

(٥٢) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٦٣؛ جليبي، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٥٣) بو عزيز، المصدر نفسه، ص٣٦٤ــ٣٦٥؛ جغلول، المصدر السابق، ص١٤١.

(٥٤) جليبي، المصدر السابق، ٢٣٢.

(٥٥) بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٦٥ــ٣٦٦.

(٥٦) شبر، المصدر السابق، ص١٨٦ــ١٨٧.

(٥٧) الهلالي، المصدر السابق، ص٣٠٨؛ جغلول، المصدر السابق ــ، ص١٤١ــ١٤٢؛ مجلة المجاهد (الجزائرية)، الأرض في نُصوص الثورة، ٣٠ أكتوبر ــ ١٩٨٧، ص١٨.

(٥٨) يشكل هذا العدد سكان مدن الجزائر الشمالية، وهو عدا سكان المدن والواحات الصحراوية التي تقدر بـ ٤,٦٧٥,٠٠٠. انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص٣٦٧؛ شبر، المصدر السابق، ص١٨٨؛ لاندا، المصدر السابق، ص٢٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج٢، ص٣٥٨.

■■■

الفصل الثاني
الحركة الوطنية التونسية

- بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس
- مراحل الكفاح الوطني التونسي
  ١. مرحلة الكفاح المسلح
  ٢. مرحلة الكفاح السياسي
- الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية
- المفاوضات التونسية ــ الفرنسية
- استقلال تونس
- الهوامش

بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس:

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر، تخطط وتعمل من أجل السيطرة على تونس وتأسيس (إمبراطورية فرنسية) في المغرب العربي. وفي الوقت نفسه كانت تونس قد وصلت إلى حالة من الضعف العام بسبب التدخلات الأجنبية، واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوروبية (الفرنسية والإيطالية خاصة) وسيطرتها على مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها في تونس، حيث تنامت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات(١).

وفي ((مؤتمر برلين ١٨٧٨)) استطاعت فرنسا الحصول على المساندات البريطانية والألمانية لمخطط الاحتلال، ولأسباب معروفة، وفي عام ١٨٨١ اتخذت من انتقال بعض القبائل التونسية (قبائل خمير) عبرَ الحدود الجزائرية، ذريعة للغزو بحجة مساندتها للثوار الجزائريين، فاجتازت القوات الفرنسية حدود تونس من الجزائر في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٨٨١ (٣٥ ألف جندي) فيما هاجمت قواتها البحرية من الشمال ميناء بنزرت، وتقدمت صوب العاصمة تونس(٢).

في ١٢ أيار/ مايو ١٨٨١، قدم القنصل الفرنسي روستان، نسخة من [معاهدة الحماية] الفرنسية للباي محمد الصادق في قصر باردو (القصر السعيد). وقد وافق عليها الباي بعد إدراكه عجز القوات التونسية عن مواجهة القوات الفرنسية، وبعد أن ضمن مصالحه ومصالح أسرته. واستمرت القوات الفرنسية تتابع مسلسل الاحتلال حتى سيطرت على جل تونس وأهلها في نهاية العام ١٨٨١.

وتدل معاهدة باردو على أن فكرة الحماية عند نشأتها تقوم فعلاً على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافاً فنياً على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها. بل أن تلك المعاهدة نصت على أن الاحتلال العسكري مؤقتٌ.

وبعد سنتين، وفي ٨ تموز ــ يوليو ــ ١٨٨٣ ألحقتها بمعاهدة أخرى (معاهدة المرسى الكبير) في عهد علي باي، كانت أكثر وضوحاً وصراحة في فرض الاحتلال(٣).

أصبح المقيم العام الفرنسي ومساعدوه من المدنيين والعسكريين، المسيطر على كل شؤون البلاد، وليس للباي إلا السيطرة الاسمية. واتبع الفرنسيون نفس السياسة المتبعة في الجزائر، إدارة مباشرة، واستيطان زراعي قائم على الاستحواذ على الأراضي الزراعية بموجب قوانين متعددة (١٨٨٥، ١٨٩٠، ١٩١٤، ١٩٢٨، ١٩٣٤، ١٩٣٨) وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة (بلغ عددهم ٢٥٥,٣٠٠، منهم ١٨٠,٤٥٠ فرنسي عام ١٩٥٦). إضافة إلى السيطرة على الموارد المعدنية في البلاد(٤).

وحاول الفرنسيون ــ كما فعلوا في الجزائر ــ القضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال سياسة (التجنيس ١٩٢٤) الفاشلة، ومحاربة المؤسسات التعليمية والدينية من أجل القضاء على اللغة والثقافة العربية وإحلال اللغة والثقافة الفرنسية. إضافة إلى التمييز بين الوطنيين والفرنسيين والأوروبيين عامة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها(٥).

هذه العوامل مجتمعة، دفعت الشعب التونسي، منذ البداية ومن خلال أحزابه ومنظماته المهنية لمواجهة الاحتلال الفرنسي في شكل كفاح مسلح وسياسي منذ عام ١٨٨١ حتى الاستقلال عام ١٩٥٦.

مراحل الكفاح الوطني التونسي:

بدأ الشعب التونسي كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي مع إعلان توقيع معاهدة باردو في أيار/ مايو ١٨٨١، واستمر في كفاحه حتى إعلان استقلال تونس عام ١٩٥٦. وقد ابتدأ الكفاح الوطني التونسي، كما في الجزائر بأسلوب الكفاح المسلح، وتصاعد هذا الأسلوب القتالي في مواجهة الاحتلال الفرنسي مع فرض الفرنسيين لمعاهدة المرسى الكبير في تموز/ يوليو ١٨٨٣، إلا أنه سرعان ما خفتت حدته لعدم تكافؤ الطرفين في الإمكانات القتالية وغير ذلك. ومنذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر تداخل الكفاح السياسي مع الكفاح المسلح، واستمر هذا التداخل غير المنسق وغير المترابط حتى الحرب العالمية الأولى، حيث استقر الكفاح الوطني التونسي على أسلوب الكفاح السياسي في المدن، وخاصة

في العاصمة تونس، من خلال عدد من الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية حتى مطلع الخمسينات من القرن العشرين، حيث عاد الكفاح المسلح المنظم والمتناسق مع / ومن خلال التنظيم السياسي بظهور ((جيش التحرير التونسي))، واستمر هذا التداخل تارة بشكل منظم وتارة بشكل منفصل عن العمل السياسي وخاصة في مراحله الأخيرة، حتى إعلان استقلال تونس عام ١٩٥٦.

١ـ مرحلة الكفاح المسلح:

أدى توقيع معاهدة باردو في ١٢ أيار/ مايو ١٨٨١ إلى انتشار الثورة الشعبية في جميع أنحاء البلاد، وحمل الشعب (وخاصة الأرياف) السلاح للدفاع عن حرية واستقلال الوطن ضد الاحتلال الفرنسي وضد الباي الذي استسلم لهم. وفي هذه الفترة ظهر زعماء شعبيون قادوا الكفاح المسلح حتى منتصف الثمانينات، فقد استمات سكان الأرياف في الدفاع ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، فيما كانت روح المقاومة ((تختلج في صدور جل سكان الأيالة الرحل..)). ورغم الطابع القبلي للكفاح إلا أن روح التضامن والاتحاد الوطني كانت تحدو بمشاعر الأهالي للدفاع عن القضية الوطنية بعد أن استسلم الباي وأعوانه. إلى جانب عوامل اقتصادية، في حين انكفأ سكان المدن إلى الخضوع للسلطة الحاكمة المستسلمة للفرنسيين، ويعلل المحجوبي ((خمول جل المدن أمام قوات الاحتلال)) إلى أنه ((ناجم عن تمركز الفئات الغنية من كبار الفلاحين (الإقطاعيين) والصناعيين والتجار في المدن، وهذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر.. وإلى خوف الحضرٍ من عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب خلال الفوضى التي تتولد حتماً من حالة الحرب))(٦).

ورغم تصاعد عمليات الكفاح المسلح بعد عام ١٨٨٣، إلا أن المقاومة الشعبية لم تستطع الصمود أمام القوات الفرنسية لعدم تكافؤ الطرفين في الإمكانات القتالية، وحاجة المقاومة إلى السلاح، إضافة إلى تعدد القيادات وعدم وجود خطة موحدة للكفاح. كما أثر الباي وأعوانه تأثيراً سلبياً على المقاومة المسلحة، بوقوفهم إلى جانب المستعمرين وتقديم المعلومات والأدلاء العارفين بمخابئ البلاد وطرقاتها. وقد انتهت المقاومة المسلحة في مرحلتها الأولى حتى

مطلع القرن العشرين، حيث ظهرت أشكال من المقاومة المسلحة في المدن، رافقت الكفاح السياسي مثل الانتفاضات الشعبية المسلحة في العاصمة تونس عام ١٩١١ (انتفاضة الجلاز) والانتفاضة المسلحة للجنوب التونسي عام ١٩١٥ والتي استمرت حتى عام ١٩١٧. وبعد هذه الفترة، بدأ الكفاح السياسي التونسي، ونضج من خلال التنظيمات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

٢ــ مرحلة الكفاح السياسي:

بدأ الكفاح السياسي التونسي عام ١٨٨٤، متزامنا مع الكفاح المسلح حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد أسهمت عوامل داخلية وخارجية (كما في الجزائر) في تطوير وإنضاج الوعي الوطني التونسي. وقد تخفى الكفاح السياسي في بدايته وراء واجهات ثقافية كالجمعيات والمدارس والصحف حيث كانت قد أنشئت المدرسة الصادقية منذ عام ١٨٧٥ على يد الوزير خير الدين، والجمعية الخلدونية عام ١٨٩٧، وقد سخرت الجمعيتان جهودهما وأعضاءها لتثقيف الشعب التونسي بواسطة الدرس والمناضرات العربية في شتى المعارف التقليدية والعصرية وكان لجهودهما الدور الكبير في تخرج العديد من التلاميذ الذين أسهموا في خدمة قضية بلادهم من خلال نشاطاتها التي أيقظت الهمم وحركت العاملين في الحقل الوطني وإعداده للتخلص من الحكم الأجنبي، وكان من بينهم من شكل حزب الشباب التونسي الذي شارك في مؤتمرات فرنسية في مرسيليا (١٩٠٨) وباريس (١٩١٠) للدفاع عن قضية بلادهم. إلا أن هذا الكفاح، لم يأخذ شكله المنظم والعلني إلا في عام ١٩١٩ من خلال ظهور عدد من التنظيمات السياسية والنقابية(٧). وقد برز في هذه المرحلة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ــ ١٩٤٥) عدد من الزعماء الوطنيين، كان أبرزهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وآخرون جاؤوا في المرحلة اللاحقة. وقد غلبت النزعة (الإصلاحية) على الكفاح السياسي التونسي بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمثلت هذه النزعة الإصلاحية بمواقف وبرامج المنظمات السياسية والمهنية التى ظهرت فى الفترة ما بين الحربين.

في عام ١٩٢٠، تأسس (الحزب الحر الدستوري) بزعامة الشيخ الثعالبي. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من المثقفين والإقطاعيين الليبراليين، والبرجوازية الوسطى. وكان ذا اتجاه عربي إسلامي، وسعى خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية(٨). وفي عام

١٩٢١ إنشقت القوى المثقفة (المتفرنسة) عن الحزب الحر الدستوري، وأسست (الحزب الإصلاحي) الذي بدأ اتجاهاً يمينياً موالياً للسياسة الفرنسية، إلا أن هذا الحزب سرعان ما انتهى في العام التالي تحت ضغط الجماهير فيما واصل الحزب الحر الدستوري نشاطاته ((الإصلاحية)) والتي بقيت منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٠ قائمة على المطالبة بالاستقلال الذاتي والدستور والإصلاحات في نطاق الحماية، وتقديم الاحتجاجات وإلقاء الخطب في الاجتماعات العامة. لكن هذه النشاطات كانت مناسبة لتعميق الوعي الوطني السياسي والاجتماعي للشعب التونسي(٩).

ومنذ انطلاقة الحزب، كانت مواقفه لا تخلو من أبعادها المغاربية، فقد حاول الثعالبي أن يوحد جهوده مع حزب الإصلاح الجزائري الذي كان يقوده الأمير خالد في مطلع العشرينيات وأن يعمل على ((اتباع خطة منسقة في النضال والعمل من أجل تحرير هذين البلدين العربيين))(١٠). وقد تعرض أعضاء الحزب وقادته إلى النفي والاعتقال، ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي الذي نفي خارج تونس منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٣٧(١١).

ولم يكن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية يمنع الحزب الحر الدستوري بفرعيه عن تأطير نضاله بالبعد المغاربي في مرحلة الثلاثينيات، إذ بدا التضامن السياسي واضحاً، وكان ذلك في عام ١٩٣٧، حيث نظم الحزب إضراباً تضامنياً مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد قيادة الحركة الوطنية وقواعدها، ووجه عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسالة تهنئة وإكبار للموقف التونسي شاكراً لهم ((هذه البادرة الطيبة التي تتحلى بها الروح العربية والأهداف القومية الموحدة))(١٢).

وشهدت مرحلة العشرينات تطورات مهمة في العمل الوطني بظهور حركات عمالية عديدة. فقد انتشرت الدعوات الاشتراكية والحركات النقابية وفكرة التعاونيات وتعمق ذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي. وكان أبرز هذه الحركات، حركة الطاهر الحداد (١٩٢٠) وحركة محمد علي القابسي (١٩٢٤). وقد ركزت الحركتان على إصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيمها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية. إلا أن جهودها، انتهت على يد السلطات الاستعمارية الفرنسية بنفي قادتها في منتصف العشرينات، ولم تقو وتتركز الحركة العمالية إلا بعد الحرب

العالمية الثانية(١٣).

وفي عام ١٩٢١، تأسس الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف من الطبقة العاملة والمثقفين التقدميين من الفرنسيين والأوروبيين عامة، إلا أنه [لعجزه عن التغلب على الاتجاهات الانعزالية في صفوفه، والانقسام داخل الحركة العمالية، فشل في أن يجذب إلى جانبه أغلبية العمال وخصوصاً العرب، وتبعاً لذلك لم يحتل الحزب موقع القيادة في الحركة الوطنية التحررية](١٤).

وفي مرحلة الثلاثينات والفترة اللاحقة، فإن ثقل الحركة الوطنية التونسية قد تركز على جهود الحزب الدستوري وبفرعيه القديم والجديد. فمنذ عام ١٩٣٢، استطاعت مجموعة من الشباب الدارسين في فرنسا، وكان أبرزهم المحامي الحبيب بورقيبة، ومحمود الماطري، والطاهر صفر والبحري قيقة أن يؤثروا في برامج الحزب الحر الدستوري، فقد ظهروا ((عصرانيين)) بتبنيهم لاستراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها بالتأكيد على ضرورة تشديد النضال ضد فرنسا، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للشعب الذي راح يعاني من أزمات اقتصادية منذ عام ١٩٣٠ والسنوات الثلاثة اللاحقة، والعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب. بحيث تضم العمال والفلاحين. وقد أصبح لهذه المجموعة من الشباب ثقل داخل القيادة الحزبية، فانضموا إلى عضوية اللجنة التنفيذية بانعقاد مؤتمر (الجبل) في ١٠ ــ ١٣ ــ أيار ــ مايو ــ ١٩٣٣. وفي عام ١٩٣٤، وأثناء انعقاد مؤتمر (قصر هلال) في ١٢ ــ آذار ــ مارس ــ إنشق الحزب بين القيادات القديمة والجديدة. وقد اتهمت العناصر الشابة، قادة الحزب القدامى، بقلة الاهتمام والدعاية بين الجماهير، وقصر العمل على العناصر النخبوية التقليدية. وقامت هذه المجموعة الشابة، بتأسيس ((الحزب الحر الدستوري الجديد))، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيساً له. فيما استمر قادة الحزب القدامى مثل أحمد الصافي وصالح فرحات محي الدين التلبيسي يؤكدون على زعامة الثعالبي ويعملون ضمن إطار الحزب الحر الدستوري القديم. ومع ذلك فقد بقي الحزبان على الطابع الإصلاحي خلال هذه المرحلة، وتعرض كلاهما للملاحقة، ناهيك عن اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف مناضل في حملة من النفي والاعتقال شملت قادةَ الحزبين وأعضاءَهما، حيث نفي بورقيبة عام ١٩٣٨(١٥). وخلال المرحلة ذاتها برز الموقف الشعبي متجاوزاً لطروحات الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، فأكد الشعب على

مطلب الاستقلال، وكان ذلك أثناء زيارة (دالاديه) رئيس الحكومة الفرنسية إلى تونس في ٢ كانون الثاني ــ يناير ــ ١٩٣٩، إلا أن المطلب الشعبي جوبه بالقمع والاعتقال والنفي وشمل قادة الحزب الحر الدستوري القديم، فنفي الثعالبي ثانية عام ١٩٣٩. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ الموقف الشعبي التونسي يتصاعد ويضغط على الباي والحزب الحر الدستوري القديم والجديد باتجاه تجاوز المطالب الإصلاحية، واتخاذ مواقف أكثر صلابة في التصدي للاحتلال الفرنسي، مستفيدين من أوضاع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية:

أثناء الحرب العالمية الثانية، ومع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في حزيران ــ يونيو ــ ١٩٤٠، أصبحت السلطات الفرنسية في تونس تابعة لحكومة ((فيشي)) الموالية للألمان. وقد استغلت الحركة الوطنية التونسية ممثلة في الحزب الحر الدستوري القديم والجديد ظروف فرنسا. فتقدم وفد برئاسة الحبيب ثامر بمذكرة إلى السلطات الفرنسية عن طريق الباي أحمد في ٢٠ حزيران ــ يونيو، طالب فيها بـ ((إلغاء الحماية والإفراج عن المعتقلين السياسيين)) إلا أن المطلب رفض، وتم اعتقال الوفد فترة قصيرة، ونشبت على أثر ذلك انتفاضات متعددة في عموم البلاد. ومع اعتلاء الباي محمد المنصف في ١٩ حزيران ــ يونيو ــ ١٩٤٢، والمعروف بمواقفه الوطنية وبتأييده للحزب الحر الدستوري (كان عضواً فيه منذ عام ١٩٢٢) فقد أعلن ومعه الحركة الوطنية ((الحياد)) في الحرب الدائرة بين الحلفاء والمحور، واشتد ساعد الحركة الوطنية ممثلة بحزبي الحر الدستوري القديم والجديد. وتقدم الباي المنصف بمذكرة إلى حكومة فيشي في ٤ آب ــ أغسطس ــ ١٩٤٢، طالب فيها ((احترام سيادة تونس وإلغاء اتفاقية المرسى الكبير وتحقيق رغبات الشعب)). وكان لظروف الحرب، وتراجع الألمان والإيطاليين بعد معركة العلمين (نوفمبر ١٩٤٢) أمام القوات البريطانية، أثر في إقدام الحكومة الفرنسية وبدفع ألماني ــ إيطالي، على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للاستفادة منهم في الدعاية لقوات المحور. وقد تم ذلك داخل تونس وخارجها في ٨ كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٤٢، فعاد الشيخ الثعالبي من مصر، وعاد بورقيبة إلى تونس من روما في ٨ نيسان ــ أبريل ــ ١٩٤٣، إضافة إلى

آخرين(١٦).

ومع هزيمة قوات المحور من تونس، وعودة قوات ((فرنسا الحرة)) بقيادة ديجول في ٨ أيار ــ مايو ــ ١٩٤٣، فقد اتخذت السلطات الفرنسية مواقف سلبية ضد الباي وقادة الحركة الوطنية وضد الشعب بشكل عام، بتهمة التعاون مع قوات المحور. فأصدر المقيم العام الفرنسي الجنرال جيرو، أمراً عسكرياً في ١٤ أيار ــ مايو ــ تم فيه خلع الباي محمد المنصف ونفيه إلى جنوب الجزائر وتنصيب محمد الأمين بايا على تونس، وفرضَ حظراً على نشاط الحزب الدستوري القديم والجديد، وزج بمئات المواطنين في السجن، ودمر القرى وصادر الممتلكات. وقد استمرت حملات القمع الفرنسي تجاه تونس حتى منتصف عام ١٩٤٦. وكان لهذه السياسة التعسفية، رد فعل عنيف من جانب الشعب التونسي وحركته الوطنية. فقامت انتفاضات عنيفة في (دوز) و(الجبل) وغيرها من مناطق البلاد. فيما بدأ حزبا الدستور القديم والجديد نشاطهما بشكل سري. وإزاء هذه الأوضاع فقد تطور برنامج الحزب الدستوري الجديد من المطالبة بالإصلاحات، إلى المطالبة بالاستقلال التونسي، وجاء ذلك في مؤتمر سري عقده الحزب في شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٥(١٧). إن التطور في برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد، جاء إستجابة للموقف الشعبي العام الذي نادى بالاستقلال منذ عام ١٩٣٩، وجاء رداً على السياسة الفرنسية ومحاولتها فرض الاحتلال الفرنسي كاملاً على البلاد من جديد، دون الاستجابة إلى أبسط المطالب الإصلاحية.

واتجهت أنظار الزعماء والقادة التونسيين إلى الجامعة العربية من بداية تأسيسها، ففي ٢٦ نيسان ــ أبريل ــ ١٩٤٥، سافر بو رقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد إلى القاهرة لعرض قضية تونس على جامعة الدول العربية، وقدم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لتوزيعها على الدول الأعضاء وكشف سياسة المستعمر الفرنسي واستقبلت الجامعة العربية الحبيب بورقيبة ((استقبالاً حافلاً))، ولقد تعدت مباحثاته مع المسؤولين في الجامعة نطاق الكلام المجرد إلى العمل الجدي المنظم، وانتهت إلى إيجاد هيئة وطنية تكون قريبة من الجامعة وهي ((مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي)) الذي عمل متعاوناً مع الجامعة وهيئاتها في كل مناسبة تتعلق بالقضايا القومية(١٨). ومنذ هذه الفترة وحتى الاستقلال، بدأت القضية التونسية تحظى باهتمام ورعاية جامعة الدول

العربية على الأصعدة السياسية والمالية في داخل الوطن العربي وخارجه في المحافل الدولية، فخرجت القضية التونسية ولأول مرة إلى المستوى الدولي، لتحظى بالدعم العربي والمساندة الدولية، وبدأت الحركة الوطنية التونسية تمارس كفاحها في داخل تونس، وتصعد من نشاطها السياسي والإعلامي خارج تونس لإدانة السياسة الفرنسية وكسب التأييد والدعم الدولي للقضية التونسية. وكان لذلك أثره في قيام فرنسا بإعادة النظر في علاقتها مع تونس.

في عام ١٩٤٦، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا، وانعكس ذلك على سياستها في تونس (كما في الجزائر). ففي تونس، طرح المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست، مشروعاً للإصلاحات الإدارية في ٢٣ ــ أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٤٦، وجاء ذلك في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية التي تولدت من حملات الاعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقادة الحركة الوطنية. إن مشروع (الإصلاح) أكد على ((السيادة المشتركة)) وأن يكون عدد الأعضاء في الحكومة وفي المجلس الكبير ــ البرلمان ــ مناصفة وبشكل متساو، على الرغم من أن عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة لم يكن تجاوز ١٢/١ من عدد السكان نهاية عام ١٩٤٦(١٩).

إن إصلاحات ماست الإدارية لم تؤثر في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي ومساعديه من الموظفين الفرنسيين (عام ١٩٤٦، بلغ عددهم ١٦٨٠٠ من مجموع ٢٨٦٠٠). ومن هنا، فقد أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض مشروع الإصلاحات، ودعوة الشعب إلى تشديد النضال في سبيل الاستقلال. كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل انتزاع حقوق الشعب كاملة. وعلى هذا الأساس، عقد في العاصمة التونسية، مؤتمر وطني فوق العادة، في ٢٣ آب ــ أغسطس ــ ١٩٤٦، سمي مؤتمر [ليلة القدر](*) برئاسة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. وقد ضم المؤتمر كلاً من الحزب الدستوري القديم والجديد. ومندوباً عن الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس في ٢٠ كانون الثاني ــ يناير ١٩٤٦) برئاسة فرحات حشاد. وممثلين عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والثقافية وغيرها. وانتهى المؤتمر إلى المصادقة على ميثاق وطني أعلن فيه نظام الحماية والمطالبة باستقلال تونس التام وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وجاء في نهاية الميثاق ما يلي:

((إن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام، نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام والانضمام ــ كدولة ذات سيادة ــ إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح)). وقد أنهى المؤتمر أعماله بالدعوة إلى [وضع حد لنظام الحماية والمطالبة بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة]، وعند اللحظات الأخيرة لجلسة ختام المؤتمر، هاجمت السلطات الفرنسية مقر المؤتمر واعتقلت ستين من أعضائه(٢٠).

عمت البلاد، موجة من المظاهرات والاضطرابات احتجاجاً على موقف السلطات الفرنسية، واستمر الموقف الشعبي حتى منتصف عام ١٩٤٧، حيث نقل الجنرال ماست. وجاء المقيم العام الجديد (جان مونس) بسياسة جديدة تقوم على استخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات. فألف وزارة مصطفى الكعاك في ٢٣ آب ــ أغسطس ــ ١٩٤٧، وكانت تتكون من العناصر الموالية لفرنسا، إلا أن الموقف الشعبي بقي متصاعداً ومواصلاً لحالة الرفض للإصلاحات المزيفة ولوزارة الكعاك، وجاء الرفض من خلال ممثلي الشعب التونسي في [لجنة الأربعين]. كما برز دور الاتحاد العام للشغل التونسي بزعامة فرحات حشاد. واستمرت الأوضاع على حالها حتى عام ١٩٤٩، إذ بقي الشعب مصراً على الاستقلال التام، فيما تصلب الموقف الفرنسي باتجاه الرفض(21). وقد أدى الزعيم النقابي التونسي دوراً وطنياً ومغاربياً طوال المرحلة اللاحقة حتى الاستقلال، وكان البعد أو الاتجاه المغاربي/ العربي، أكثر بروزاً لدى الاتحاد العام التونسي للشغل من بقية الأحزاب والمنظمات التونسية، كما سيتضح في دراسة لاحقة.

كان الموقف الحزبي والشعبي واضحاً منذ مؤتمر (ليلة القدر) وحتى منتصف عام ١٩٤٩ وكان ذلك أثناء غياب بورقيبة عن تونس. إلا أنه في النصف الثاني من عام ١٩٤٩، بدأ تحول خطير في سياسة الحزب الحر الدستوري الجديد. ولما كان هذا الحزب يعتبر القوة القائدة للحركة الوطنية التونسية، فقد انعكس هذا التحول على مسيرتها وأهدافها المعلنة منذ ميثاق مؤتمر ((ليلة القدر)) فشق الموقف الوطني، ووضع البدايات لانشقاق الحزب الحر الدستوري الجديد نفسه، وكان ذلك بتأثير الحبيب بورقيبة وأنصاره داخل

الحزب.

كانت عودة بورقيبة من مصر إلى تونس بعد سماح فرنسا في ٩ أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٤٩، بداية هذا التحول الخطير. فقد أعلن بصفته رئيساً للحزب الحر الدستوري الجديد عن التخلي عن هدف الاستقلال التام الذي أعلن في الميثاق الوطني لعام ١٩٤٦، وسار على تكتيك أخذ الاستقلال على مراحل ومن خلال سياسته المعلنة ((خذ وطالب)). وقد جاء هذا الموقف التراجعي في وقت اشتداد النزعة الوطنية حزبياً وشعبياً باتجاه العمل على تحقيق الاستقلال التام وتؤشر في الوقت نفسه تطوراً مهماً في الوعي الوطني الشعبي بشكل عام. فلماذا هذا التراجع البورقيبي؟؟.

بعودته، أعلن بورقيبة [ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا] لاستخلاص حقوق تونس. وقد برر ذلك بعدم قدرة جامعة الدول العربية أو هيئة الأمم المتحدة على مساندة تونس في كفاحها من أجل الاستقلال(٢٢). إن سياسة ((التفاهم)) البورقيبية، لم تكن نتيجة لما أعلنه، إذ أن الوقائع تؤكد المواقف الإيجابية لجامعة الدول العربية تجاه القضية التونسية. كما أن جهود مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، في مساندة قضية الشعب التونسي، كانت مستمرة. والرأي الأرجح، هو أن موقف بورقيبة بـ((ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا)) يعود إلى رغبته في الزعامة للحركة الوطنية التونسية، وبدعم وإسناد فرنسي لتوكيد هذه الزعامة حتى ولو كانت على حساب المصالح الوطنية لتونس. يؤكد ما ذهبنا إليه، لقاؤه في القاهرة قبل مجيئه إلى تونس مع الملحق العسكري الفرنسي، فقد أكد بورقيبة له، أنه في حالة قيام تفاهم بين الطرفين ((فإن فرنسا لن تفقده كصديق حتى وإن اختلفت مطالبه عن مصالح الفرنسيين، إذ أنه سيلتقي بهم في نهاية المطاف))(٢٣).

بدأ بورقيبة يدعو إلى هذا الاتجاه داخل تونس. ولم يقف عند هذا، بل سافر إلى فرنسا في ١٥ نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٠ لتأكيد اتجاهه لدى الحكومة الفرنسية، حيث أعلن في ندوة صحفية [بأنه يود أن يكون استقلال تونس باتفاق مع فرنسا ويكون لفائدتها وفائدة تونس](٢٤). وأثناء وجوده في باريس، قدم مشروع التفاهم مع فرنسا، وكان يعتقد أنه سيكون أساساً في بدء مرحلة التعاون الجديدة مع فرنسا، وتضمن مشروعه:

١ ــ إرجاع السيادة التونسية.

٢ ــ تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.

٣ ــ إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية.

٤ ــ إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.

٥ ــ إلغاء الدرك ــ العسكر ــ الوطني الفرنسي.

٦ ــ تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية.

٧ ــ تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وفرنسا والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين(٢٥).

إن مشروع بورقيبة، يطرح في الظاهر قضية استقلال تونس، لكنه في جوهره وحقيقته لا يؤشر إلا على استقلالٍ شكلي، لأنه حافظ على المصالح الفرنسية في البلاد، وحافظ على وجود المستوطنين الفرنسيين كأنهم مواطنون تونسيون يحق لهم المساهمة في إدارة البلاد (الفقرة ٦ ،٧). ومع ذلك، فإن هذه السياسية البورقيبية والتي سميت [سياسة المساومة المشرفة]، لم تعط النتائج المرجوة منها، لا بل أن فرنسا حاولت أن تأخذ زمام المبادرة لحل القضية التونسية وفقاً لمصالحها وبشكل أكبر مما تضمنه مشروع بورقيبة، لكي تحافظ على نفوذها في تونس. فقد صرح وزير خارجيتها روبير شومان في ١٥ حزيران ــ يونيو ــ ١٩٥٠، عن نية فرنسا منح تونس [استقلالاً داخلياً](٢٦)، وكان هذا يكفي لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع بورقيبة الذي أعلن فرحه لصدور هذا التصريح. وقد مهدت فرنسا لسياستها الجديدة، بأن عينت مقيماً عاماً جديداً هو (بيرييه)، وهو من غير العسكريين، وقررت تشكيل حكومة جديدة في ١٧ آب ــ أغسطس ــ ١٩٥٠ برئاسة محمد شنيق، وهو من الوطنيين المعتدلين. وقد أشرك بورقيبة عدداً من ممثلي الحزب الدستوري الجديد في وزارة شنيق رغم معارضة البعض من قياديي الحزب. وجاء تشكيل هذه الوزارة المعتدلة لكي تتولى إدارة المفاوضات مع فرنسا، وبالشكل الذي يرضي فرنسا ويحافظ على مصالحها في البلاد. ومع ذلك، فإن الأوساط الفرنسية في تونس عارضت منح تونس الاستقلال الداخلي فرضخت الحكومة الفرنسية لذلك وتعثرت المفاوضات ولم يصل الطرفان إلى نتيجة. وصرح المقيم العام الفرنسي في ١٧ تشرين أول ــ اوكتوبر ــ [بأن المشكلة السياسية

ليست ملحة في تونس، وبأن الحكومة الفرنسية ستوجه اهتمامها من الآن فصاعداً إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية] وقد أدى هذا التصريح الذي يعتبر تراجعاً عن الحد الأدنى للحقوق التونسية ــ الاستقلال الداخلي ــ إلى رد فعل شعبي كبير، إذ أن الشعب التونسي كان أكثر صدقاً وصلابة باتجاه التعبير عن المصالح الحقيقية لتونس. وفي هذه الفترة برز بشكل أكبر من السابق دور الطبقة العاملة ومن ورائها الشعب متحدية السياسة الفرنسية ونظّموا مظاهرات كبيرة في (الأنفيدال) وقدموا عدداً آخر من الضحايا، فيما اتخذت السلطات الفرنسية من ذلك، ذريعة لإعلان الأحكام العرفية ولاعتقال عددٍ من الزعماء الوطنيين(٢٧).

في ٨ شباط ــ فبراير ــ ١٩٥١، حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الأوضاع الداخلية، وذلك بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية لامتصاص النقمة الشعبية، فوسعت من صلاحيات الباي ومن إشراك التونسيين في وظائف الدولة. وقد رحب بورقيبة نيابة عن الحزب الدستوري الجديد بهذه الإصلاحات الدستورية تماشياً مع سياسته (خذ وطالب) أو كما كان يقول (أخذ كل ما هو مستطاع لكي يستعان به في المراحل المقبلة). لكن في حقيقة الأمر، لم تكن فرنسا تسعى إلا إلى امتصاص الغضب الشعبي، لا بل أن سياستها في أواخر العام ١٩٥١ قد أشرت تراجعاً كبيراً عن الحد الأدنى لسياستها المعلنة بتصريح شومان، وقد تم هذا التراجع استجابة لطروحات المستوطنين الفرنسيين، حيث صرح المسؤولون في ١٥ كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٥١ [أن نظام الحماية الذي أعلن قبل ٧٠ عاماً في تونس يبقى على وضعه السابق بدون تغيير](٢٨).

أثارت تصريحات ١٥ كانون أول ــ ديسمبر ــ استياءً عميقاً في تونس. وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاحتلال الفرنسي. ومن جهة أخرى، جاءت هذه التصريحات، استهانة ورفضاً للاتجاه المعتدل الذي مثله الحبيب بورقيبة داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد. وعلى هذا الأساس، فقد غيّر بورقيبة (وتحت ضغط الموقف الشعبي) موقفه من فرنسا واتبع تكتيكا جديدا متماشيا مع الموقف الشعبي العام فكتب في اليوم التالي ١٦ كانون أول ــ ديسمبر ــ قائلاً (لقد انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي لتبدأ صفحة أخرى... فخداع الشعب التونسي قد وصل إلى حدوده، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنه قد بلغ مرحلة من النضوج لحصوله على حريته...] وبالفعل، بدأت حركة التحرير الوطني تتحرك بالاتجاه

الذي يعكس المطلب الشعبي العام، وبالاتجاه الذي يجعل الأحزاب يـــداً واحـــدة متحدة في مواجهة العدو المشترك. فدعت الأحزاب الوطنية ومن ورائها الشعب بأجمعه طوال أيام ٢١ ــ ٢٣ كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٥١، إلى إضرابات عامة ومظاهرات كبيرة، اشترك فيها كل من الحزب الحر الدســـتوري الجديـــد والقديم والحزب الشيوعي التونسي ونقابته (الاتحـــاد النقـــابي لعملـــة القطـــر التونسي) والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد، وازدادت حركة العصيان التي تطلق عليها السلطات الاستعمارية اسم ((الفلاقة))، فيمـــا بـــدأت المقاومة المسلحة تتوسع لتشمل المناطق الجبلية والجنوب التونسي(٢٩).

ردّت السلطات الفرنسية على الموقف الحزبي والـــشعبي العـــام بسلـــسلة أعمال إرهابية وانتقامية في الأوامر التي أصدرها المقيم العام الفرنسي الجديـــد (دي هوتكلوك) في ١٨ كانون الثاني ــ يناير ــ ١٩٥٢، وخـــصوصاً بعـــد أن رفض الباي محمد الأمين، (والذي غيّر سياسته هـــو الآخـــر تجـــاه الـــسلطات الفرنسية)، إقامة وزارة شنيق. فقامت السلطات الفرنسية باعتقال قادة الحركـــة الوطنية من زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم، والحزب الـــشيوعي التونسي، وعدد من الزعماء النقابيين والكثير من المواطنين. وإزاء ذلك، وفـــي اليوم نفسه، عقد الحزب الحر الدستوري الجديد مؤتمراً استثنائياً سرياً برئاســـة الهادي شاكر (بعد اعتقال بورقيبة) في ١٨ كانون الثـــاني ــ ينـــاير ــ ١٩٥٢ وغيره من زعماء الحزب لدراسة الموقف، ولاتخاذ ما يلزم من قرارات. وقرر المؤتمرون [إعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية برمتها والـــدعوة إلـــى إلغاء الحماية واستقلال تونس]. وأوضح الحزب ولأول مرة رأيه في مـــستقبل المستوطنين الفرنسيين بعيداً عن مشروع بورقيبة الـــسابق، بـــأن هـــدف إلـــى معاملتهم كأجانب وسحب امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها(٣٠). ولـــم تقـــف المسألة عند حد اتخاذ القرارات الحاسمة. فقد عبّر الموقف الشعبي عـــن نفـــسه بصورة أكثر صلابة من قبل، حيث عمّت الانتفاضات عموم البلاد وبتوجيه من مختلف الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية، فيما استخدمت السلطات الفرنسية مختلف أساليب القمع، ومختلف الأجهزة والمعدات العسكرية، للإجهـــاز علـــى الانتفاضة الشعبية والتي تصاعدت أكثر(٣١)، حيث تشكلت في المدن والأرياف مجموعات الكفاح المسلح بقيادة أحد الزعماء الشعبيين هو الطاهر الأســـود. إن التوجه إلى الكفاح المسلح من قبل الشعب، قد أشار إلى بداية تفاقم التناقض بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي. وهـــو اتجـــاه متجـــاوز للقيـــادات

السياسية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام التونسي لفكرة الاستقلال وعلى صعيد النضال السياسي في الخارج، فقد سافر (صالح بن يوسف) أمين الحزب الحر الدستوري الجديد، قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لعرض قضية تونس على مجلس الأمن، ولم يعد إلى البلاد، بل التحق بالقاهرة بمكتب المغرب العربي وبلجنة تحرير المغرب العربي.

وفي الوقت الذي تصلب فيه الموقف الشعبي والحزبي التونسي، فقد تصلب أيضاً الموقف الفرنسي، وعملت السلطات الاستعمارية على اتخاذ إجراءات قمعية تجاه المؤسسة السياسية المعتدلة فقامت في ٢٦ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٢ باعتقال جميع أعضاء مجلس الوزراء التونسيين ونفيهم إلى خارج البلاد. كما استدعت عز الدين ابن الباي محمد الأمين، وهددت الباي بعزله وتنصيب ابنه في حالة عدم تشكيل وزارة جديدة موالية للسياسة الفرنسية. وأمام الضغط والتهديد، عين الباي، وبالاتفاق مع فرنسا في نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٢، (صلاح الدين بكوش) رئيساً جديداً للوزراء. وهو أحد الإقطاعيين المعروفين بصلاته المريبة مع السلطات الفرنسية. وألف بكوش وزارة جديدة كل أعضائها التونسيين من كبار الملاك الزراعيين، لكن الشعب قابل وزارة (بكوش) بمشاعر الازدراء لأنها تمثل المصالح الفرنسية، وجرت أكثر من محاولة لاغتيال أعضائها. أما الباي محمد الأمين، فقد اعتزل الحياة السياسية وغادر قصره احتجاجاً على السياسة الفرنسية، وتضامناً مع الموقف الشعبي، فيما نصبت السلطات الفرنسية ابنه عز الدين بايا على تونس(٣٢).

استمر تفاقم الوضع الداخلي في تونس حتى صيف عام ١٩٥٢، وأدى ذلك إلى عودة السلطات الفرنسية إلى ((سياسة الترضية)) من جديد. واستقر رأي المقيم العام (هوتكلوك) على تقديم ((إصلاحات)) جديدة وذلك من أجل دعم وزارة بكوش، إضافة إلى قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة التونسية من خلال (صالح بن يوسف) إلى مجلس الأمن، وبمساعدة جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية. وقد وافقت وزارة بكوش على مشروع الإصلاحات في حين رفضه الشعب في ١٧ أيلول ــ سبتمبر ــ ١٩٥٢، وبقرار من ((لجنة الأربعين)) لا بل، اشتد غليان الشعب، واشتدت حركة المقاومة المسلحة، حيث بدأ التحاق أفواج من المواطنين بالمقاتلين المعتصمين بالجبال، وعملوا على تنظيم قواتهم، وانبثق من هذا التنظيم ((جيش التحرير الفرنسي)) الذي أصبح يقوم بعمليات مسلحة متواصلة شملت معظم أنحاء

البلاد. أما الموقف الفرنسي فقد تصلب أكثر، إذ قرر هوتكلوك في ١ كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٥٢، تطبيق مشروع الإصلاحات بالقوة، فاستنجد بالقوات المسلحة الفرنسية، كما شكل ((عصابة اليد الحمراء)) للقيام بالاعتداء والتخريب والاغتيال. وحاول عن طريق هذه العصابة، تصفية ((لجنة الأربعين)) وقادة الحركة الوطنية. وكان أبرز ضحاياها الزعيم النقابي العمالي فرحات حشاد، الذي اغتيل في ٥ كانون أول ــ ديسمبر ــ ١٩٥٢ بينما كان يهم بالسفر لحضور مناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة(٣٣).

قابل الشعب التونسي وقواه الوطنية، جريمة اغتيال حشاد، بالاستنكار الشديد وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الأحد المصادف ٧ ديسمبر ــ في جامع الزيتونة في العاصمة تونس وخرج الآلاف من المواطنين بمظاهرة كبرى توجهت إلى دار الإقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين بإطلاق الرصاص، فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى وأعلن (أحمد بن صالح) الزعيم الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل ((الإضراب العام)) لمدة ثلاثة أيام. فيما تصاعدت أكثر عمليات المقاومة المسلحة وخاصة في المناطق الجنوبية. وعلى الصعيد المغاربي كان للاغتيال صداه في عموم المغرب العربي، حيث خرج الشعب وقواه الوطنية بمظاهرات حاشدة استنكاراً للعمل الإجرامي الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية تجاه زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد، وبدأت المواقف العربية والدولية تتبنى قضية تونس وتدين السياسة الفرنسية بشكل أكبر(٣٤).

في نهاية عام ١٩٥٢، وطوال عام ١٩٥٣ وإزاء استمرار السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس، بدأ التناقض يظهر بشكل أكبر في العمل السياسي بين خطين متعارضين، خط أول آمن وأيقن بأن الحل عند فرنسا وأوروبا عامة (خط بورقيبة)، وهذا الخط وإن كانت بدايات نشأته وطنية راديكالية، لكن ثقافته ومسيرته واتصالاته الأوروبية إضافة إلى نحداره الطبقي البرجوازي، قادته إلى أن يتجه اتجاهاً إصلاحياً يقترب من المساومة على حساب المصالح الوطنية. وخط ثاني كان يؤمن بالعمل العسكري، ويبحث في الوقت نفسه عن نظرية سياسية تقوده. وقد تجاوب هذا الخط (صالح بن يوسف) مع التيار الذي كانت تمثله ((لجنة تحرير المغرب العربي)) وجيش التحرير التونسي(٣٥).

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام ١٩٥٣ [وفي المغرب أيضاً]

إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس. وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية. فقد سحبت الحكومة الفرنسية المقيم هوتكلوك، وعينت مقيماً جديداً (بيير فوازار) وصالحت الباي محمد الأمين وأرجعته إلى الحكم، وعزلت ابنه الباي عز الدين. وأجرى المقيم العام الجديد اتصالات مع بعض المؤيدين لفرنسا لتشكيل وزارة جديدة، وتم ذلك في ٢ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٤، برئاسة محمد صالح مزالي. وضمت الوزارة الجديدة (٨) أعضاء تونسيين وخمسة أعضاء فرنسيين. كما أصدر المقيم العام أمراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيداً لإنجاح مشروع (الإصلاح الإداري) الذي أعلن في ٤ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٤. وبموجب مشروع الإصلاح ألغي (المجلس الكبير) واستبدل بمجلسين أحدهما خاص بالتونسيين والآخر خاص بالفرنسيين، وتحررت الحكومة التونسية نوعاً ما من السيطرة الفرنسية المباشرة، ولو أن سلطاتها بقيت محدودة لأن المقيم العام الفرنسي ظل يحتفظ بالإشراف على شؤون الجيش والبحرية والأمن والإذاعة. وقد رحب الباي محمد الأمين بهذه ((الإصلاحات)) وناشد الشعب بالكف عن الثورة، كما رحب بها بورقيبة من سجنه في إحدى جزر المحيط الأطلسي، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في مخططها لدعم الاتجاه المعتدل(٣٦).

أما الموقف الشعبي، فقد جاء معاكساً للموقف الحكومي ولموقف بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري. فقد رفض الشعب إصلاحات فوازار بصفتها ((مناورة دورية)) لغرض الإبقاء على نظام الحماية. وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي (بلغ عددها نهاية عام ١٩٥٤ حوالي ١٢٠ ألف مقاتل) تتخذ شكلاً منظماً وكفاحياً واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية باتباع مختلف الطرق للقضاء عليها. وسيطرت قوات جيش التحرير في هذه الفترة على الكثير من مناطق البلاد وخاصة المناطق الجنوبية وبعض المناطق الساحلية(٣٧).

ولم يكن تصعيد العمليات المسلحة في هذه الفترة رد فعل إزاء إصلاحات ٤ ــ مارس ــ وإنما كانت التطور الطبيعي لحركة الكفاح المسلح التي بدأت بواكيرها عام ١٩٥٢، والتي أكدت تمسك الشعب التونسي بكامل حقوقه الوطنية ورفض سياسة المساومة ومحاولة لتجاوز أسلوب بعض القيادات السياسية التي فشلت أو بدأت تساوم على حرية تونس واستقلالها الكامل.

المفاوضات التونسية ــ الفرنسية:

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح والانتفاضات والمظاهرات الشعبية في الأرياف والمدن وعجز السلطات الفرنسية عن السيطرة على الموقف، إلى سقوط وزارة محمد صالح مزالي في ١٥ حزيران ــ يونيو ــ ١٩٥٤، وبداية تغيير جديد في سياسة فرنسا تجاه تونس حيث قام منديس فرانس (تولى في ١٤ حزيران) رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة تونس وأعلن في لقائه مع الباي محمد الأمين في ٣١ تموز ــ يوليو ــ منح تونس الاستقلال الداخلي، وقال: [نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية، الممارسة الداخلية للسيادة]، وتقرر أن تجري مفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد لتونس وتنظم المصالح الفرنسية في البلاد، وتألفت بعد ذلك في ٤ أيلول ــ سبتمبر ــ حكومة تونسية جديدة برئاسة الطاهر بن عمار، وهو من المستقلين ومن كبار الملاك الزراعيين، وكان ثلاثة من وزرائه من الحزب الحر الدستوري الجديد(٣٨).

دارت مفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية منذ ٤ أيلول ــ سبتمبر ــ ولغاية ١٣ منه في العاصمة تونس ثم انتقلت إلى باريس. وقد سمح للحبيب بورقيبة (نقل من منفاه إلى باريس في ١٧ يوليو) بتتبع سير المفاوضات والإشراف عليها. وانتهزت الحكومة الفرنسية هذه المفاوضات لطلب تسليم رجال (جيش التحرير التونسي) أسلحتهم للسلطات الفرنسية، وعليه فقد تعثرت المفاوضات وتوقفت، فقد ظهر تيار معارض لإجراء المفاوضات على هذا الأساس وأصر على مواصلة الثورة حتى النهاية. وكان يتزعم هذا التيار المتضامن مع جيش التحرير التونسي في الداخل، الحزب الحر الدستوري القديم، الذي كان دائم الاتصال مع (لجنة تحرير المغرب العربي) ومتجاوباً مع طروحاتها في الكفاح المسلح حتى التحرير، إضافة إلى جماهير الطلبة(٣٩).

أدت تطورات الأحداث في داخل تونس واستمرار وتصاعد الثورة المسلحة في المغرب منذ عام ١٩٥٣ واندلاع الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٤، إلى بداية تغير جدي في سياسة فرنسا الاستعمارية واجتهادها في البحث عن حل عاجل لتونس (والمغرب) دعت إليه في الواقع أسباب استراتيجية تتلخص بما يلي:

١ ــ القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغربية الثلاث.

٢ ــ الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.

٣ ــ عزل الثورة الجزائرية التي كان طابعها الشعبي الحاد، يجعلها هي العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسي.

كان أساس حسابات وتقديرات الاستعمار الفرنسي في هذا المجال، هو أن استقلال تونس (والمغرب) سيجعل الثورة الجزائرية معزولة، وبالتالي يسهل القضاء عليها، أو على الأقل يسهل تحريفها عن وجهتها الراديكالية واستئصال طابعها الشعبي الحاد(٤٠). ومن هنا فقد شعر المقيم العام الفرنسي الجديد، الجنرال دي لاتور [إن إنهاء القتال في تونس أمرٌ ضروريٌ] وصدر بيان مشترك في ١٦ تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٥٤ وافق عليه بورقيبة الذي كان يشرف على المحادثات ويوجهها من وراء الستار، كما وافق عليها بعض أعضاء حزبه ومما جاء في المحادثات، ضمان سلامة الثوار في حالة تسليمهم لأسلحتهم، واستطاع بورقيبة وبعض أعضاء حزبه إقناع عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة الاعتيادية تمهيداً لحل القضية التونسية مع فرنسا(٤١).

إن تأكيدات فرنسا على تسليم الثوار لأسلحتهم هي محاولة لتصفية المقاومة المسلحة وبالتالي سحب ورقة ضاغطة ورابحة من يد المفاوض التونسي وبالشكل الذي يضمن تحقيق شروطها ومصالحها في البلاد. ويبدو أن موقف بورقيبة يأتي من محاولته الاحتفاظ بالزعامة للحركة الوطنية وبتأييد فرنسي وخوفه من ظهور زعامات أخرى تقود اتجاه الرفض لخطه وبالتالي تبعده عن المركز القيادي. وعلى الرغم من محاولة فرنسا وبورقيبة تصفية المقاومة المسلحة في كفاحها بقيادة الطاهر الأسود الذي رفض بيان ١٦ تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ولم يعترف بما جاء فيه، ووجه نداء إلى الشعب التونسي دعا فيه إلى مواصلة الكفاح وعدم تسليم السلاح حتى نيل الاستقلال التام لتونس ولجميع أقطار المغرب العربي، وكان ذلك متجاوباً مع طروحات (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة ومواقف صالح بن يوسف الذي رفض أن يلقي الثوار أسلحتهم، وأكد ما دعا إليه الطاهر الأسود داخل تونس مما زاد جيش التحرير التونسي صلابة الموقف والاعتصام في مراكزهم القتالية(٤٢).

منذ هذه الفترة بدا التناقض واضحاً داخل الحزب الحر الدستوري الجديد بين خطين، خط الاعتدال (الديوان السياسي) برئاسة بورقيبة والذي يعتبر انحرافاً واضحاً ومناهضاً للحركة الوطنية. وخط الكفاح الثوري المسلح (الأمانة العامة) الذي مثله صالح بن يوسف. وقد استمر الخطان على هذا الحال، فيما

تدعم خط بين يوسف بشكل أكبر من خلال مواقف (لجنة تحرير المغرب العربي) في الخارج، وفي الداخل مواقف (جيش التحرير التونسي) والحزب الحر الدستوري القديم وكذلك الجماهير الطلابية، وبناء على ذلك، لم يستطع الطرفان التونسي والفرنسي الوصول إلى اتفاقية محددة حتى منتصف عام ١٩٥٥.

في ٥ شباط ــ فبراير ــ ١٩٥٥، سقطت وزارة منديس فرانس، وخلفتها وزارة (أدجار فور) واستؤنفت المفاوضات التونسية الفرنسية في ٢٢ نيسان ــ ابرايل ــ لأجل الوصول إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية. واستمرت المفاوضات حتى ٣ حزيران ــ يونيو ــ وتمخض عنها اتفاقية جديدة [اتفاقية الاستقلال الداخلي]. وقد رافق بورقيبة سير المفاوضات في باريس ووافق على بنودها وعاد إلى تونس قبل يومين من إعلانها لتهيئة الرأي العام التونسي لقبولها. وقد أكدت اتفاقية ٣ يونيو على [الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية] و[إقامة علاقاتها على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتها في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما]. إن هذه الاتفاقية بقيت غير محققة للاستقلال التونسي الكامل، إذ احتفظت فرنسا بشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية والثقافية(٤٣).

إن اتفاقية ٣ يونيو التي عقدت بنودها بشكل سري في باريس، أثارت عند إعلانها موجة من الغضب والاستنكار الحزبي والشعبي، فقد أعلن الحزب الحر الدستوري القديم استنكاره للاتفاقية واعتبرها تآمراً على مستقبل الشعب التونسي. كما أحدثت الاتفاقية انقساماً حاداً في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، فقد أعلن صالح بن يوسف وأنصاره عن معارضته لهذه الاتفاقية وطالب بضرورة حصول تونس على الاستقلال التام وتوحيد النضال في المغرب العربي وعندما عاد من القاهرة إلى تونس في ١٣ أيلول ــ سبتمبر ١٩٥٥، أكد موقفه لبورقيبة، الأمر الذي أصبح يهدد مركز بورقيبة ويقلل من أنصاره داخل الحزب والشعب، كما اندلعت في المدن مظاهرات شعبية صاخبة تندد بالاتفاق وبخيانة بورقيبة، فيما تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية والجبلية. وقد شارك بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري الجديد في قمع المظاهرات الشعبية وبالتعاون مع السلطات الفرنسية(٤٤).

لقي خط صالح بن يوسف تجاوباً ودعماً ليس على صعيد الداخل التونسي

وإنما على صعيد الخارج العربي. حيث أصدر (مكتب المغرب العربي) في القاهرة بياناً أدان فيه اتفاقية ٣ حزيران ــ يونيو ــ وأكد البيان أن خط بورقيبة هو [انحراف خطير عن الخط الأصيل الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية وإن سياسة بورقيبة تعني تسليم البلاد ووضعها تحت سيطرة ونفوذ المستعمرين بشكل جديد](٤٥).

أقلق نشاط صالح بن يوسف السلطات الفرنسية وأزعج بورقيبة، وأدى ذلك إلى قيام بورقيبة بالاتفاق مع ((الديوان السياسي)) بصفته رئيساً له لتنفيذ عملية فصل صالح بن يوسف من الحزب، حيث تم ذلك في ١٣ تشرين أول ــ اوكتوبر ــ ١٩٥٥، إلا أن صالح بن يوسف أكد بأن فصله لا يتم إلا بعقد مؤتمر عام للحزب، وانشطر الحزب إلى قسمين، المكتب السياسي برئاسة بورقيبة، والأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف، واستمر ذلك حتى عقد المؤتمر العام، وتم ذلك في (مؤتمر صفاقس) في الفترة من ١٥ ــ ١٩ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٥. وجاءت مقررات المؤتمر لترجح الخط المساوم الذي مثله بورقيبة وتم فصل صالح بن يوسف، والموافقة على اتفاقية ٣ حزيران ــ يونيو، ولم يقف بورقيبة عند هذا الحد بل بدأ سلسلة من عمليات الفصل من الحزب لأنصار صالح بن يوسف وممارسة أعمال الإرهاب والتصفيات الجسدية، ورجحت كفة بورقيبة وبمساعدة معروفة من قبل السلطات الفرنسية(٤٦) لا بل، أصدرت (الحكومة التونسية) أمراً باعتقال صالح بن يوسف، ففرّ إلى ليبيا وأصدرت قراراً بحل الأمانة والحكم بالإعدام غيابياً عليه. لكن هذا الإجراء الحزبي والرسمي لم يثن صالح بن يوسف عن مواصلة نهجه، فقد استمر على الاتصال مع مجموعات الكفاح المسلح وتنظيم الكفاح ضد الفرنسيين، كما أجرى اتصالات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتوحيد الكفاح، فيما أصدرت قوات جيش التحرير التونسي بياناً إلى الشعب دعت فيه إلى مساندتها ودعمها لمواصلة الكفاح حتى التحرير والحصول على الاستقلال الكامل(٤٧).

استقلال تونس:

أدت تطورات الموقف الداخلي في تونس إلى قيام بورقيبة بالسفر إلى فرنسا، واقترح منح تونس الاستقلال التام إسوة بالمغرب، (بدأت فرنسا تعترف باستقلال المغرب منذ عام ١٩٥٥) ولقي اقتراحه تجاوباً من قبل الحكومة

الفرنسية وذلك لدعم الاتجاه (المعتدل) المتعاون مع فرنسا، وإدراكها أن معارضتها لذلك قد تدفع التونسيين إلى الانضواء وراء صالح بن يوسف والتخلي عن بورقيبة وبالتالي تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية في البلاد، إضافة إلى تطورات الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسي في هذه الفترة. وهكذا أعلنت حكومة (غي موليه) التي خلفت حكومة (ادجار فور) عن استقلال تونس بعد أن اشترطت تنظيم العلاقات المشتركة بين تونس وفرنسا في حقل الدفاع والشؤون الخارجية، وجاء ذلك في ((معاهدة الاستقلال)) التي صدرت في ٢٠ آذار ــ مارس ١٩٥٦(٤٨) لكن هذا الاستقلال بقي منقوصاً من خلال احتفاظ فرنسا بالكثير من مواقعها الاقتصادية والثقافية والعسكرية (قاعدة بنزرت ــ رمادة) إضافة إلى ضمانها مصالح المستوطنين وغيرها من البنود التي جاءت متطابقة تماماً مع اتفاقية ٣ حزيران ــ يونيو لعام ١٩٥٥.

وفي الفترة اللاحقة لإعلان الاستقلال عام ١٩٥٦، حاول بورقيبة أن يعطي وثيقة الاستقلال أهمية كبيرة حيث بدأ بعد فترة من توقيعها إجراء بعض الصيغ العملية كانتخاب الجمعية التأسيسية التي تولى رئاستها ثم أعقبها بمرسوم تم بموجبه تحديد صلاحيات الباي محمد الأمين تمهيداً لإقالته، وتم ذلك في ٢٥ تموز ــ يوليو ــ ١٩٥٧ وأعلنت الجمعية التأسيسية قيام النظام الجمهوري وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية التونسية، ثم واصل جهوده للقضاء على حركة المقاومة المسلحة حتى ثبت أركانه. كما واصل جهوده لإنهاء الوجود العسكري الفرنسي من البلاد لأنه يمثل الاحتلال المباشر بنظر الشعب ويجرد الاستقلال من مضامينه الحقيقية حتى رحل آخر جندي فرنسي من قاعدة بنزرت مع حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ فيما بقيت المصالح الاقتصادية والثقافية للفرنسيين في البلاد.

* * *

الهوامش:

(١) نقولا زيادة: تونس تحت الحماية ١٨٨١ ــ ١٩٣٤، معهد الدراسات العربية (القاهرة ١٩٦٣)، ص٩.

(٢) في مؤتمر برلين ١٨٧٨، وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا لاحتلال تونس لقاء مساندة

الأخيرة لها في احتلال قبرص، أما الألمان، فقد ساندوا المخطط الفرنسي وذلك لإبعاد الفرنسيين عن التفكير في استعادة الالزاس واللورين التي فقدوها في حرب عام ١٨٧٠، وفيما يخص ذريعة فرنسا في احتلال تونس، فقد كتب الصحفي الفرنسي روستنور في ٢٥ نيسان ــ إبريل ١٨٨١ ما يفند هذه المزاعم ويؤكد المخطط الفرنسي المرسوم لاحتلال تونس قبل هذا التاريخ. انظر بالتفصيل عن الاحتلال الفرنسي ودوافعه:

صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص١٨٩ ــ ٢٠٠؛

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية/ (القاهرة ١٩٧٦)، ص٢٨٧ ــ ٣٠٦؛

محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٧١)، ص٤٧٣.

(٣) عبد المجيد المطوي: تونس وفرنسا، مكتبة النجاح، (تونس ١٩٥٧)، ص٤٤ ــ ٤٥؛

محمد بن عامر: تونس عبر التاريخ، مكتبة النجاح، (تونس ٩٦)، ص٣٠٠.

(٤) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، (تونس ١٩٩٣)، ص١٠١ ــ ١٠٢.

للمزيد من التفاصيل، انظر:

عبد الرزاق الهلالي: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ط١، دار الكشاف (بيروت ١٩٦٧)، ص٥٣ ــ ٥٥، ١٧٦ ــ ١٧٧، ٣١٠؛

علي البهلوان: تونس الثائرة، المطبعة العالمية، (القاهرة ١٩٥٤)، ص٢٥؛

إحسان حقي: تونس العربية، دار الثقافة، (بيروت بلا)، ص١٣٧ ــ ١٤١؛

سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، ط١، دار الحداثة، (بيروت ١٩٨٠)، ص١٢٢؛

محمد عبد الرحمن برج: من السويس إلى بنزرت، دار الشعب (القاهرة بلا)، ص١٤٤ ــ ١٤٥؛

حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة (بغداد ١٩٧٤)، ص٨٩ ــ ٩٣؛

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص٨٨؛

جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٩)، ص١٨٤؛

ج ــ ديبوا: تونس، ترجمة الصادق مازيغ، الدار التونسية للنشر، (تونس ١٩٦٩)، ص٣٤٩؛

العقاد، المصدر السابق، ص٣٠٥، ٣١٣ ــ ٣١٨؛ المحجوبي، المصدر السابق، ص١٢٤ ــ ١٤٣.

(٥) للمزيد من التفاصيل، انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط١، نشر عبد السلام جسوس (طنجة ١٩٤٧)، ص١٨٤؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص٥١؛ المحجوبي، المصدر السابق، ص١٤٣ ــ ١٤٤.

(٦) للمزيد من التفاصيل عن مرحلة الكفاح المسلح، انظر:

محمد المرزوقي: صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، (تونس ١٩٧٣)، ص٩٤، ١٧٥، ١٩٧؛ دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، (تونس ١٩٧٥)، ص٣٨ ــ ٣٩؛

محمد المحامي: الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، (القاهرة بلا) ص٥٥٤ ــ ٥٥٥؛

البهلوان، المصدر السابق، ص٤٠؛ المطوي، المصدر السابق، ص١٤٦؛ الجمل، المصدر السابق، ص٣١٠ ــ ٣١١؛ المحجوبي، المصدر السابق ص٤٤ ــ ٥٨.

(٧) محمد المنجي الصيادي: من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢)، (بيروت ١٩٨٠)، ص٢٠ ــ ٢١.

اعتمد الكفاح السياسي في بدايته على جهود المثقفين من خريجي جامعة الزيتونة، والذين قاموا بتأسيس عدد من الجمعيات وإصدار الصحف التى لعبت دوراً فى تنبيه الرأي العالم التونسي بالمحتلين والتنديد بسياسة الاحتلال مثل ((الجمعية الخلدونية ١٨٩٦)) و((جمعية قدماء الصادقية ١٩٠٤)) و((جمعية تونس الفتاة ١٩٠٦)) إضافة إلى عدد من الصحف الوطنية مثل صحيفة ((التونسي)) و((الحاضرة)) و((المستقبل)) و((سبيل الرشاد)) و((الاتحاد الإسلامي)).

انظر بالتفصيل عن الجهود الأولى للكفاح السياسي التونسي في هذه المرحلة:

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة ١٩٦٦)، ص٦٨٧ ــ ٦٩٣.

شارل اندريه جوليان: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي، الشركة التونسية للنشر (د، ت)، ص٥٣ ــ ٥٤، ٩١.

أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، (تونس ١٩٦٧)، ص٢٠؛

وادي، المصدر السابق، ص١٠٨ ــ ١٢٤؛ حقي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٨) جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ج٣، ص١١٢٥؛

محمد عبد العزيز الجوادي: أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس،

الجامعة المستنصرية (بغداد ١٩٨٢)، ص٤؛

عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح، (طنطا ١٩٧٨)، ص١٤٦ ــ ١٤٧؛

الهادي التيمومي: دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي العربي القومي في المغرب العربي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٢) السنة (١٩٨٥)، ص١٠٨.

(٩) انظر بالتفصيل عن جهود الحزب الحر الدستوري في هذه المرحلة:

علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، (تونس ١٩٨٦)، ص٥٩ ــ ٧٢.

(١٠) بو صفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار البعث (قسطنطينة ١٩٨٢)، ص٧١.

(١١) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٦١، ٨٤، محاضرات، ص١٠٠؛

الجوادي: المصدر السابق، ص٢ ــ ٣؛ يحيى، العالم العربي، ص٦٩٤؛ حقي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(١٢) عبد الكريم، المصدر السابق، ص٦٠، ٨٤.

(١٣) للمزيد من التفاصيل عن الحركة العمالية في تونس في هذه المرحلة، انظر:

الطاهر حداد: العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية، الدار التونسية للنشر، (تونس ١٩٧٤)، ص١٤٥.

عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي ــ العدد (٨٣)، ص٤٤؛

خالد، المرجع الأسبق، ص١٤١ ــ ١٦٢.

(١٤) مجموعة باحثين سوفييت: تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ــ ١٩٧٠، دار التقدم، (موسكو ١٩٧٦)، ج٢، ص٢٦٧؛ التيمومي، المصدر السابق، ص١٠٣ ــ ١٠٤.

(١٥) مجيد خدوري: عرب معاصرون، الدار المتحدة للنشر، (د. ١٩٧٣)، ص١٩٧؛

عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطريق في ظل التحولات العالمية، مركز الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٦)، ص٧٤؛

الفاسي، محاضرات، ص١٠٤؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص٩٦ ــ ١٠١؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٧٢.

(١٦) للمزيد من التفاصيل انظر:

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ــ ١٩٥٦، ط٢، (بلا)، (بلا ١٩٨٧)، ص٧٠؛

كتابة الدولة للأخبار والإرشاد: الحبيب بورقيبة، (تونس ١٩٦٥)، ص١٥؛
شارل اندريه جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (تونس ١٩٧٤)، ص١٠٤؛
الفاسي، محاضرات، ص١٠٥؛ خالد، المصدر السابق، ص١٦٣، يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١٢٦؛ التيمومي، المرجع السابق، ص١١٣؛ هاتش، المصدر السابق، ص١٨٥؛ حقي، المصدر السابق، ص١٥٥ ــ ١٥٦؛ شبر، المصدر السابق، ص٤٤؛ برج، المصدر السابق، ص١٤٦؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص١١٤.

(١٧) في عام ١٩٣٧، نفي بورقيبة إلى الجزائر، وفي عام ١٩٣٩ نفي الثعالبي ثانية إلى خارج تونس فالتجأ إلى مصر، وقد قام الفرنسيون بعد ذلك بنقل بورقيبة إلى فرنسا خلال الحرب الثانية، وفي عام ١٩٤٣ نقل إلى روما، وفتحت حكومة موسوليني مباحثات معه لحمله على التعاون التونسي مع دول المحور إلا أن بورقيبة اشترط عليها الاعتراف باستقلال تونس، والتفاوض مع حكومة تونسية، انظر بالتفصيل:
الفاسي، محاضرات، ص١٠٦ ــ ١٠٧؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص٦١.

(١٨) انظر بالتفصيل:
محمود كامل المحامي: العرب، تاريخهم بين الوحدة والفرقة، المطبعة العالمية، (القاهرة ١٩٥٦)، ص٣٦٥؛ الدولة العربية الكبرى، ص٥٥٦ ــ ٥٥٧؛
الفاسي، محاضرات، ص١٠٥؛ خالد، المصدر السابق، ص١٦٣، يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١٢٦؛ التيمومي، المرجع السابق، ص١١٣؛ هاتش، المصدر السابق، ص١٨٥؛ حقي، المصدر السابق، ص١٥٥ ــ ١٥٦؛ شبر، المصدر السابق، ص٤٤؛ برج، المصدر السابق، ص١٤٦؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص١١٤.

الفاسي، محاضرات، ص١٠٥؛ خالد، المصدر السابق، ص١٦٣، يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١٢٦؛ التيمومي، المرجع السابق، ص١١٣؛ هاتش، المصدر السابق، ص١٨٥؛ حقي، المصدر السابق، ص١٥٥ ــ ١٥٦؛ شبر، المصدر السابق، ص٤٤؛ برج، المصدر السابق، ص١٤٦؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص١١٤.

الفاسي، محاضرات، ص١٠٧ ــ ١٠٨؛ يحيى، العال العربي ص٧٠٣ ــ ٧٠٤؛ عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٢٢٨ ــ ٢٢٩؛ برج، المصدر السابق، ص١٤٧ ــ ١٤٨.

(١٩) للمزيد من التفاصيل عن سفر بورقيبة ودوره في مصر، انظر:
اندريه بوتار: بورقيبة، ترجمة ونشر، الشركة التونسية للتوزيع، ط١، (تونس ١٩٨٦)، ص١٤٥ ــ ١٥٦؛ حسين، المصدر السابق، ص١٤٨ ــ ١٤٩.
(20) A . O. Cubarjana: Dejiny Sveta 1945 – 1949, Nakladatelstvi

svoboda, (Praha 1988), P. 486. (مرجع تشيكي)؛

جميل الشقيري، برهان غزال: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، بلا، (دمشق ١٩٥٥)، ص٢١٧؛

المحامي، الدولية العربية الكبرى، ص٥٥٧؛ برج، المصدر السابق، ص١٤٨؛

كتابة الدولة، المصدر السابق، ص٢٢ ــ ٢٥.

الطاهر عبد الله: تاريخ الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة (بيروت ١٩٧٤)، ص٢٥؛ شبر، المصدر السابق، ص٩٦، الهلالي، المصدر السابق، ص٥٥.

(*) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر (ليلة القدر) وميثاقه الوطني، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٨٧، محاضرات، ص١٠٨؛ حقي، المصدر السابق، ص١٦٩ ــ ١٧٤؛

يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣٩؛ العقا، المصدر السابق، ص٣٤٢ ــ ٣٤٣؛ بن حميدة، المصر السابق، ص٤٣ ــ ٥٣؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨١.

(٢١) تألفت ((لجنة الأربعين)) من أربعين عضواً يمثلون مختلف فئات الشعب ومنظماته السياسية والنقابية والمهنية في البلاد وهم: الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للفلاحة ــ الزراعة ــ الاتحاد العام التونسي للصناعة، اتحاد الأطباء، اتحاد الصيادلة، اتحاد المهندسين، اتحاد المحامين، جميع المنظمات الثقافية والرياضية، انظر: عبد الله، المصدر السابق، ص١٢٢ ــ ١٢٧.

(٢٢) العقاد، المصدر السابق، ص٣٤٢ ــ ٣٤٤؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨٢.

(٢٣) يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٢٨.

(٢٤) عبد الغفار محمد حسين: بورقيبة ومواجهة الرأي العام العمالي بعد الحرب العالمية الثانية، محلة الفكر، العدد (٢٤) السنة (١٩٧٩)، ص٩.

(٢٥) الفاسي، محاضرات، ص١٠٩ ــ ١١٠.

(٢٦) يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣١.

(٢٧) يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣٢؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٤٥ ــ ٣٤٦.

(٢٨) الفاسي، محاضرات، ص١١٠؛ شبر، المصدر السابق، ص٩٩؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص٢٧ ــ ٢٨؛ العقاد، المرجع السابق، ص٣٤٧.

(٢٩) شبر، المصدر السابق، ص٩٩، بن حميدة، المصدر السابق، ٤٦؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨٣؛ براهيمي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٣٠) للمزيد من التفاصيل انظر:

البهلوان، المصدر السابق، ص٣٧٨؛ الفاسي، محاضرات، ص١١١؛ شبر، المصدر السابق، ص١٠٠؛ عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٢٣٠ ــ ٢٣١؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٧٥، برج، المرجع السابق، ص١٤٠ ــ ١٥٢؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨٣ ــ ٢٨٤؛

Josef Koci a kolektiv: Tunisko, Institut Zahranicniho obchoduy CTK-Pressfoto, (Praha 1978), PP. 24-25 (مرجع تشيكي);

(٣١) للمزيد من التفاصيل عن عمليات الاضطهاد، انظر: كتابة الدولة، ص٤٠ ــ ٤٣.

(٣٢) أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، بلا، بلا)، ص٢٣٠؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٤٩؛

(٣٣) للمزيد من التفاصيل عن الأحداث، انظر:

عزة دروزة: الوحدة العربية، منشورات المكتب التجاري، (بيروت ١٩٧٥)، ص٤٢٢؛ برج، المرجع السابق، ص١٥٤؛ جوليان، المصدر السابق، ص٢٩٤؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨٤ ــ ٢٨٥؛ هاتش، المرجع السابق، ص٤٢٠.

(٣٤) سعيد، المرجع السابق، ص٢٣٠ ــ ٢٣١.

(٣٥) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، (بيروت ١٩٨٣)، ص٢٢ ــ ٣٢.

(٣٦) العقاد، المصدر السابق، ص٣٤٩ ــ ٢٥٠؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص٤٥ ــ ٤٦.

(٣٧) للمزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة، انظر:

عبد الله، الحركة الوطنية، ص١٩٩؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣٦؛ العقاد، المرجع السابق، ص٣٥٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٢٨٥.

(٣٨) فرانسوا دوس: من المركزية الأوروبية إلى تعدد المراكز، مجلة المنار، العدد (٤٣) السنة (١٩٨٨)، باريس، ص٣١؛ برج، المصدر السابق، ص١٥٦؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ٢٨٦.

(٣٩) العقاد، المصدر السابق، ي٣٥١؛ عبد الله، المصدر السابق، ص٢٠١؛ يحيى؛ المغرب الكبير، ج٣، ص١١٣٩؛ حقي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٤٠) الميلي، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٤١) العقاد، المصدر السابق، ص٣٥١؛

(٤٢) عبد الله، المصدر السابق، ص٢٠١، حقي، المصدر السابق، ص١٨٠؛ الجوادي، المصدر السابق، ص٩.

(٤٣) أشارت اتفاقية ٣ يونيو ١٩٥٥ إلى أن استغلال البلاد التونسية يجب أن يكون للشركات الفرنسية والتونسية، كما أشارت إلى استمرار المحاكم الفرنسية في تونس وتدعيم اللغة

الفرنسية، وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين، وإعطاء الأولوية للسلع الفرنسية. وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي، وضمان مصالح وامتيازات المستوطنين والموظفين الفرنسيين بتونس، واحتفاظ فرنسا بقاعدة بنزرت البحرية، وقاعدة رمادة في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية استراتيجية تتعلق بمحاصرة الثورة الجزائرية. ومن هنا ندرك أن هذه الاتفاقية لم تعط لتونس غير الاستقلال الداخلي الشكلي أيضاً، وأن موافقة بورقيبة عليها هو ليس فقط انحرافاً عن الخط الوطني وحسب وإنما هو خروج على مبادئ ومقررات حزبه التي اتخذها في ١٨ يناير ١٩٥٢ وكل ذلك من أجل أن يبقى وبإسناد فرنسي، الرجل الأول في البلاد.

للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية وظروفها، انظر:

إبراهيم طوبال: البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، (بيروت ١٩٧٩)، ص٨٩ ــ ٩٠؛

يحيى؛ المغرب الكبير، ج٣، ص١١٤٠ ــ ١١٤٣؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٥٣ ــ ٣٥٦؛

سعيد، المصدر السابق، ص٢٣٢؛ Kolektiv, op. cit, p. 25.

(٤٤) طوبال، المرجع السابق، ص٧٩ ــ ٨٠؛ العقاد، المصدر السابق، ٣٥٤؛ المحامي، العرب، ص٣٦٧.

(٤٥) الفاسي، محاضرات، ص١٦٩.

(٤٦) العقاد، المصدر السابق، ص٣٥٥؛ سعيد، المصدر السابق، ص٢٣٢؛ برج، المصدر السابق، ص١٥٧؛ طوبال، المرجع السابق، ص٤٨؛ الجوادي، المرجع السابق، ص١١.

(٤٧) استمر صالح بن يوسف على موقفه في داخل ليبيا ثم رحل إلى القاهرة وبعدها إلى أوربا، وبقي بورقيبة يطارده حتى تمت عملية اغتياله في ألمانيا الغربية في ١١ آب ــ أغسطس ١٩٦١. انظر:

طوبال، المرجع السابق، ص٥٣ ــ ٧٦؛ عبد الله، الحركة الوطنية، ص١٥٦ ــ ١٥٧.

(٤٨) للمزيد من التفاصيل، انظر:

طوبال، المرجع السابق، ص٥٦ ــ ٥٧؛ عبد الله، الحركة الوطنية، ص١٥٦ ــ ١٥٧؛ حقي، المصدر السابق، ص١٨٣؛ التيمومي، المرجع السابق، ص١٠١؛ شبر، المرجع السابق، ص١١٥ ــ ١١٦؛ هاتش، المرجع السابق، ص٤٢١ ــ ٤٢٢؛

Vladimir Sojak: Svet po Druhe svetove valace, Orbis, (Praha 1962), p. 255; Kolektiv op. Cit, p. 25 (مرجع تشيكي).

■■■

الفصل الثالث

الحركة الوطنية الموريتانية

ـ بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في موريتانيا

ـ مراحل الكفاح الوطني الموريتاني

١. مرحلة الكفاح المسلح

٢. مرحلة الكفاح السياسي

ـ تطور الكفاح الوطني المورتاني

ـ نشأة الحكومة الوطنية

ـ استقلال موريتانيا

ـ الهوامش

ـ بعض معطيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا

أصبحت ((بلاد شنقيط)) ــ موريتانيا ــ جزءاً من الدولة العربية الإسلامية منذ القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، ثم دارت في فلك الكيانات السياسية التي ظهرت في المغرب العربي منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وبقيت مثل غيرها جزء من الوحدة القومية والدينية والحضارية للأمة العربية.

إن التفكك السياسي الذي أصاب المغرب العربي بعد سقوط دولة الموحدين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر (١٢٦٩) عرض موريتانيا وابتداءً من القرن الرابع عشر الميلادي لبعثات احتلالية نظمتها القوى الأوروبية، إسبانيا ــ البرتغال ــ فرنسا ــ بريطانيا، وبمشاركة بلجيكية وهولندية منذ عصر الاستكشافات الجغرافية نهاية القرن الخامس عشر والفترات اللاحقة. ومنذ بداية القرن السابع عشر، استطاعت فرنسا أن تثبت نفوذها في السنغال، واتخذت من ((سان لويس)) قاعدة للانطلاق لاحتلال دواخل غرب أفريقيا. وتعرضت موريتانيا العربية الإسلامية لجهود استعمارية فرنسية منظمة منذ القرن الثامن عشر وتصاعدت في القرن التاسع عشر، وأسلمتها في النهاية إلى الخضوع للاحتلال الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين بعد فرض اتفاقية الحماية الموقعة عام ١٩٠٣ مع إمارة الترارزة.

خضعت موريتانيا للاحتلال الفرنسي في مختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعاشت البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية في تخلف حضاري شامل لمختلف مناحي الحياة.

قامت فرنسا بضم موريتانيا عنوة في المجموعة الأفريقية الخاضعة لنفوذها والتي عرفت باسم ((أفريقية الغربية الفرنسية)) وكان مقرها العاصمة السنغالية سان لويس. وبعد فرض الحماية عام ١٩٠٣، أقامت نظاماً إدارياً يستجيب لمصالحها الاستعمارية، حيث أسندت إدارة ((المحمية)) إلى مندوب عام يساعده

اثنا عشر فرداً من الأهالي(١). وخلال الفترة ١٩٠٤ ــ ١٩٢٠، اتبعت ما سمي ((نظام الإقليم المدني)) وبموجب ذلك النظام قسمت البلاد إلى دوائر. وكان يدير الإقليم مندوب عام، ثم انتقلت إلى نظام المستعمرة خلال الفترة ١٩٢٠ ــ ١٩٤٦، حيث استبدل منصب المندوب العام بـ((والي)) موريتانيا. وأصبحت البلاد مستقلة مالياً وإدارياً عن السنغال، وزاد عدد دوائرها إلى ست دوائر. وبموجب دستور تشرين أول ــ اكتوبر ــ ١٩٤٦ أصبحت موريتانيا أحد أقاليم ما وراء البحار، ويرأسها والي فرنسي يمثله أحد الموريتانيين في الجمعية الوطنية الفرنسية)، فيما بقي الجهاز الإداري مكونا من الفرنسيين الذين يمتلكون خبرة ومعرفة بشؤون البلاد والشعب(٢). واستمرت الحالة السياسية والإدارية على تلك الصورة حتى عام ١٩٥٨، حيث كان عام ((التحول)).

وفي المجال الاقتصادي، أولت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً لتشجيع الرأسمال الفرنسي لاستغلال الثروة الحيوانية ومناجم الملح، إلا أن نشاط الشركات الفرنسية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم اكتشاف الحديد والنحاس وغيرهما(٣). وفي هذا الجانب، تعرض الموريتانيون لأشكال مختلفة من عمليات الإفقار والتجويع تحت ضغط الضرائب، المتعددة الأشكال(٤). وعلى العموم بقي النشاط الرعوي والزراعي البدائي هو السائد، فيما تصاعد النشاط التعديني لخدمة الرأسمال والشركات الفرنسية بعيداً عن المصالح الوطنية الموريتانية.

وفي المجال الزراعي، وعلى الرغم من عدم الاهتمام بأشكال التحضر والتمدن. فقد عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات القبلية وإثارة الحساسيات العرقية والدينية والاجتماعية وتشجيع كل ما يتعلق بقضايا الجنس والمخدرات وغيرها في محاولة لتفكيك المجتمع وإضعافه وإبقاء السيطرة الاستعمارية(٥).

وفي المجال الثقافي الذي يوليه الاستعمار الفرنسي أهمية خاصة تدخل في حساباته المستقبلية، فإن أول ما عملت به السلطات الفرنسية هو الحؤول دون الموريتانيين والاتصال بالمحيط المغاربي العربي، فعمدت إلى فرض القيود المشددة على قوافل الحج، وكما فعلت في الجزائر وتونس، حظرت استيراد وتداول الصحف والمطبوعات العربية، كما حاربت اللغة العربية ومؤسساتها الدينية والثقافية، وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي أنشأتها في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك تمسك الموريتانيون

بلغتهم العربية الإسلامية، ولعبت ((المحضرة)) ــ الكتّاب ــ دوراً في هذا المجال، حيث حافظ خريجو المدارس الفرنسية على لغتهم ودينهم وراحوا يعملون لصالح بلدهم فيما بعد(٦).

وهكذا تعرض الشعب العربي في موريتانيا إلى شتى صنوف القمع والاستلاب والإفقار ومحاولة إلغاء الهوية العربية الإسلامية مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون في بقية أقطار المغرب العربي، فكان رد الفعل على صدمة الاحتلال بالكفاح المسلح، وعلى السياسة الفرنسية في مختلف المجالات بتنظيم حركة وطنية سياسية عملت ضمن إمكاناتها والظروف المحيطة بها على تحقيق الاستقلال الوطني.

مراحل الكفاح الوطني الموريتاني:

يمكن تقسيم الكفاح الوطني الموريتاني إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل فرض الحماية الفرنسية عام ١٩٠٣، ومرحلة ما بعد فرض الحماية، كما أن المرحلة الأولى أخذت شكل الكفاح المسلح، أما المرحلة الثانية فقد تطور فيها الكفاح المسلح ثم أخذ شكل الكفاح السياسي وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

١ ـ مرحلة الكفاح المسلح:

كان القرن التاسع عشر يؤشر تمادي الفرنسيين في التغلغل ((السلمي)) إلى دواخل موريتانيا وراء واجهات متعددة، وقد وصف الموريتانيون تلك الفترة بأنها ((بداية عهد السيطرة غير المباشرة)). وعلى الرغم من الطابع ((السلمي)) للتغلغل الفرنسي، إلا أن ذلك لم ينطل على الشعب الموريتاني، فقد بدأت بواكير الكفاح المسلح تأخذ طريقها منذ نهاية القرن الثامن عشر وتتصاعد في مطلع القرن التاسع عشر.

ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر شخصيات وطنية قادت الكفاح المسلح، أمثال محمد الحبيب (١٨٢٩ ــ ١٨٦٠) والشيخ سيدي الكبير (١٧٧٦ ــ ١٨٦٨) والذي دعا إلى وحدة الإمارات والمشايخ لمواجهة التغلغل الفرنسي. وقد كان لهما جولات خاسرة. وفي اواخر القرن التاسع عشر ظهرت ((الدعوات الجهادية)) لمقاومة ((الروم)) وكان للشيخ سيدي محمد ابن الشيخ سيدي الكبير دوراً في هذاالمجال(٧).

ومنذ مطلع القرن العشرين، وبعد إعلان اتفاقية الحماية تصاعدت عمليات الإخضاع العسكري منذ عام ١٩٠٥، فيما رافقت الكفاح المسلح مقاومة اجتماعية واقتصادية، كانت قائمة على رفض التعامل مع المستعمر أو إنشاء علاقات اجتماعية ومقاطعة المدارس وغيرها(٨). وقد سخّر علماء البلاد أقلامهم وخطبهم لشحذ الهمم والعزائم ضد المستعمر ومقاومته والدفاع عن حرية واستقلال البلاد. وأكد العلماء بأن ((التمكين لهم في أراضي المسلمين يعد مخالفة شرعية...))(٩).

يعد يوم ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٠٥، بداية انطلاق الكفاح الموريتاني المسلح (إمارة تكانت) ضد الاحتلال الفرنسي، وبداية التوسع الأفقي لذلك الكفاح المسلح وراء قيادات شعبية ليشمل عموم البلاد، حيث التقى ثوار تكانت مع ثورة الشيخ ماء العينين في شمال موريتانيا وجنوب المغرب وإقليم وادي الذهب، وشمل الكفاح المسلح مختلف الفئات. وتمكن الكفاح الشعبي المسلح من التصدي للمستعمر وإلحاق خسائر جسيمة بين صفوفه على مستوى الأفراد والمعدات. وقد تمكنت حركة المقاومة المسلحة من تأخير احتلال الفرنسيين للبلاد حتى عام ١٩٣٤(١٠). إذ استطاع الفرنسيون إخضاع موريتانيا و(المغرب) بعد إنهاء عمليات الكفاح المسلح والتي جاءت كما نقل عن المصادر الفرنسية ((بفعل الجفاف أكثر مما هو بالسلاح))(١١). إلى جانب عوامل داخلية أخرى.

٢ ـ مرحلة الكفاح السياسي:

لم تكن نهاية الكفاح المسلح في موريتانيا عام ١٩٣٤ نهاية للكفاح الوطني على طريق الحرية والاستقلال، فقد شهدت المرحلة اللاحقة بداية لتبلور وعي وطني سياسي وراء أحزاب ومنظمات نمت وانبثقت بعد الحرب العالمية الثانية.

حملت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) رياحاً جديدة إلى المستعمرات الفرنسية، إذ أعلنت فرنسا خلال مؤتمر برازافيل لعام ١٩٤٤ ـ وتحت ظروف انتشار الحركة التحررية الأفريقية ـ أن فرنسا ستشيع الديمقراطية في الحياة السياسية في مستعمراتها، وستؤسس دوائر حكومية وطنية مستندة إلى حق الانتخاب العام، وإقرار استخدام المحليين الذين أثبتوا تمسكهم بالنفوذ الفرنسي، استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الفرنسية(١٢).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لعبت العوامل الدولية أثرها في ظهور الحركات الوطنية في المستعمرات، حيث تراجع نفوذ كل من فرنسا وبريطانيا بعد الإنهاك الذي أصابهما في القضاء على ألمانيا النازية وإيطالية الفاشية وبالتحالف مع الاتحاد السوفييتي والولايات الأمريكية. كما ظهرت بوادر القطبية الثانية وبداية الصراع السياسي والفكري والاقتصادي والعسكري بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. وظهرت منظمة الأمم المتحدة، وبدأت الشعوب في عموم العالم المستعمر تطالب بحق تقرير المصير، ولقيت دعماً من قبل الاتحاد السوفييتي بصفته زعيم الكتلة الشرقية المعادي للولايات المتحدة الأمريكية وللنظام الرأسمالي وللظاهرة الاستعمارية.

إن الأثر الأعمق في تطور الكفاح الوطني الموريتاني قد جاء نتيجة للأوضاع الداخلية لموريتانيا من جهة، وتطور أوضاع الحركات الوطنية في عموم المغرب العربي من جهة أخرى. فقد كان للمعاناة الوطنية وفي مختلف المجالات، الاقتصادية والثقافية خاصة أثرها في بلورة وعي وطني يدعو إلى الإصلاح وتحسين الأحوال العامة في البلاد. وكان لتطورات الحركة الوطنية المغربية أثرها في تطور الوعي السياسي لموريتانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت الحركة الوطنية المغربية مبدأ ((الاستقلال)) ممثلة بالقوة القائدة ((حزب الاستقلال)) منذ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤(١٣)، كل ذلك أسهم في بلورة وعي وطني عام يهدف إلى إنقاذ البلاد من معاناتها تحت وطأة المستعمر الفرنسي.

تركزت مطالب الشعب الموريتاني بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حول إجراء ((إصلاحات داخلية)) تهدف إلى الرقي بالبلاد. وانتقلت بعد عام ١٩٤٦ إلى ممارسة ((حق الانتخاب)) وتشكيل ((المجالس المحلية)) بموجب الدستور الذي طرحته الجمهورية الفرنسية الرابعة(١٤).

في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، وبموجب الدستور الفرنسي جرت أول انتخابات تشريعية في موريتانيا، ترشح اثنان عن موريتانيا لتمثيلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، كان الأول فرنسي وهو ((إيفون رازاك))، والثاني موريتاني وهو ((أحمد بن حرمة بن ببانا))، وقدّم رازاك برنامجاً حصل بموجبه على تأييد القوى المتنفذة من الشيوخ الزمنيين والروحيين المرتبطين

بالإدارة الاستعمارية. أما حرمة بن ببانا فقد قدم برنامجاً وطنياً حصل من خلاله على تأييد الأغلبية الموريتانية.

أوضح البرنامج الثاني، القسمات الدينية والوطنية والعربية للحركة السياسية المورتانية، وتمثل في استنهاض روح الكفاح الوطني من جديد بالارتكاز على المرجعية الدينية والموروث الجهادي ومحاربة النزعة القبلية ومناصرة اللغة العربية والدفاع عنها والحفاظ على مقومات الشعب وتراثه العربي الإسلامي، وكذلك في استخدام ((الورقة العروبية)) والدعوة إلى ربط موريتانيا بالمحيط المغاربي، والاهتمام بالقضايا القومية الكبرى ومن ضمنها، رفضه موقف فرنسا الاعتراف بالكيان الصهيوني، والذي أدى إلى الانسحاب من عضوية ((الفرع الفرنسي من العالمية العمالية)) نتيجة مواقف الفرع الموالية للصهيونية. وإلى جانب ذلك كان ثمة قسمات ((اشتراكية)) في البرنامج الاجتماعي ــ الاقتصادي، بالتأكيد على ((العمل على إنصاف المجموعات المضطهدة))(١٥)، وكان من نتائج هذا البرنامج، التفاف أغلبية الشعب الموريتاني حول مرشحه حرمة بن ببانا.

استطاع الشعب الموريتاني بعد أن تمت انتخابات ((المجالس المحلية)) و((المجلس التشريعي الموريتاني)) إسقاط المرشح الفرنسي ايفون رازاك وإيصال المرشح الوطني أحمد بن حرمة بن ببانا الذي فاز بنسبة ٦٣% من الأصوات، لشغل مقعد موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية وبقي نائباً عن موريتانيا لمدة خمس سنوات اكتسب فيها خبرة سياسية، وأدى دوراً كبيراً في فضح السياسة الاستعمارية والقوى المرتبطة في بلاده. وقد أدت تلك الانتخابات إلى تنامي الوعي الوطني السياسي عند الموريتانيين وتأكيد شخصيتهم على طريق الحرية والاستقلال(١٦).

منذ تلك الفترة، بدأ التيار الوطني ينتقل من إطار العفوية إلى التكتل والتنظيم وتحديد الأهداف الوطنية والسياسية بظهور العديد من المنظمات والأحزاب، لكن الطابع الوطني الحقيقي لم يظهر إلا في مطلع الخمسينات.

تشكل أول حزب سياسي موريتاني في ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٦ باسم ((حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني)) واستمر لغية ٥ أيار/ مايو ١٩٥٨، وقد أسندت رئاسته الشرفية إلى الجنرال ديغول، ومن أعضائه البارزين المختار أنجاي. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من عناصر موريتانية وزنجية

وفرنسية، وضم كبار الملاك الزراعيين وبعض مشايخ العشائر المرتبطين بالإدارة الفرنسية، وقد سعى الحزب إلى خدمة أهداف فرنسا، وعليه فقد سار على سياسة ((التقبل التام للأوضاع القائمة))، وأعلن منذ البداية المواجهة العلنية ضد المرشح الوطني أحمد بن حرمة بن ببانا(١٧).

وفي الفترة ذاتها، تشكل حزب سياسي آخر سمي ((الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر)) في أواسط ١٩٤٨. وكانت بدايات تأسيسه في السنغال أواسط عام ١٩٤٧، ثم انتقل بنشاطه إلى موريتانيا. وكانت قاعدته الاجتماعية من العناصر الزنجية، وكان هدفه الرئيس ((رعاية حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا)). وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي. وقد عانى الحزب منذ البداية من حالة ضعف، ناتجة عن عدم استناده إلى أساس شرعي للعمل في موريتانيا، ومحدودية قاعدته الاجتماعية، فظل تأثيره محدوداً، واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام ١٩٥١ حيث تلاشى بعد انضمام أحد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني بزعامة النائب أحمد بن حرمة بن ببانا(١٨).

وفي الأول من حزيران/ يونيو ١٩٥٠، تشكل حزب سياسي في موريتانيا عرف باسم ((حزب الوفاق الوطني)) بزعامة أحمد بن حرمة بن ببانا. وكان من أعضائه البارزين الأديب والمؤرخ المعروف المختار الحامد. وقد بدأ هذا الحزب بأسلوب إصلاحي للتعبير عن المطالب والأهداف الوطنية للشعب الموريتاني، وكانت أهم طروحاته الوطنية هي التأكيد على ((الوحدة الوطنية للشعب)) بعيداً عن النعرات والنزعات القبلية، كما أكد على ((وحدة القوى السياسية)) في البلاد من أجل تحشيد الطاقات الوطنية لمواجهة المحتل. وكان هذا الحزب ذا اتجاه عروبي واضح، بتأكيده على العربية لغة وثقافة، وعلى الانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا وضرورة الاستقلال وربط صلات قوية بالوطن العربي. كما كان يتعاون مع قوميي المغرب العربي. ونتيجة لذلك، فقد بدأت المواجهة مع حزب الاتحاد التقدمي منذ البداية على زعامة البلاد(١٩). ففي الانتخابات التي جرت في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥١ لانتخاب نائب البلاد في الجمعية الوطنية الفرنسية، وقفت الإدارة الاستعمارية إلى جانب حزب الاتحاد التقدمي ودعمت مرشحه المختار أنجاي، لا بل زيفت الانتخابات واستطاعت إزاحة المرشح أحمد بن حرمة بن ببانا(٢٠). وبعد ذلك بدأت السلطات الفرنسية تضييق الخناق على حزب الوفاق الموريتاني وقائده بن ببانا، وأدى ذلك إلى هجرته إلى جنيف ثم القاهرة ليطلب الدعم الدولي والعربي

للقضية الموريتانية، وخلال فترة وجوده في القاهرة دعا الموريتانيين إلى تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخهم وأكد على أن (الجهاد) ضد الفرنسيين قد أصبح الآن خياراً وحيداً، وساق عشرات الأمثلة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ((المرغبة في الجهاد وأحياناً الموحية له...))، وقد حظي بن ببانا بدعم وإسناد الرئيس جمال عبد الناصر(٢١).

تعرض حزب الوفاق الموريتاني بعد هجرة زعيمه إلى الخارج إلى آفة الانشقاق والضعف، فقد انشق الحزب إلى ثلاث كتل صغيرة، الأولى بزعامة ألدي بن سيد بابة، والثانية بزعامة أنجور صار، ومجموعة ثالثة من الزنوج في الجنوب قرب السنغال، والذين أسسوا فيما بعد ما عرف بالكتلة الديمقراطية لغور غول، فيما انفرد حزب الاتحاد التقدمي بالسيطرة على الساحة السياسية في موريتانيا، حيث فاز مرشحه المختار أنجاي في انتخابات عام ١٩٥٦. ومع ذلك ظل اسم حزب الوفاق وجماعته قائماً ولو بصورة هامشية، حيث اندمج فيما بعد مع حزب الاتحاد التقدمي في إطار حزب التجمع الموريتاني(٢٢).

تطور الكفاح الوطني الموريتاني:

منذ منتصف الخمسينات تطور الكفاح الوطني السياسي في موريتانيا على صعيد الأفكار والتنظيمات وتحديد الأهداف الوطنية بشكل أعمق دلّل على نضوج الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الموريتاني، وكان ذلك بظهور أحزاب ومنظمات جديدة. وقد كان للعوامل الداخلية (السياسة الفرنسية) والخارجية (المغاربية ــ العربية) أثرها الكبير في ذلك. فقد شهدت أقطار المغرب العربي تصعيداً في الكفاح الوطني السياسي والعسكري منذ بداية الخمسينات، حيث تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في تونس ١٩٥٢، والمغرب ١٩٥٣، والجزائر ١٩٥٤. كما بدأت أصداء الثورة المصرية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر تصل إلى موريتانيا، وكل ذلك ترك تأثيره على بعض القوى السياسية أواخر الخمسينات.

ومن الجدير الإشارة إلى أن القوى الوطنية في المغرب العربي شكلت في القاهرة منذ عام ١٩٤٧ ((مكتب المغرب العربي)) ثم ((لجنة تحرير المغرب العربي)) عام ١٩٤٨ بزعامة المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، قائد ثورة الريف المغربية. وقد كان للجنة تأثيرها الكبير في توجيه عمليات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب والجزائر منذ بداية الخمسينات.

وفي القاهرة، التحق الزعيم الوطني الموريتاني أحمد بن حرمة بـــن ببانـــا بقيادة حركات التحرير الوطنية المغاربية، وانضم إلى مكتب المغرب العربـــي ولجنة التحرير ثم التحق بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال في آذار/ مارس ١٩٥٦ ليقود من هناك حركة مقاومة مسلحة من جموع المتطوعين في ((جيش تحرير موريتانيا))(٢٣).

ظهرت للمغرب بعد الاستقلال مطالب تجاه موريتانيا، ولقيت هذه المطالب استجابة من قبل البعض من أبناء موريتانيا، وكانت هذه الاســـتجابة الأرضـــية الاجتماعية التي ظهر من خلالها ((حزب النهضة)) في نهاية الخمسينات، وقـــد تعرض دعاة الوحدة مع المغرب إلى موجة من الاعتقالات والنفي على أيـــدي السلطات الفرنسية(٢٤). وشهدت البلاد كما كان عليـــه الحـــال فـــي الجزائـــر تصاعداً في عمليات الكفاح المسلح، ونشوب معارك دامية اســـتمرت عـــامين. وكان لعنف الكفاح الشعبي المسلح أن قامت الـــسلطات الفرنـــسية بالاســـتعانة بالطائرات لسحق المقاومة الوطنية، كما دمرت القرى والمساكن، وراح ضحية هذا العمل العدواني المئات من المواطنين(٢٥).

قاد تصاعد عمليات الكفاح المسلح في الجزائر ولجوء فرنسا إلى التفاوض مع تونس والمغرب ومنحها الاستقلال للتفرغ للثـــورة الجزائريـــة، ومطالبـــة حركات التحرر الأفريقية في حق تقرير المصير، إلى بروز ثلاثة مشاريع لحل قضية موريتانيا:

الأول : مشروع الانضمام إلى المغرب والذي دعت إليه حكومة المغـــرب وبعض القادة الموريتانيين (أحمد بن حرمة بن ببانا).

الثاني: المشروع الفرنسي الذي سمي ((المشروع الإقليمـــي للـــصحراء)) والذي حاولت فرنسا من خلاله اقتطاع أجزاء واسعة من الـــصحراء الجزائرية (خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز والحديد فيها)، وربطها مع موريتانيا ضمن هذا المشروع وتحت مظلة فرنـــسية. وقـــد تـــم رفض المشروع من قبل القوى الوطنية في الجزائر وموريتانيا.

الثالث: مشروع الفيدرالية بين السنغال ومالي وموريتانيا(٢٦).

بدأت فرنسا تبحث عن صيغ جديدة لحل قضية موريتانيا بما يضمن بقـــاء مصالحها ونفوذها في البلاد، فطرحت في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ دســـتوراً جديداً سمي ((القاون الإطاري)) في عهد حكومة (غـــي موليـــه) الاشـــتراكية

(١٩٥٧ ــ ١٩٥٩). تضمن القانون إعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية فيما وراء البحار وفق أسس تضمن المصالح الفرنسية وتلائم المستجدات المحلية والعربية والدولية. وقد نص القانون على إجراء الانتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل ((الجمعية الوطنية)) لكل مستعمرة، على أساس الاقتراع العام. كما نص على تأسيس مجلس تنفيذي يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة، ووعد القانون ــ الدستور ــ بزيادة استخدام سكان المستعمرات في الوظائف الحكومية(٤٧). استغلت القوى الوطنية الموريتانية هذا القانون ــ الدستور ــ لإيصال المرشح الوطني وتأكيد المطالب والأهداف الوطنية. وعليه فقد جرت الانتخابات في البلاد وتأسست ((الجمعية الإقليمية الموريتانية)) في آذار/ مارس ١٩٥٧. ثم تشكلت حكومة موريتانية في شهر آيار/ مايو، وعين المحامي المختار ولد دادة، نائباً لرئيسها.

افتتحت ((الجمعية الإقليمية الموريتانية)) دورتها في العاصمة السنغالية سان لويس، وخلال الاجتماع اتخذت الخطوات الأولى لإظهار المؤسسة السياسية الموريتانية، وكان ذلك بالدعوة إلى تحقيق ((الاستقلال الداخلي)) ضمن إطار ((الاتحاد الفرنسي)). وتولى المختار ولد دادة قيادة المفاوضات بشأن الاستقلال الداخلي. وقد نجح الوفد الموريتاني في تحقيق ذلك، فظهر الكيان السياسي لموريتانيا باسم ((الجمهورية الموريتانية الإسلامية)). وفي ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، تألفت أول حكومة ((وطنية)) برئاسة المختار ولد دادة من ثمانية أعضاء من بينهم وزيران فرنسيان (وزير للأشغال العمومية ــ وزير للاقتصاد والمشاريع). وفي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٧، خطت الحكومة الموريتانية خطوة أخرى للتعبير عن الذات الوطنية عندما تم اتخاذ ((نواكشوط)) عاصمة للبلاد، بدلاً من العاصمة الإدارية السنغالية سان لويس(٢٨).

وشهدت الفترة ذاتها تطورات في العمل الوطني وذلك بظهور عدد من المنظمات السياسية الجديدة منها ((رابطة الشباب الموريتاني)) في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥، ومن أعضائها البارزين ((حرمة بن أسيد أمة))، وكان من أهدافها معاداة الاستعمار بكافة أشكاله وصوره والمطالبة بالاستقلال العاجل ورحيل فرنسا الناجز، والتأكيد على الولاء للوحدة الوطنية بعيداً عن الولاءات القبلية، والعمل على تحقيق تقدم وازدهار البلاد بإنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر التخلف، فضلاً عن الدعوة إلى وحدة الشباب وضمان

حرية وكرامة الشعب وتحقيق المساواة ونبذ الاتكالية، والتـــصدي للمخططـــات الإمبريالية.

وقد وقفت الإدارة الاستعمارية ضد الرابطة، سيما في مطاليبها بالاستقلال واعتبرت ذلك تجاوزاً لما هو مسموح به. وكانت الإدارة الاستعمارية ترى في الرابطة امتداداً لحزب الوفاق ونهجه الوطني، لكن بنظرة أكثر يـــسارية(٢٩). وقد تعرضت الرابطة لهزيمة في انتخابات عام ١٩٥٦، كما تعرضت للانشقاق في مطلع عام ١٩٥٨. وفي الوقت نفسه كانت بدايات ظهور ((حزب النهضة)) في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٥٨، بزعامة ((بياجي بن عابدين)).

وظهر في الفترة ذاتها، ((حزب الشباب الموريتاني))، وكان من أعـــضائه البارزين ((يحيى بن عبد)). وقد دعا إلى الاستقلال والمساواة والرفاهية، ونشر الثقافة العربية. كما تشكلت ((جمعية الشبيبة الموريتانية))، ومن إبراز زعمائها ((ماء العينين بن أحمد)). وقد دعت إلى وحدة الـــشعب ومقاومـــة الاســـتعمار وتحقيق الديمقراطية وإظهار الشخصية الدولية لموريتانيا(٣٠).

يتوضح مما ورد، أن القوى السياسية الموريتانية على الرغم من تـــشعبها وانقسامها، إلا أنها على الأغلب التقت (ما عدا الاتحاد التقدمي) علـــى أهـــداف مشتركة في العمل على تحقيق الخلاص الوطني والوحـــدة الوطنيـــة والتقـــدم والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا، وهي علـــى العمـــوم تمـــسكت بأسلوب العمل السياسي السلمي في الوقت الذي اتضح أن ذلك الأســـلوب غيـــر نافع في مقاومة الاحتلال، كما هو واضح في بقية أقطار المغرب العربي، ولهذا كان الموقف الشعبي أكثر صلابة وتجاوزاً لموقف القوى السياسية عندما حمـــل السلاح دفاعاً عن الحرية والاستقلال أعوام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨.

ومن الجدير بالذكر، أن الموقف الشعبي الذي أعلن الكفاح المسلح وخاصة في شمال البلاد وجد لـــه أرضية مغاربية مشتركة، حيث وصلت أعـــداد مـــن الفدائيين الجزائريين والمغاربة، وبمساندة من سكان شمال موريتانيا للعمل على مقاومة الاحتلال في موريتانيا والساقية الحمراء الخاضعة للاحتلال الإسباني في الفترة ذاتها، إلا أن القوات الفرنسية هبت في مستهل عام ١٩٥٨ لنجدة الإسبان في معركة ((المكنسة)) ((والتي أزاحت الفدائيين العرب إلى المغرب))(٣١).

نشاة الحكومة الوطنية:

يعد عام ١٩٥٨، ((عام التحول السياسي)) في موريتانيا، حيث خطت فيه بعض القوى السياسية خطوات جريئة على صعيد العمل الموحد لتحقيق الأهداف الوطنية والانتقال إلى إطار الدائرة الفرنسية ثم خارجها بشكل تدريجي يتلاءم مع أسلوب العمل السياسي السلمي الذي انتهجته القوى السياسية المتعددة.

إن تلك الجهود الوطنية جاءت رداً على المشاريع الثلاثة التي طرحت لرسم مستقبل البلاد، حيث بدأت ملامح المشروع الموريتاني الداعي إلى تكوين الدولة الموريتانية المستقلة، وقد احتضنت النخبة الوطنية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة مع رفض صارم للمظلة الفرنسية ومطالبة قوية بفك الارتباط مع الاتحاد الفرنسي لغرب أفريقيا، وتأكيد الصلة بالفضاء المغاربي والانتماء العربي للبلاد.

في كانون الثاني/ ١٩٥٨، تشكلت ((لجنة الائتلاف)) من ممثلي الهيئات الرئيسية في البلاد، ودعا المختار ولد دادة جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدينة ((إلاك)). وقد تم عقد المؤتمر في الفترة ما بين ٢ ــ ٥ أيار/ مايو ١٩٥٨ وضم ممثلين عن بعض القوى السياسية ومنها حزب الاتحاد وحزب الوفاق والشبيبة والكتلة الديمقراطية لغورغول، وأغلبية من القيادات التقليدية المحلية.

افتتح المؤتمر المختار ولد دادة بخطاب أكد فيه على ضرورة الخروج من واقع التمزق السياسي وتوحيد الجبهة الداخلية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الوطنية. وتمخض عن المؤتمرات توحيد العديد من الفصائل السياسية في ٥ أيار/ مايو ١٩٥٨، وظهر حزب جديد باسم ((حزب التجمع الموريتاني)) وحدد الحزب أهدافه في بيانه التأسيسي بالعمل للتصدي للمشاريع الثلاثة المقترحة لتحديد المستقبل السياسي لموريتانيا.

بعد قيام حزب التجمع الموريتاني، ظهر ((حزب النهضة))، على أثر مؤتمر الشباب الموريتاني في ٢٦ أيار/ أغسطس ١٩٥٨. وقد عد وقتها رداً مباشراً على قيام حزب التجمع. وأصبح بياجي بن عابدين رئيساً للحزب، وتشكلت قواعده الاجتماعية من العناصر الشابة من المثقفين والموظفين. ومنذ البداية أكد الحزب نهجه الاستقلالي المقترن بالارتباط بالمغرب الذي اعتبره شرطاً لأي تطور اقتصادي أو اجتماعي جدي.. وقد امتدت تنظيمات الحزب

إلى عموم البلاد، واتخذ مواقف حاسمة من الإدارة الاستعمارية، كما دخل الحزب في صراع حاسم مع حزب التجمع منذ مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ تمهيداً للحملات الدعائية لاستفتاء ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ حول مشروع الجنرال ديغول الخاص بالمستعمرات الفرنسية (الاستقلال الذاتي ضمن الجماعة الفرنسية ــ الاستقلال التام والانفصال النهائي)، وقد أيد حزب النهضة فيما بعد مبدأ الاستقلال التام بعيداً عن المغرب، فيما أيد حزب التجمع الاستقلال الذاتي. وقد حشد حزب النهضة القوى الشعبية لتحقيق مطلب الاستقلال التام، فأثار بذلك غضب الإدارة الفرنسية التي حظرت نشاطه في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ((واتهمته بالعمالة للمغرب)) وبإثارة النعرات القبلية. ومن جهة أخرى، أوعزت للمختار ولد دادة باعتقال قادة الحزب وسجنهم(٣٢).

إن قبول حزب التجمعٍ الموريتاني بالاستقلال الذاتي ضمن إطار ((الجماعة الفرنسية)) الذي طرح بديلاً عن ((الاتحاد الفرنسي)) الذي ظهر منذ عام ١٩٤٦، يعني قبول الحضور الاستعماري الفرنسي في البلاد، وإبقائها تدور في فلك فرنسا، ذلك أن الانضمام إلى ((الجماعة الفرنسية)) كان يعني ((قبولها المستشارين الفرنسيين وبقاء الجيش الفرنسي في أراضيها...))(٣٣)، ومن هنا جاء رفض حزب النهضة وتشهيره بنتائج الاستفتاء الذي ((فاز)) به حزب التجمع، وإدانته للحزب الأخير، وأكد في منشور سري وزعه في البلاد على ضرورة التمسك بالحرية والاستقلال، وأكد أن الاستفتاء في حقيقته ((...صراع بين الحرية والاستعباد والعز والذل... والإسلام والكفر، وبهذا نناشدكم الله والرسول(ﷺ) وحرمة الدين ونخوة العرب وحق الوطن أن لا تبيعوا دينكم ووطنكم بإرضاء مستعمركم))(٣٤).

أصبحت موريتانيا بعد الاستفتاء، دولة مستقلة ذاتياً، وعضواً في الجماعة الفرنسية، وأصبح الحاكم الفرنسي مفوضاً سامياً اقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع. ولم تعد البلاد جزء من الجمهورية الخامسة. وعليه فقد أوقف تمثيلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح المختار ولد دادة بوصفه رئيساً لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عضواً في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية، ومثلت البلاد في مجلس الجماعة الفرنسية بثلاثة أعضاء موريتانيين(٣٥).

وعلى أثر ذلك، شهدت موريتانيا تطورات جديدة في العمل السياسي بدأت عام ١٩٥٩، وراحت تدفع العمل الوطني باتجاه مواجهة الحضور الفرنسي

وتأكيد المطالب الوطنية على طريق الاستقلال التام، وكان ذلك بظهور أحـــزاب جديدة بعد صدور الدستور الموريتاني الذي ســـمحت (المـــادة التاســـعة) منـــه بتأسيس الأحزاب الوطنية.

وفي ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٩، تم في العاصمة نواكشوط، التـــصديق علـــى الدستور الموريتاني الذي تمت صياغته بإشراف المختار ولد دادة والذي أقر بـــأن دين الدولة والشعب هو الإسلام، وبأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد، كمـــا نص على أن شعار الدولة هو ((الشرف ــ الإخاء ــ المساواة)). وجرت بعد ذلك انتخابات تشريعية في ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٩، أسفرت عن هيمنة حـــزب التجمـــع على مقاعد الجمعية الوطنية الموريتانية. وفي حزيران/ يونيو، اختارت الجمعيـــة المختار ولد دادة وزيراً أولاً ومنحته حق التفاوض مع الفرنسيين بشأن الاســـتقلال التام. وعلى الرغم من نجاح المختار في التضييق على حزب النهضة وتبني شعار الاستقلال، إلا أن مساعيه اصطدمت من جديد بظهور حزبين سياسيين جديـــدين، لكل منهما رؤيته الخاصة لمستقبل موريتانيا(٣٩).

وبموجب المادة التاسعة من الدستور الذي أقر تأسيس الأحزاب علـــى أن ((... تتعاطى نشاطها بحرية على شرط أن تحترم مبـــدأ الديمقراطيـــة وأن لا تمس بمقصودها أو بعملها السيادة الوطنية أو وحدة الجمهوريـــة))، ظهـــر أول الحزبين باسم ((الاتحاد الوطني الموريتاني)) في الأول من تموز/ يوليو ١٩٥٩ بقيادة (الحضرمي بن جفري) ويمثل مجموعة من العناصر العربية والزنجيـــة الساخطة على حزب التجمع، إلا أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً بفقدان رصـــيده الشعبي وطغيان مطلب الاستقلال التام وتعرض قادته للملاحقة والاعتقال مـــن قبل حزب التجمع والمختار ولد دادة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٦٠ بسبب دعواته الأفريقية ورغبته في تحقيق المشروع الفيدرالي مع السنغال ومالي.

أما الحزب الآخر، فهو ((اتحاد الاشـــتراكيين المـــسلمين الموريتـــانيين)) بزعامة أحمد سالم بن بيوط وأحمد بن كركوب وسيدي بن عباس. فقد تأســـس في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٠ وكان وراء قيادته مجموعـــة مـــن العـــسكريين الفرنسيين المتقاعدين والمعروفين بتأييدهم للمشروع الصحراوي والـــذي جـــاء بسبب خشيتهم من امتداد نفوذ الثورة الجزائرية للصحراء ومطالب المغرب في موريتانيا. وقد حدد الحزب أهدافه بالسعي لاستقلال موريتانيا ورفض المطالب المغربية. وقد كانت أهدافه مطابقة مع أهداف المختار ولد دادة ومن هنا جـــاء اللقاء بين اتحاد الاشتراكيين وحزب التجمع(٣٧)، وخاصة بعد الاستقلال.

ومنذ بداية الستينات بدأ مبدأ ((الاستقلال التام)) يعد مطلباً حزبياً وشعبياً من قبل أكبر الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية، وأصبح أحد مقررات ((المجلس الوطني)) الموريتاني في آذار/ مارس ١٩٦٠، وكان ذلك تحت تأثير القوى الشعبية التي خرجت بمظاهرات ضخمة في العاصمة وبقية المدن هاتفه بسقوط الاستعمار وأعوانه. وقد انعكس الموقف الشعبي بشكل أكثر عمقاً على مواقف القوى السياسية التي تمسكت بمبدأ الاستقلال التام في الذكرى السادسة لانطلاق الثورة الجزائرية في أول من تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث عبر ممثلو الأحزاب الوطنية والهيئات السياسية عن استنكارهم للأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الفرنسية بحق الشعب الموريتاني والجزائري. وساد بعد ذلك موجة من عمليات الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية وعملائها في البلاد، وكان لهذا النشاط الوطني الحزبي والشعبي رد فعل من قبل السلطات الفرنسية، حيث قامت بعمليات الملاحقة والاعتقال لزعماء الحركة الوطنية، واتبعت أسلوب القرصنة الجوية والبحرية والبرية ضدهم، وكان لعنف الغضب الموريتاني أثره في قيام السلطات الفرنسية بطلب المعونات العسكرية من باريس(٣٨).

أدت تطورات العمل الوطنى فى موريتانيا إلى إشعار السلطات الفرنسية بضرورة تغيير موقفها والتعامل مع قضية موريتانيا بنظرة وأسلوب عمل جديد وجدي.

ومن جهة أخرى، فإن قضية موريتانيا لم تقف عند حدود موريتانيا، وإنما انتقلت إلى الساحة العربية والدولية من خلال دعم المغرب، وقد سجلت القضية الموريتانية في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في شتورة بلبنان في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٦٠، وكذلك في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة للعام نفسه(٣٩). وقد عجل الموقف الداخلي، والعربي، والدولي، في وضع حل للقضية الموريتانية على طريق الحرية والاستقلال.

استقلال موريتانيا:

فرض الموقف الشعبي والحزبي على المؤسسة السياسية الحاكمة ضرورة التمسك بفكرة الاستقلال الكامل عن فرنسا، واعتبرتها مسألة لا رجعة فيها. وبناء على مقررات ((المجلس الوطني)) الذي عقد في أوائل آذار/ مارس

١٩٦٠، سافر المختار ولد دادة إلى باريس في تشرين أول/ اكتوبر، لعرض إرادة المجلس الوطني الموريتاني. وتم إبرام الاتفاق المورتاني ــ الفرنسي في التاسع عشر من الشهر نفسه.

قضى الاتفاق الموريتاني ــ بنقل السلطات في البلاد إلى الموريتانيين. ومع تصاعد الموقف الشعبي أثر الاحتفال بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نومفبر، فقد عجلت الأحداث الوطنية والمواقف العربية في قيام الحكومة الفرنسية بإعلان الاستقلال لجمهورية موريتانيا الإسلامية في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، وأصبحت جمهورية مستقلة ذات سيادة برئاسة المختار ولد دادة، وأصبحت موريتانيا جزءاً من دوائر ثلاث، هي الدائرة العربية والإسلامية والأفريقية، ثم بدأت تطورات جديدة في العامل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة.

* * *

الهوامش:

(١) محمد المختار سيد محمد: النضال الوطني في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، (بغداد ١٩٩٧)، ص٥١.

(٢) سيد محمد، المصدر السابق، ص٥٢ ــ ٢٣.

(٣) محمد يوسف مقلد: موريتانيا الحديثة، غابرها ــ حاضرها، أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني، (بيروت ١٠٦٠)، ص٢٩٢؛

فوبليكوف وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم (موسكو ١٠٧٦)، ج٢، ص٤٣٩ ــ ٤٤٥.

(٤) الضريبة الشخصية ــ الضريبة الخاصة بمواشي الزنوج ــ ضريبة الزكاة ــ الضريبة المضافة لضريبة الزكاة ــ ضريبة الشعور ــ ضريبة العبور والمراعي ــ ضريبة المهنة ــ ضريبة حمل السلاح ــ ضريبة العمل الاجباري.

(٥) محمود شاكر: موريتانيا بلاد شنقيط، مكتبة الفتح، (دمشق ١٩٧٠)، ص٤٧؛

اسلم محمد الهادي: موريتانيا عبر العصور، مطبعة أطلس، (نواكشوط ١٩٩٠)، ص١٥٨.

(٦) للتفاصيل في هذا المجال التعليمي والثقافي، أنظر:

الخليل النحوي: بلاد شنقيط، المنارة.. والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

(تونس ١٩٨٧)، ص٥٣ ــ ٥٦، ٣٣٩ ــ ٣٦٧؛

السيد ولد أباه: موريتانيا، الثقافة، الدولة، المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٥)، ص١٦٦ ــ ١٦٨ و١٧٧ ــ ١٧٨.

(٧) محمد الراضي ولد صدفني: السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا ١٩٠٠ ــ ١٩٦٩، المطبعة الوطنية (نواكشوط ١٩٩٤)، ص١٤؛

سيد محمد، المصدر السابق، ص٧١ ــ ٨٠.

(٨) ولد أباه، المصدر السابق، ص٨٢ ــ ٨٣.

(٩) سيد، محمد، المصدر السابق، ص٨٠ ــ ٨٤؛ النحوي، المصدر السابق، ص٣٢٣ ــ ٣٤١.

(١٠) أنظر بالتفصيل سيد محمد، المصدر السابق، ص٨٤ ــ ١١٥؛

ولد أباه، المصدر السابق، ص٨٣ ــ ٨٥، ١١٥.

(١١) د. عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٠)، ص٦٠، ٦٢.

(١٢) فوبليكوف، المصدر السابق، ص٤٤٠.

(١٣) سيد محمد، المصدر السابق، ص١١٨.

(١٤) للمزيد من التفاصيل عن دستور ١٩٤٦ وقوانينه الانتخابية، انظر: عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة ١٩٥٩)، ص١٧٤ ــ ١٧٩.

(١٥) محمد المختار بن سيد محمد الهادي: التطورات السياسية في موريتانيا ١٩٦١ ــ ١٩٧٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، (بغداد ٢٠٠١)، ص٥٥ ــ ٥٦؛

السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص٩٤ ــ ٩٥؛ فوبليكوف، المصدر السابق، ص٤٤٠.

(١٦) عبد الباري عبد الرزاق النجم: جمهورية موريتانيا الإسلامية، دار الأندلس، (بيروت ١٩٦٦)، ص١٦٥؛

عبدالباري عبد الرزاق النجم: نظرات في الأحزاب الموريتانية، مجلة العلوم، العدد(١١)، السنة(١٥)، (بيروت ١٩٧٠)، ص٣٤؛ الهادي، المصدر نفسه، ص٥٦؛

سيد محمد، المصدر السابق، ص١٢٣ ــ ١٢٥.

(١٧) النجم، نظرات، ص٣٤؛ السيد ولد أباه، المصدر السابق، ٩٥؛ الهادي، المصدر السابق،

ص٥٨.

(١٨) سيد محمد، المصدر السابق، ص١٣٦.

(١٩) مقلد، المصدر السابق، ص١٧٥؛ النجم، نظرات، ص٣٤.

(٢٠) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢١) سيد محمد، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٢٢) سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٣٤، ١٤٦.

(٢٣) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية الموريتانية الإسلامية، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، (بلا ١٩٧٨)، ص٦٣؛

(٢٥) محمد إسماعيل محمد وميله: قضية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة ١٩٦١)، ص٧٧ ــ ٧٨.

(٢٦) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص٩٨ ــ ٩٩.

(٢٧) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص١٨٢ ــ ١٨٤.

(٢٨) سيد محمد، المصدر السابق، ص١٥٤ ــ ١٥٩.

(٢٩) النجم، نظرات، ص٣٥؛ المنظمة العربية، المصدر السابق، ص٣٥؛
سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٤٦ ــ ١٤٩؛ الهادي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣٠) النجم، نظرات، ص٣٦؛ المنظمة العربية، المصدر السابق، ص٦٤.

(٣١) فوليكوف، المصدر السابق، ص٤٤٢.

(٣٢) عبد الرحمن الورديغي: الخفايا السرية في المغرب المستقل من الاستقلال إلى وفاة محمد الخامس ١٩٥٥ ــ ١٩٦١، المطبعة الجديدة (الرباط ١٩٨٠)، ص١٥ ــ ١٨؛
محمد بن عزوز حكيم: السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، (الدار البيضاء ١٩٨١)، ص١٨١ فما بعدها.
السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص٩٩ ــ ١٠٠؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص١٦٠ ــ ١٦٦؛ الهادي، المصدر السابق، ٢٦٠ ــ ٦١.

(٣٣) سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٦٩ ــ ١٧٣، مقلد، المصدر السابق، ص١٧٧، ٢٤٥؛
محمد المصدر السابق، ص٨٥ ــ ٨٦؛
النجم، نظرات، ص٤٠؛
فتحية النبراوي: قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر،

منشأة المعارف (الإسكندرية ١٩٨٣)، ص٣٩٦.ط

(٣٤) سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٧٦ .

(٤٥) سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٧٧ .

(٣٦) من الجدير بالذكر أن صلاحيات المندوب السامي الفرنسي لم تقتصر على شؤون الخارجية والدفاع فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى مختلف مناحي الحياة بشكل أكد على بقاء الحضور الفرنسي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً. انظر: سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٣٧) سيد محمد، المصدر نفسه، ص١٨٣ ــ ١٨٤؛

المنظمة العربية، المصدر السابق، ص٦٦ .

(٣٨) محمد، المصدر السابق، ص٨٢ ــ ٨٣؛ النجم، نظرات، ص٣٧؛ الهادي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣٩) من أجل معرفة تفاصيل وضع القضية الموريتانية في جدول أعمال جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة أنظر: محمد،، المصدر السابق، ص٩٩ ــ ١٢٢ .

■■■

الفصل الرابع

الحركة الوطنية الليبية المسلحة

ـ الغزو الإيطالي لليبيا

ـ الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي

١ ـ معاهدة أوشي

٢ ـ الكفاح المسلح في طرابلس

٣ ـ الكفاح المسلح في برقة

٤ ـ مرحلة الهدنة.

ـ عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح.

ـ الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة.

ـ عهد المصالحة الفاشل

ـ احتلال مدينة الكفرة

ـ نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة

ـ الهوامش

ـ أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا:

شهد القرن التاسع عشر تنافساً استعمارياً أوروبياً على الوطن العربي بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وفي الفترة ذاتها كانت الدولة العثمانية قد ازدادت ضعفاً وعجزاً عن رد أطماع هذه الدول تجاه المناطق التابعة لها، وفيما أخذت سياسة الغزو والتوسع الفرنسي والبريطاني تشق طريقها تجاه الأقطار العربية في المغرب العربي وغيره من المناطق العربية، فقد (قلق) الطليان من هذا التنافس وقويت رغبتهم في أن يكونوا أحد أطراف الاستعمار وقبل أن يستكملوا وحدتهم. وكان اقتراح نابليون الثالث إمبراطور فرنسا أثناء اجتماعه في اريون مع ملك سردينيا عام ١٨٥٧ والذي قضى بـ((إعطاء)) جزء من ((طرابلس الغرب)) إلى حكومة سردينيا(١)، قد أيقظ الرغبة الاستعمارية لديهم وخاصة بعد أن استكملت إيطاليا وحدتها القومية عام ١٨٧٠ وأرادت أن تلعب دوراً في السياسة الدولية. وجاء احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وبريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ليثير مخاوفها أكثر، فتحفز الإيطاليون لفرض نفوذهم على ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر.

كان على إيطاليا وهي الدولة التي كانت غير محسوبة في عداد الدول الكبرى آنذاك أن تحصل على موافقة الدول الاستعمارية الأخرى لتنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا. وعلى ذلك فقد استطاعت في ميدان السياسة الدولية أن تحصل على مباركة وموافقة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا خلال الأعوام ١٨٩٨ ــ ١٩٠٤ بموجب اتفاقات مع هذه الدول ومن خلال إنتاج مبدأ ((do ut des)) الكلاسيكي والذي يعني ((إن تعطني أعطك)) والذي تستخدمه دبلوماسية الدول الكبرى الاستعمارية(٢)، استطاعت أن تضمن حرية العمل في ليبيا على طريق الاحتلال.

جرى التغلغل الإيطالي في ليبيا في عهد الوالي العثماني حافظ باشا، واتخذ شكل ما سمي ((التغلغل السلمي)). وقد تضمن هذا التغلغل مجموعة من

الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها حتى عام ١٩١١. فقد تزايد عدد الجالية الإيطالية في ليبيا حتى بلغ عام ١٩٠٠ حوالي (١١٠٠) شخص. ونفذ الإيطاليون سلسلة من المشروعات الاجتماعية والثقافية فأسسوا مستشفىً إيطاليا وعدداً من المدارس ومصلحة بريد إيطاليا وملجأ للأيتام بين عامي ١٩٠٠ ــ ١٩٠٣، كما أسسوا ((بنك روما)) عام ١٩٠٧ في مدينة طرابلس وامتدت فروع هذا البنك إلى مدينة بنغازي واثنتي عشرة مدينة أخرى بين ١٩٠٨- ١٩١١، وبذلوا من خلال البنك المذكور المساعي لشراء الأراضي من الأهالي بأضعاف قيمتها واتباع سياسة الإقراض والاستملاك في حالة العجز عن دفع القروض، كما سيطروا تدريجياً على صادرات ليبيا من الصوف والحبوب وعشب الحلفا وريش النعام، وأجروا محاولات للتنقيب عن المعادن. كما قامت القنصلية الإيطالية في كل من طرابلس وبنغازي بدورها في النشاط السياسي والدعاية لإيطاليا والتجسس على أحوال البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله. قدمت عام ١٩١١ بعثة عسكرية بدعوى أنها بعثة ((علمية)) تمكنت من وضع الخرائط والمصورات عن أحوال البلاد وطبيعتها الجغرافية(٣). وانتهزت إيطاليا فرصة إهمال حكومة الاتحاد والترقي العثمانية لليبيا(٤)، فأخذت تمهد الرأي العام الأوروبي عن طريق صحافتها لاحتلال ليبيا، وأوضحت مقالاتها أن واجب الإنسانية (كذا) أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة في البلاد (!!) بعد أن أخفقت الدولة العثمانية في ذلك. ونتيجة لهذه التعبئة الإعلامية هام الشعب الإيطالي حباً بليبيا، وأخذ نشيد طرابلس الجميلة (Tripolitania Belle) يتردد على السنة الإيطاليين(٥).

الغزو الإيطالي لليبيا:

أتمت إيطاليا استعداداتها العسكرية لغزو ليبيا أواخر عام ١٩١١، وبلغت القوات العسكرية المعدة للغزو (٣٤) ألف جندي، و٦٣٠٠ حصان، و١٠٥٠ عربة، و٤٨ مدفع ميدان، و٢٤ مدفعاً جبلياً، و١٤٥ سفينة حربية، و١١٤ قطعة بحرية أخرى، ضد القوات التركية العثمانية المكونة من (٥) آلاف جندي في طرابلس وألفين في برقة. واتخذت إيطاليا عذراً واهياً للعدوان على ليبيا، فقد استغلت الصحافة الإيطالية الرسمية اغتيال شخصين إيطاليين عام ١٩٠٨ مبرراً للحرب، وقامت بالتحريض على احتلال ليبيا وزعمت أن حياة الإيطاليين وأملاكهم معرضة للخطر، وعلى الرغم من الرد الاسترضائي للسلطات

العثمانية على الاحتجاجات الإيطالية، إلا أن إيطاليا قررت غزو البلاد(٦).

أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في ليبيا يوم ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ١٩١١. وحاولت حكومة الاتحاد والترقي التوسط لدى الدول الكبرى لوقف العدوان، لكن الدول تظاهرت بأنها على الحياد!! وقد استطاعت القوات الإيطالية وفي غضون شهر واحد احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنغازي ومناطق ساحلية أخرى. وفي الوقت نفسه، بدأت المقاومة الليبية بقيادة القوات العثمانية المتبقية وبإسناد للشعب وقواه الوطنية لمواجهة هذا الغزو.

الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي:

فجر العدوان الإيطالي على ليبيا حركة مقاومة عنيفة في كل من طرابلس وبرقة، وارتكز الدفاع الوطني على جهود المواطنين الليبيين مع بعض الدعم العثماني، وقاد المتطوعين في طرابلس الشيخ سليمان الباروني وفرحات بك، فيما قاد حركة المقاومة في برقة السيد أحمد الشريف زعيم الحركة السنوسية. وقد تعاون القادة الوطنيون مع الضباط العثمانيين الموجودين في ليبيا آنذاك ومنهم أنور باشا ومصطفى كامل وناظم بك، فضلاً عن الضباط العرب العاملين في القوات العثمانية ومنهم عزيز علي المصري، وقد تولى أنور باشا القيادة العامة بينما قاد عزيز علي المصري الدفاع في برقة، ومصطفى كمال في درنة، وناظم بك في طبرق، لكن الحكومة العثمانية سرعان ما أصدرت أوامرها إلى قائدها في طرابلس بإخلاء المدينة والقتال خارجها فقط ثم الانسحاب إلى الداخل، على أن هذا الوضع دفع القيادات الوطنية الليبية لتحمل تبعات المقاومة. وظهرت بطولات عربية استطاعت تأجيج حماس الجماهير وتنظيمها للقتال. ففي "الخمس" قاد حركة المقاومة بشر بك السعداوي، واتخذ "ساحل آل حامد" مركزاً له يرسل منه الدعوة إلى القبائل يحثهم على الجهاد. وفي طرابلس، وبعد انسحاب القوات العثمانية جنوباً إلى "العزيزية" واصل سليمان الباروني وفرحات بك قيادة المقاومة الوطنية فيها. فيما اتخذت حركة المقاومة في برقة شكلاً خطيراً، فقد استنفر زعيم السنوسية السيد أحمد الشريف أتباعه، فخرج من ضمن من خرج من القادة السيد عمر المختار على رأس قبيلة العبيد المنتسبة لزاوية القصور التي يرأسها، واشتبك مع الطليان عند "بنينة" حتى جاء أنور بك إلى معسكر القيادة العامة في درنة وعزيز علي المصري إلى بنغازي. وطلب السيد أحمد الشريف من كل عربي بلغ الرابعة

عشرة من عمره إلى الخامسة والستين الذهاب إلى ميـــدان القتـــال والخـــضوع لأوامر أنور بك بصفته نائب السلطان (٧).

وقد أجبرت المقاومة الوطنية الليبية قوات الاحتلال الإيطالي على الوقوف عند الساحل حتى نهاية عام ١٩١٢ على الرغم من قيام حكومة إيطاليا بتكثيـــف قواتها حتى بلغت نهاية تشرين الأول –أوكتوبر من العام نفسه (٩٠) ألفـــاً مـــن الجنود مزودين بمختلف الأعتدة الحديثة. ولم تقتصر دعوة الزعماء الـــوطنيين على طرد المحتلين فقط بل وعلى الحصول على الاســـتقلال التـــام لطـــرابلس وبرقة على الرغم من وجود القوات العثمانية المساندة لهم، ودلالة ذلـــك قيـــام السيد أحمد الشريف بتوجيه نداء في منتصف كانون الثاني –يناير ١٩١٢ حـــث فيه الطرابلسيين والبرقاويين على الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ككل وأعلن عزمه على النزول إلى الميدان على رأس قوة كبيرة من رجال المقاومـــة (٨)، فيما ظهرت الدعوة للاستقلال بعد معاهدة أوشي في إقليم طـــرابلس علـــى يـــد الشيخ سليمان الباروني.

١–معاهدة أوشي:

أدركت الدولة العثمانية في نهاية عام ١٩١٢ عجزها عـــن رد الأطمـــاع الإيطالية، ومن جهة أخرى كان للمشاكل التي واجهتها في البلقان أثرهـــا فـــي دخولها بمفاوضات مع إيطاليا للتوصل إلى حل يرضي الطرفين ويحفـــظ مـــاء وجهها أمام الليبيين خاصة. وعليه ففي ١٨ تـــشرين الأول –أكتـــوبر عقـــدت معاهدة أوشي (لوزان) والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليـــا و"منحها استقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً". وفي اليوم التالي نـــشرت إيطاليـــا بيانـــاً بفرض الحماية على ليبيا أكدت فيه بأنها قد خضعت خـــضوعاً تامـــاً للملكيـــة الإيطالية، وتعهدت!! فيه أيضاً بأنها "حالما يستتب لها الأمر في الـــبلاد فإنهـــا ستحضر إلى أهلها الحلاقين والقابلات وستنشئ في ليبيا المـــسارح والملاهـــي وستهيئ حفلات تأبينية مهيبة كلما مات لأحد الأعيان أو المشايخ" (٩)!!.

٢–الكفاح المسلح في طرابلس:

وقعت الدولة العثمانية مع إيطاليا معاهدة أوشي مـــن غيـــر أن تستـــشير الزعماء العرب في ليبيا، فلم يكن لهم رأي في المقررات التي تناولت مصيرهم على الرغم من أن المقاومة الليبية مع المتطوعين العرب والبالغ عـــددهم (١٦)

ألف متطوع، كانوا يقومون بعبء الدفاع الأكبر. وقد استغل الليبيون ما تضمنه الملحق الأول من معاهدة أوشي بشأن إعلان استقلال طرابلس وبرقة، فكلفوا في طرابلس الشيخ سليمان الباروني بتشكيل حكومة وإبلاغ الدول بذلك. وقد امتد سلطان حكومة الباروني على مناطق طرابلس الوسطى والجنوبية، وأكد الباروني عزمه على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال التام. وقد حاولت إيطاليا استمالته لكنه أبي وصمم على طرد الغاصب الأجنبي، لكن كفاحه لم يستمر طويلاً لتفوق القوات الإيطالية في العدة والعدد (١٠)، فلجأ نهاية عام ١٩١٣ إلى استانبول، لكنه عاد ثانية عام ١٩١٥ واستأنف الكفاح وظل كذلك إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي تشرين الثاني –نوفمبر ١٩١٨ عقد في (مسلاتة) اجتماعاً وطنياً أعلن على أثره، قيام الجمهورية الطرابلسية واختير أربعة أعضاء لتولي الأمر فيها (الباروني –السويحلي –بلخير –عبد الرحمن عزام) إذ لم يتفق المجتمعون على رئيس واحد للدولة، وقد وافقت إيطاليا اتباعاً لسياسة المسالمة آنذاك على الاعتراف بنظام الحكم الجديد في طرابلس وأن تحكم البلاد بالتعاون مع السلطان الوطنية في ظل القانون الأساسي لطرابلس والذي أصبح لها بموجبه برلمان خاص (١١)، وكان ذلك بموجب "صلح بن إدم" الموقع في ١٩ حزيران –يونيو ١٩١٩، ومع ذلك فقد بقيت معارضة الشعب للوجود الإيطالي ولسياسته في البلاد.

٣-الكفاح المسلح في برقة:

تصاعدت حركة المقاومة الليبية في إقليم برقة بقيادة السيد أحمد الشريف بعد توقيع معاهدة أوشي، وأكد الشريف على نزعة الاستقلال الوطني التي طرحها قبل توقيع معاهدة أوشي، كما أكد رفضه لهذه المعاهدة التي تعترف باحتلال إيطاليا للبلاد. ففي رسالة وجهها إلى أنور بك المقيم في معسكر الظهر الأحمر القريب من درنة ما يؤكد ذلك حين قال: (نحن والصلح على طرفي نقيض ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو كما أكد من جهة أخرى أن هذا التنازل من السلطان محمد الخامس والاعتراف في الملحق الأول بالاستقلال الداخلي للولاية، يعطيه حق الاستقلال بعيداً عن نفوذ أي من الدولتين، وقد عبر عن هذا الموقف "المستقل" بعد معاهدة أوشي بإصداراته التي كانت توقع بـ "خاتم الحكومة السنوسية" وكان شعار الحكومة "الجنة تحت ظلال السيوف"، كما أصدر منشوراً إلى أهالي البلاد أعلن

فيه "الجهاد" ضد القوات الإيطالية، وكرر دعوة المقاتلين ما بين سن ١٤ –٦٥ للذهاب إلى ميدان القتال مزودين بالمؤونة والسلاح لمواجهة قوات الاحتلال بعد أن وقع عبء الدفاع على عاتق أبناء البلاد بعد رحيل القوات العثمانية علم ١٩١٣ تنفيذاً لمعاهدة أوشي (١٢).

استمرت الحرب بين الحركة المقاومة الليبية وقوات الاحتلال الإيطالي، وظهر عدم تكافؤ القوتين فكان رجحان الكفة لصالح القوات الإيطالية التي نجحت في احتلال بنينة وبو مريم والأبيار وطوكرة وجردس العبيد وطليمة والمرج وسلطنة والشحات ومرسى سوسة وغيرها من المناطق في نيسان من عام ١٩١٣ حتى أوائل عام ١٩١٤. ومع غلبة القوات الإيطالية إلا أنها كانت تتكبد خسائر لا يستهان بها (١٣). وعلى الرغم من الانكسارات والتراجعات الأرضية التي منيت بها حركة المقاومة إلا أنها لم تسمح للقوات الإيطالية بالتقدم إلى داخل البلاد وإنما أوقفتها في الشريط الساحلي. والجدير بالإشارة إلى أنه كان للظروف الطبيعية التي ألمت بالبلاد في شتاء عام ١٩١٣ أثرها الكبير في التراجعات، فقد كان شتاء ذلك العام قاسياً أعقبه غزو الجراد مما تسبب في انتشار الأوبئة والمجاعات ثم الطاعون الذي ألحق الموت بالكثير من السكان، ومع ذلك فإن التصميم على المقاومة استمر (١٤).

جاء تصميم المقاومة الليبية في برقة على مواصلة القتال ضد الاستعمار الإيطالي باتخاذ الإجراءات العديدة على صعيد إعادة تنظيم القوات الوطنية التي بلغ عددها (٧) آلاف مقاتل إضافة إلى ألف من المتطوعين، واستقر رأي قادة المقاومة وعلى رأسهم السيد أحمد الشريف على الانتقال إلى منطقة (إمساعد) لتكون مقراً للقيادة الوطنية، وهذه المنطقة قريبة من الحدود المصرية، وقد كان ذلك قراراً صائباً "إن مصر تشكل عمقاً استراتيجياً لقوات أحمد الشريف بالرغم من الحماية البريطانية، فإذا ما هوجمت قوات المجاهدين انتقلوا إلى الأراضي المصرية فلا تجرؤ القوات الإيطالية على مطاردتهم داخل الأراضي المصرية..".

وقد فرض هذا الانتقال إلى (إمساعد) ظروفاً على ميزان القوى في المنطقة لأن أحمد الشريف بدأ بتشكيل جيش نظامي مدرب مستعد لخوض غمار حرب طويلة المدى ضد العدو الرئيس، مستنداً في ذلك إلى المساعدات التي كانت تصله من الوطن العربي ومصر خاصة، وجاء اندلاع الحرب العالمية الأولى ليجعل القوى المشاركة فيها تتسارع بل تتسابق لكسب ود السيد

أحمد الشريف إلى جانبها (١٥).

قاد التصميم الوطني على المقاومة لطرد المحتلين إلى إحراج موقف الإيطاليين، وقد اعترف الممثل الإيطالي في القاهرة للجنرال البريطاني في تموز –يوليو ١٩١٤ "إن الأمور تتفاقم في برقة.. وأن على الإيطاليين واحداً من حلين، إما احتلال البلد بكامله أو الاتفاق مع السنوسية بصورة أو بأخرى" (١٦).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد مال السيد أحمد الشريف إلى الدولة العثمانية حليفة ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وكان لذلك أسباب "موضوعية" على رأسها انتصار الألمان والعثمانيين في أوربا والبلقان، وتصاعد الثورات ضد بريطانيا في الهند وتململ شعوب الأفغان والسودان وزنجبار ضد الاستعمار، إضافة إلى أن السيد أحمد الشريف كان "يقدر" أن المصريين سيسارعون إلى الانضمام إلى جبهته ضد بريطانيا، وهذا ما حصل بالفعل حين انضمت قوات مصرية بقيادة محمد صالح حرب إليه مع بداية اندفاعه داخل مصر لمهاجمة بريطانيا في أوائل تشرين الثاني –نوفمبر ١٩١٥ (١٧). وفي ١١ كانون الأول –ديسمبر من العام نفسه استولى المهاجمون الليبيون وغيرهم على السلوم ثم مرسى مطروح، لكن ظهر عجزهم في الحصول على ما يحتاجونه من طعام ومؤن، وبدأ البريطانيون يضيقون الخناق عليهم فلم يلبثوا أن استردوا مرسى مطروح، وفي ٢٩ شباط –فبراير ١٩١٦، حصلت معركة فاصلة هزم فيها الليبيون واحتلت القوات البريطانية سيدي براني ثم استردوا السلوم في ١٤ آذار –مارس ١٩١٦، وانتقل السيد أحمد الشريف مع رفاقه إلى سيوه، وفي ٨ شباط– فبراير ١٩١٧ ضيق عليه البريطانيون الخناق فاضطر للهرب مع رفاقه إلى الجغبوب. وقد أدى "تورط" الشريف في هذه الحرب إلى خلاف مع ابن عمه إدريس السنوسي، وقد كان "رجلاً ذا روح دبلوماسية أكثر منها قتالية" وقد كان يميل إلى مصادقة بريطانيا، واضطر أحمد الشريف تحت ضغط القوات البريطانية التي هددت بمهاجمة الجغبوب إن بقي فيها إلى أن يغادرها إلى طرابلس الغرب ومنها نقلته غواصة ألمانية إلى استانبول ثم رحل عنها بعد ذلك ليستقر في الحجاز، وقد تم ذلك بعد أن تنازل لأدريس السنوسي عن القيادة السياسية والعسكرية مكتفياً بالزعامة الدينية (١٨). ومنذ عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٢٣ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية –الإيطالية اتسمت بطابع العمل الدبلوماسي.

٤-مرحلة الهدنة:

كانت إيطاليا في هذه الفترة قد أنهكتها الحرب، كما كانت تعاني من الاضطرابات الداخلية، ولذلك فقد كان يهمها أن تصل إلى اتفاق مع السنوسيين يكفل لها الهدوء في ليبيا، كما كانت بريطانيا حريصة على أن تصفي المشاكل على حدود مصر الغربية لتتمكن من نقل قواتها من هذه المنطقة إلى أماكن أخرى، وعليه فقد جرت اتصالات بين إدريس السنوسي والبريطانيين والطليان وبناء عليها تهيأ الجو للمفاوضات في "الزويتية" استمرت حتى أواخر عام ١٩١٦، ثم استؤنفت في أوائل عام ١٩١٧ في "عكرمة" بالقرب من طبرق، وانتهت بمعاهدة عكرمة التي وقعت في ١٤ نيسان -إبريل ١٩١٧ (١٩).

تتلخص بنود معاهدة عكرمة في الأمور التالية:

١-يقف البريطانيون عند النقط التي كانوا يحتلونها في نيسان -إبريل عام ١٩١٦، ويتعهدون بأن لا يجددوا مراكز عسكرية أبداً على أن يكون مثل هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً.

٢-اعترف الإيطاليون بالإمارة السنوسية للسيد إدريس على أن تشمل مدن جاول -أوجلة -الجغبوب -الكفرة.

٣-أخذت إيطاليا على نفسها عهداً بأن تبقي على المحاكم الشرعية وتولي علماء يوثق بهم أمر النظر في القضاء، وفي قضايا الأحوال الشخصية.

٤-قبلت إيطاليا أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي أبناء البلاد.

٥-قبلت إيطاليا أن تعيد الزوايا السنوسية والأراضي الخاصة بها وأن تعفى من الضرائب.

٦-تدفع الحكومة الإيطالية مرتبات المشايخ للزوايا التابعة لها على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الإيطالية وأهل البلاد حين الحاجة.

٧-تسمح إيطاليا بتبادل التجارة بين الداخل وثلاث من الموانئ وهي طبرق ودرنة وبنغازي على أن يشمل هذا بقية الموانئ عندما تتحسن الأحوال وتسمح بمثل هذا العمل.

٨-كما تم الاتفاق على تجريد السكان من السلاح في فترة أقصاها العام

وتحل المعسكرات السنوسية في تاريخ يحدد فيما بعد.

ولم يكن من الصعب الوصول إلى اتفاق بين السنوسيين والبريطانيين بعد ذلك، فقد قبل إدريس إعادة الأسرى جميعهم وتقرر استئناف العلاقات التجارية بطرق الساحل المصري، ولم يسمح بإقامة زوايا سنوسية في مصر، لكن الزكاة كانت تجمع من أتباع السنوسيين المقيمين فيها (٢٠).

إن التمعن في شروط المعاهدة يؤشر تراجعاً أولياً من قبل إدريس السنوسي أمام أطماع الإيطاليين في البلاد، لكن هذا التراجع لا يعني الموافقة الجماعية لقادة حركة المقاومة، وكان من أبرز مواقف الرفض لذلك تلك التي عبر عنها عمر المختار، فقد رفض فكرة المصالحة لأنها "كرست الوجود العسكري الإيطالي في ليبيا" وقال على لسان ممثليه "إنهم لا يقبلون بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية على أن يقتصر عملهم هنا على التجارة" وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط عسكري أو سياسي، مما يوحي أن حركة المقاومة الشعبية ترفض المساومة على مصالح الشعب والوطن وحقها في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، وعليه فإن إدريس السنوسي لا يعبر عن رأي الأغلبية. وقد تأكد موقف الرفض ثانية عام ١٩١٩ أثناء انعقاد الاجتماع الوطني في اجدابيا مقر الإمارة السنوسية (٢١).

إن مرحلة "العمل الدبلوماسي" استمرت بين الطرفين حتى عام ١٩٢٠ فيما ترك اتجاه الرفض الذي قاده عمر المختار أثره الواضح على طبيعة العلاقة بين الجانبين السنوسي والإيطالي، وتأكد ذلك من خلال العودة إلى فتح باب الحوار من جديد مع الإيطاليين لتحديد صيغة جديدة بين الطرفين. وعليه دخل إدريس السنوسي في مفاوضات مع الإيطاليين تم التوصل فيها إلى اتفاق "الرجمة" في ٢٥ تشرين الأول –أكتوبر ١٩٢٠.

وبموجب الاتفاق عدلت بعض بنود اتفاقية عكرمة لصالح الإدارة السنوسية، لكنها أكدت من جانب آخر على اقتصار الجيش السنوسي على ألف من الرجال، وعلى أن يقوم إدريس السنوسي بتصفية الأدوار (المعسكرات) السنوسية السبعة خلال ثمانية أشهر، إضافة إلى حل جميع المنظمات العسكرية والسياسية المتعلقة بها في المناطق الواقعة خارج حكومته (٢٢) ويبدو صحيحاً الرأي القائل بأن هذه الاتفاقية مع أنها اعترفت بأدريس السنوسي حاكماً مدنياً بالإضافة إلى زعامته الدينية، فإن إيطاليا لم تقصد بالطبع وضع السلطة بيده أو الاعتراف به سياسياً بعد منحه لقب (أمير)، بل أن الاتفاقية كانت محاولة من

إيطاليا لشراء الهدوء وصمت السنوسيين بما تقدمه من أموال فضلاً عن أن الاتفاقية تعني اعتراف الأمير السنوسي بفصل برقة عن طرابلس، ولذا كان قبوله لها موضع نقد الكثيرين (٢٣).

عورض البند الخاص بـ (حل المعسكرات) من قبل عمر المختار وكان يرأس قيادة اثنين منها. ولم تكن الغاية من هذا البند لتحقيق أغراض سياسية بحتة، بل كانت تتعدى ذلك إلى ممارسة النشاط والسيطرة على عرب الصحراء في المناطق الداخلية، ومن هنا يظهر جلياً، سبب رفض المختار تلك المحاولة، ويبدو أيضاً أن القبول بهذا البند معناه تفتيت القوة القتالية لحركة المقاومة، وإتاحة الفرصة للإيطاليين بتوجيه ضربة سريعة وسهلة واحتلال البلاد كاملة في حالة العودة إلى الأسلوب العسكري من قبل إيطاليا.

وعليه، فلم يجد السيد إدريس بديلاً سوى إطالة أمد المفاوضات متذرعاً بأن المحافظة على النظام في منطقته يتطلب الإبقاء على المعسكرات، وقد حاول الحاكم الإيطالي دي مارتينو حل الإشكال في ١١ تشرين الثاني –نوفمبر ١٩١٢، وذلك بتوقيع معاهدة أخرى عرفت بمعاهدة "بومريم" ونصت على وضع المعسكرين التابعين لعمر المختار مع ثلاثة معسكرات أخرى تحت إشراف ثنائي من قبل الضباط الإيطاليين والسنوسيين. وهذا يعني أيضاً سيطرة شبه مباشرة من قبل الإيطاليين على معسكرات المقاومة. ولما لم يتمكن اتجاه الرفض من معارضة هذا الإجراء الذي وافق عليه إدريس السنوسي، فقد استغل عمر المختار والقادة الآخرون هذا الشكل الجديد لتأكيد اتجاههم الرافض للوجود الإيطالي، فقد استخدموا المعسكرات المختلطة هذه لنشر الدعاية المناهضة للإيطاليين، أي العمل على إبقاء حالة التوتر قائمة بين المقاتل الوطني والجندي الإيطالي لتأكيد اتجاه الرفض ولكن بشكل غير مباشر.

وعليه فقد وجد الإيطاليون أنفسهم في موقع يستحيل معه تطبيق أي اتفاق وفرض النفوذ على البلاد، وهكذا وجدوا عمر المختار عائقاً عنيداً في طريق محاولتهم إيجاد نفوذ سياسي في ليبيا وبصورة خاصة في برقة، وكل هذا يعني بأن الفضل يعود إلى عمر المختار وغيره من القادة السنوسيين مثل صالح العوامي وخالد الحمري وآخرين في استمرار اتجاه الرفض للوجود الإيطالي (٢٤).

أما في جبهة طرابلس، فقد حاولت حكومة الجمهورية الطرابلسية الحصول

على مزيد من الحرية والاستقلال للبلاد بعيداً عن النفوذ الإيطالي، وعليه ففي ٢٠ تشرين الأول –أكتوبر ١٩٢٠ عقد مؤتمر غريان وتقرر فيه "أن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومات قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور بواسطة نوابها وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة" (٢٥)

وانتخب المؤتمر حكومة وطنية أطلق عليها اسم "هيئة الإصلاح المركزية" وانتخب أحمد المريض رئيساً لها وعبد الرحمن عزام مستشاراً، وكان من أعضائها محمد فرحات الزاوي ومختار كعبار وغيرهم. وخطا المؤتمر خطوة وطنية حينما قرر توحيد الكفاح الليبي وعرضوا على إدريس السنوسي زعامة طرابلس إلى جانب برقة وكان ذلك في اجتماع عقد في "سرت" في كانون الأول –ديسمبر ١٩٢١، ووقع الطرفان ميثاقاً للتعاون والكفاح من اثنتي عشرة نقطة، ثم كانت الخطوة الأخرى بالعمل من أجل الوحدة الوطنية سياسياً وعهدوا بالبيعة لأدريس السنوسي ليكون رئيساً للبلاد كاملة (٢٦). وفي اجتماع اجدابيا المنعقد في تشرين الثاني –نوفمبر ١٩٢٢ قبل إدريس البيعة. والجدير بالإشارة هنا هو الموقف البارز للمجاهد عمر المختار من قضية الوحدة الوطنية، فقد كان إلى جانب آخرين مصممين على الوحدة الوطنية، وقام بدعاية واسعة النطاق في عدة مناطق من برقة للعمل من أجل تحقيقها لأن هؤلاء كانوا "يدركون موقف إدريس إلا أنهم كانوا لا يرغبون بوضع شائبة على السنوسية من خلال السيد إدريس السنوسي" (٢٧).

وفي أواخر أيلول –سبتمبر ١٩٢٣ قضى الإيطاليون على آخر محاولة للمقاومة على إقليم طرابلس وأخرج قادة المقاومة من البلاد بعد جهاد دام أكثر من اثني عشر عاماً، فمنهم من لجأ إلى مصر وسوريا ولبنان أو إلى تونس، ومنهم من آثر البقاء لمقاومة الإيطاليين فانسحبوا إلى فزان وبرقة واشتركوا في المقاومة إلى قادها المجاهد عمر المختار (٢٨)، بعد أن استلم القيادة الفعلية لحركة المقاومة بعد رحيل إدريس السنوسي إلى مصر في العام نفسه.

والجدير بالذكر أن الكفاح في ليبيا وجد صداه العربي يشكل عام، وتلقى الدعم المادي والمعنوي من أشقائه القريبين في مصر وتونس، وكان للشعب التونسي دوره البارز في المساندة البشرية والتسليحية والمؤنية في الوقوف إلى

جانب الكفاح الليبي منذ بداية الاحتلال عام ١٩١١، على الرغم من الخـــضوع للاستعمار الفرنسي.

عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح:

تعتبر هذه المرحلة وهي الأخيرة في الكفاح الشعبي في ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي من أهم مراحل الكفاح الوطني، ويمكن أن يطلق عليها بحق المرحلـــة الملحمية حيث تجلت لدى الشعب، وبشكل أكبر، روح التضحية والفداء والبـــذل والتصميم على الحرية والاستقلال الوطني رغم الحـــصار والتـــضييق ورغـــم تصاعد الهجمة الاستعمارية الإيطالية في الطريق الذي بدأته في إبادة وتـــشريد الشعب. وقد تركزت قيادة حركة المقاومة بيد المجاهد الكبير عمر المختار، كما تميزت هذه المرحلة من خلال اتباع المختار أسلوباً قتالياً جديـــداً بعيـــداً عـــن الحرب النظامية، وهو أسلوب حرب الكمائن (العصابات).

استلم عمر المختار قيادة حركة المقاومة بصفة (النائب العام) بعد رحيـــل إدريس السنوسي إلى مصر. وقد لاقى قبول إدريس لـــ (البيعة) لترؤس الـــبلاد في تشرين الثاني –نوفمبر ١٩٢٢ معارضة إيطالية، غير أنه رفـــض التراجـــع عن ذلك لكنه لم يدعم ذلك بفعل مقاوم، أي العودة ثانية لحمل السلاح ومواجهة المحتلين، فسافر في كانون الأول –ديسمبر ١٩٢٢ إلى مصر "بحجة مرضـــية" ولم يرجع، ووقع في خطأ ستراتيجي كبير لأنه لم يستغل الإمكانـــات البـــشرية القتالية والمساحة الأرضية التي توفرت لديه من خلال البيعة. وبعد رحيله عهد بالقيادة العامة للمجاهد عمر المختار، فيما قام شقيقه الرضا نائباً عنه في الأمور الدينية والعائلية. وقد كان رحيله في وقت تصاعدت فيـــه الأطمـــاع الإيطاليـــة بوصول الفاشية إلى الحكم. وجاء رحيله فشلاً غير معلن لاجتماع إجدابيا.

كان عام ١٩٢٢ بداية الحد الفاصل بين فترة الهدنة وضـــراوة الاكتـــساح الإيطالي للمنطقة بكاملها، وبدأت المرحلة بنقض حكومة موســـوليني الفاشـــية للتعهدات التي قطعتها الحكومة الإيطالية السابقة مع قادة المقاومة في ليبيا. ففي آذار –مارس ١٩٢٣ أعلن حاكم ليبيا الإيطالي الجنرال بونجيوفاني "إن جميـــعٍ الاتفاقات التي عقدتها الحكومة معٍ السنوسيين هي باطلة وملغاة" فكان ذلك إيذانا ببدء الحرب من جديد، فكانت حرباً لا هوداة فيها (٢٩).

تبنت إيطاليا الفاشية في هذه المرحلة سياسة (القبضة الحديديـــة) فأعلنـــت الأحكام العرفية وحلت المعسكرات المختلطة في مـــراوة وســـلطنة والمخيلـــي

والابيار وتكنس وعكرمة.

وباشرت حملات الإبادة الجماعية ضد الأهالي بادئة بمدينة أجدابيا مقر الحكومة السنوسية حيث هاجمتها في ٨ آذار –مارس ١٩٢٣ وسحقت من وجدته فيها، ثم أعملت القتل والتشريد في المدن الساحلية، درنة، طبرق، بنغازي. ومنذ ذلك الوقت تصاعدت عمليات التعبئة الوطنية الشاملة التي بدأها عمر المختار، فعقد اجتماعاً مطولاً مع قبائل السعدي والجبارنة والحرابي، تدارس معهم الأوضاع الناشئة عن شراسة الهجمة الإيطالية وتخلي إدريس السنوسي عن البلاد. واستقر الرأي في النهاية على ضرورة مواصلة القتال واعتماد تكتيك حرب العصابات لمواجهة القوات المحتلة (٣٠).

وتم خلال الاجتماع اتخاذ الإجراءات التالية:

١-تأمين إسناد اقتصادي مادي متين للكفاح، حيث أعد المختار ترتيبات كاملة لجمع ضريبة العشر من كل السكان وبرمج الإنفاق لكل ما يجمع.

٢-أبدى اهتماماً بتجهيز المقاومة من الأسلحة والذخيرة والملابس ومواد أخرى كانت ترسل من مصر وتوزيعها بشكل عادل وكامل على جميع قواته.

٣-قسم المقاومة إلى مجاميع بأعداد تتراوح ما بين ١٠٠ –٣٠٠ مقاتل من الرجال الأشداء، يرأسهم قائد ثانوي وموظف للقضايا المدنية وقاض للمسائل الدينية والشرعية مع ضابط ميرة وضباط آخرين للواجبات العامة.

٤-عمل على تأمين خدمات استخبارية كافية بحيث أصبح قادراً على تأمين "عين" أو مخبر في كل مركز إيطالي لكي يكون على بينة من نواياهم وتحركاتهم (٣١).

إن هذا التنظيم الدقيق لحركة المقاومة والإشراف المباشر من قبل عمر المختار على كل صغيرة وكبيرة، والأسلوب القتالي المتبع (حرب الكمائن) اكسب حركة المقاومة قدرة على دوام المواجه وشل معنويات القوات الإيطالية، وفعلاً وكما يقول فيكو، كان عمر المختار "رجل الجبل" هو الوريث الحقيقي للسيد أحمد الشريف أكثر من إدريس السنوسي (٣٢).

أصبح عمر المختار "نقطة الارتكاز" لحركة المقاومة المسلحة وخاصة بعد

أن تمكنت القوات الإيطالية من إنهاء المقاومة في طرابلس في أيلول –سبتمبر ١٩٢٣. وساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي من خلال الإصرار على مواصلة الكفاح، واتضح هذا الاتجاه الوطني بشكل أكبر عندما زار المختار مصر (١٩٢٣) للقاء إدريس ليسأله متى العودة؟ لكنه (لم يحظ بجواب حاسم) بل دعاه إدريس للاستقرار في مصر وترك الجبل الأخضر، رد عليه بالقول "لن أبرح الجبل الأخضر مدة حياتي ولن يستريح الطليان فيه حتى يواروا لحيتي التراب"، "ما الفائدة من العيش مهاجراً ذليلاً، يجب أن أعود لأموت وأؤدي بذلك آخر حق علي لله ولبلادي" (٣٣).

ويتأكد موقفه الكفاحي أيضاً عندما اجتمع به مشايخ قبيلته من الذين رحلوا إلى مصر، وهو في طريق عودته إلى برقة والذين حاولوا أن يثنوه عن عزمه على مواصلة الكفاح بدعوى كبر سنه، فكان جوابه قاطعاً فاصلاً وقال لمحدثيه "إن كل من يقول لي هذا الكلام لا يريد خيراً لي لأن ما أسير فيه هو طريق خير لا ينبغي لأحد أن ينهاني عن سلوكها وكل من يحاول ذلك فهو عدو لي" (٣٤).

وهكذا ساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي والاستمرار بالكفاح حتى النهاية، لكن المختار مع ذلك ومن خلال الوعي العميق بطبيعة هذه الحرب ومدى حاجة المقاومة للدعم، لم يقطع علاقته نهائياً بإدريس السنوسي، وقد عرف عنه احترامه للعائلة السنوسية، فاستفاد من وجود إدريس وغيره من القادة السنوسيين في مصر لدعم حركة المقاومة. من جهة أخرى أشارت بعض المصادر ومن خلال ما كشف من وثائق جديدة تتعلق بحركة المقاومة الليبية إلى أن السيد أحمد الشريف بقي على صلة بحركة المقاومة، موجهاً لها من الخارج وخاصة بعد استقراره في الحجاز (٣٥) ومهما يكن من أمر فإن الاتجاه الذي اختطه عمر المختار من قبل هو الذي ساد خلال هذه المرحلة، وتعمق أكثر من خلال حث السيد أحمد الشريف على مواصلة الكفاح.

اجتمع عمر المختار بعد الهجوم الإيطالي على اجدابيا مع القيادات العسكرية للتداول في استراتيجية الكفاح ضد القوات الإيطالية، وتمخض الاجتماع عن الأمور التالية:

١-يستمر عمر المختار في الجبل الأخضر ويتخذه قاعدة له وينشئ داخله مراكز لتدريب المتطوعين.

٢-يرابط الشيخ صالح الأطيوش (أحد قادة المقاومة) في البريقة ويتخذها

قاعدة لمقاومة الإيطاليين.

٣-تؤسس ثلاثة مراكز عسكرية أمام درنة وفي شماسا داخل الجبل الأخضر وفي الحرجة.

وجاء هذا التوزيع لكي يعزز وجود المقاومة في مناطق واسعة من برقة ليتمكنوا من إشغال القوات الإيطالية بشكل أكبر من خلال أسلوب حرب العصابات. وكان اختيار عمر المختار للجبل الأخضر ليكون قاعدة لحركة المقاومة قد دلل على رؤيا عسكرية صائبة في اختيار المواقع الستراتيجية في مثل هذه الحرب، ذلك أن الجبل الأخضر بغاباته الكثيفة ووديانه وتعرجاته وتوفر المياه فيه، إضافة إلى توفر العنصر البشري والمواد الغذائية، كان أصلح المناطق لحرب الكمائن (العصابات) في حين كانت المناطق الداخلية الجغبوب -اوجلة -جالو -الكفرة، مناطق دفاع في العمق، وقد اعترف الجنرال غرازياني في مذكراته بصواب هذا الاختيار للجبل الأخضر وأكد "صعوبة الوصول إليه - إلى عمر المختار -لتنفيذ العمليات العسكرية" ومراقبة المقاومة والجماهير على السواء (٣٦).

قسم المجاهد عمر المختار حركة المقاومة على عدة أدوار -معسكرات - في عام ١٩٢٤، وقد نظم المقاومة حسب القبائل فجعل لكل قبيلة فرقة باسمها، يساعدها عدد من الإخوان وعلى رأس كل فرقة قائد، وكان المفضل أن يكون قائد الفرقة من أفراد القبيلة لكي يتسنى له ضبط أفرادها بشكل أفضل. ويبدو أيضاً أن هذا التقسيم (القبلي) كان الهدف منه خلق حالة التنافس بين الفرق المقاتلة لكي تبقى حالة التوتر والاستعداد العالي قائمة بشكل أكبر. وتختلف هذه الأدوار من حيث عدد مقاتليها ومن حيث توزيعهم على المناطق وهذه الأدوار هي:

١- دور العبيد، ويتكون من (٨٠٠) مقاتل، وتقع مخيماتهم قرب (بوقال) تحيط بها غابات كثيفة وتمتلك حركة المقاومة في هذا الدور (١٥٠٠) بندقية.

٢- دور البراعصة، ويتكون من (٤٥٠) مقاتلاً يضم إليهم عند الحاجة (٦٠٠) مقاتل متخصصون للدفاع عن المخيمات باعتبارهم مسالمين وينضمون عند الحاجة إلى صفوف المقاومة معززين للدور -المعسكر -عند الهجوم عليه.

٣- فرقة الحاسة، وتتكون من ١٥٠ مقاتلاً .

٤- دورية مستقلة (دراسة) تتكون من (١٥٠) مقاتلاً أيضاً.

٥- دور العواقير ومركزه مدينة الشعفة، ولم يعرف عدده بالضبط فهو من أكبر الأدوار المقاتلة وحدوده من (الحمدة) شرقاً إلى سيدي سلطان غرباً.

وكل هذه التنظيمات من وضع المجاهد عمر المختار الذي يعتبر كما يعترف غرازياني (محيي ومرتب الثروة ضد حركتنا وقواتنا) (٣٧).

تصاعدت حركة المقاومة المسلحة في برقة من جديد يساندها الشعب بكل فئاته في الجبل الأخضر وبقية المناطق من ليبيا. وحرص المقاتلون الوطنيون على عدم الدخول مع الإيطاليين في معركة مما أشعر القوات الإيطالية وهي تقاتل في كل مكان، أنها تقاتل شعباً بأسره وليس جيشاً. وقد عبر القائد الإيطالي تيروزي (حاكم برقة عام ١٩٢٧) عن ذلك بقوله:

"إننا نحارب عدواً ليس له شكل متماسك مما جعلنا على أهبة الدفاع باستمرار، وكأن الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في مكان وغداً على بعد خمسين كيلو متر منه، واليوم الذي يليه على بعد مائلة متر وهكذا، ولذلك فإن خمسة أو عشرة آلاف من جنودنا غير كافين ضد مائتين أو خمسمائة من الثوار" الذين كانوا يهجمون في الليل عادة ويفاجئون عدوهم الإيطالي في أرض وعرة يعرفون مسالكها كل المعرفة (٣٨).

وخلال الفترة (١٩٢٤ -١٩٢٥) وقعت عدة معارك بين الطرفين أشهرها معركة الرحيبة وعين المطمورة وكرمة التي قال فيها المختار "بأننا وجدنا في ميدان القتال ما ينيف عن (٥٠٠) قتيل من العدو بينهم ماجور وثلاثة ضباط)". واستمرت حركة المقاومة تأخذ امتداداتها الأفقية بكل المناطق حيث انتشرت المجاميع القتالية من الجبهة الغربية في سرت شمالاً إلى فزان جنوباً وإلى جالو شرقاً وشغلت قسماً كبيراً من الجيش الإيطالي الذي راح يصعد حملاته ضدها وضد الشعب عموما. فقد لجأت القوات الإيطالية في هذه المرحلة من الحرب إلى أعمال الإبادة والتقتيل والتنكيل وحرق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها واستخدمت في ذلك الطائرات أيضاً، كما تمكنت من احتلال العديد من المدن الصغيرة والمتفرقة سواء في الجبل الأخضر أم في جارق وغيرها من المناطق، لكن سلطتهم ظلت لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها

الجند، أي أن سلطتهم ظلت لا تتعدى المدن الساحلية بعيداً عن الداخل (٣٩) مما يؤكد قدرة المقاومة الوطنية والشعب من ورائها على مواجهة قوات الاحتلال البريطاني، وأنهم بعد ثلاثة عشر عاماً من الغزو الإيطالي ما زالوا يمتلكون القدرة على المواجهة والكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني.

الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة:

في نهاية عام ١٩٢٥ غير الإيطاليون استراتيجيتهم العسكرية في الصراع مع حركة المقاومة الليبية، فقد توهموا أن صمود المقاتل العربي الليبي واستماتته في الدفاع عن أرضه وحريته يعودان إلى المتوفر لديه من الإمكانات القتالية والمؤنية من الخطوط الخلفية في عمق البلاد (الجغبوب، جالو، الكفرة). وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي إلا أن الأحداث فيما بعد أكدت أن جذوة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني بقيت مشتعلة في نفوس الشعب وحركة المقاومة رغم كل محاولات التطويق التي مارستها القوات الإيطالية تجاهها.

وعليه فقد حشد الإيطاليون قوة عسكرية كبيرة لاحتلال الجغبوب (*) تتألف من ألفين من الجنود وفصائل من السيارات المصفحة المسلحة بالمدافع والرشاشات بلغ عددها ثمانين سيارة إضافة إلى (٣٥٠) سيارة أخرى لنقل المؤن والمهمات، كما شاركت (١٢) طائرة لمساندة الحملة (٤٠).

كانت مدينة الجغبوب أكبر الواحات الخلفية عدة وعدداً وهي تشكل منطقة دفاع رئيسية في العمق، ولما كانت الجغبوب خاضعة اسمياً للحكومة المصرية، فقد استطاع الإيطاليون عن طريق لندن إقناع الملك فؤاد بالتنازل عنها، وكان عليها يومذاك صفي الدين السنوسي، وكان يملك عدداً من المدافع والبنادق، لكنه سلمها لهم بدون مقاومة في ٨ شباط –فبراير –١٩٢٦، وقيل بإيعاز من إدريس السنوسي في وقت كان بإمكانه أن يبدد الإيطاليين في قلب الصحراء، فكان تسليمها أمضى سلاح استخدموه في قتل السيد عمر وأكبر معين على سد الحدود المصرية في وجه المجاهدين والتي كانت أعظم مورد لرزقهم (٤١)، وكان عمر المختار يومذاك محاصراً في قواعده في الجبل الأخضر، وقد حاول كسر طوق الحصار وإرسال مجموعات من قواته لصد القوات الإيطالية لكنه لم يفلح، مما جعله يضع قواته في حالة تهيؤ للدفاع عن مراكزها وخاصة معسكرات البراعصة والحاسة والعبيد نظراً لتحرك القوات الإيطالية وتهديدها

لها (٤٢).

أدت حالة الحصار الإيطالي لقواعد المقاومة في الجبل الأخضر إلى النقص في المال والعتاد والمؤن مما أدى إلى ذهاب المجاهد عمر المختار إلى مدينة جالو ولقاء السيد الرضا الذي ينوب عن أخيه إدريس في حكمها إضافة إلى أوجلة والكفرة وغيرها من المناطق الداخلية. وقد شكا له المختار حالة المجاهدين ورجاه أن يعطيهم شيئاً من المال الذي كان يجمعه باسمهم، فأبى وألح عليه المختار لكن عبثاً ذهبت محاولته وأخيراً رجاه أن يشتري لرجال المقاومة بعض جلود الإبل ليستعملوها نعالاً يتقون به حفا الجبل الأخضر فكان "كنافخ في الرماد" ورجع المختار إلى جبله. بعد ذلك استطاعت إيطاليا استمالة الرضا إلى جانبها حين وعدته بالراحة والاستقرار والأموال، ثم خذلوه ونفوه إلى روما بعد ذلك، فيما التحق ابنه الحسن بالسيد عمر المختار في الجبل الأخضر، فأكرمه في حين بقي ابنه الآخر، الصديق، حاكماً على جالو (٤٣).

استمرت القوات الإيطالية في تنفيذ استراتيجيتها بعد احتلال الجغبوب، وبدأت منذ تعيين حاكم جديد لبرقة عام ١٩٢٧، وهو الجنرال تيروزي لإكمال مخطط التطويق واحتلال الأماكن الداخلية فاستطاعت احتلال "مسوس" في ١٦ آذار –مارس ١٩٢٧ ثم "ساونو" بعد يومين وأخيراً "جوف المطر في ٢٧ منه، وفي ٢٧ –٢٨ نيسان –إبريل ١٩٢٧ هزموا المجاهدين في معركة "قبر الظاهر" فيما استمرت المعارك بين الفريقين في الجبل الأخضر في منطقة "وادي الكهوف من ٢ –١١ أيار –مايو – كما استطاعت في أيلول –سبتمبر –احتلال المناطق الغربية والتي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة بنغازي (٤٤)، وتقدمت نحو الداخل لاحتلال مدينتي جالوا وأوجلة، ووصلت منطقة "زلة" واحتلتها في ٢٢ شباط –فبراير –١٩٢٨ بعد أن أبدت المقاومة فيها من الشجاعة والصمود الشيء الكثير واضطر المجاهدون بعدها إلى التقهقر بعد أن نفذت "خراطيشهم"، وبينما كانت الحرب دائرة في "زلة" كانت التدابير العسكرية تتخذ للتقدم لاحتلال أوجلة وجالو، فتحرك الجيش الإيطالي من "الحسيات" بقيادة الكولونيل مزتي، واستطاع احتلال أوجلة في ٢٣ شباط –فبراير –وجالو يوم ٢٥ منه، ومرادة في ١٨ آذار –مارس –١٩٢٨، وبذلك استطاع الإيطاليون عزل المجاهدين في الجبل الأخضر عن مصر من الناحية الشرقية وعن مراكز السنوسية الجنوبية في فزان والكفرة (٤٥).

كان احتلال أوجلة وجالو شديد الوقع على النفوس لأنهما المنفذ الوحيد إلى

الصحراء بعد الجغبوب، لكن بقاء الكفرة عزز من صمود المقاومة، كما كان لرباطة الجأش وحسن القيادة اللذين اتصف بهما عمر المختار أثرهما الكبيران في إبقاء معنويات المقاتلين عالية بحيث أن حركة المقاومة هاجمت أسوار درنة وما حولها في الفترة ذاتها. كما استطاع عمر المختار أن يبيد قوة إيطالية أرادت مهاجمة قافلة من البراعصة خرجت من السلوم محملة بالعتاد قاصدة الجبل الأخضر في حزيران –يونيو –١٩٢٨. وعليه أوضح عمر المختار للإيطاليين أن الوصول إليه كما اعترف غرازياني "لا يزال من الرموز التي لم يهتدوا إلى حلها" وأضاف بأن الجبل الأخضر كان "مشكلة" الإيطاليين حيث يوجد عمر المختار متحدياً جبروتهم، ويؤكد من جهة أخرى بأن المختار رغم الضغوط التي تعرض لها عامي ١٩٢٧ –١٩٢٨، "فما زال قائماً بسلاحه في وجهنا" (٤٦). ومع نهاية عام ١٩٢٨ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية الإيطالية بعد أن وحدت إيطاليا إقليمي ليبيا (برقة وطرابلس) تحت قيادة حاكم واحد هو الجنرال بادوليو.

عهد المصالحة الفاشل:

بدأت في نهاية عام ١٩٢٨، العلاقات بين قيادة الحركة الوطنية الليبية والقيادة العسكرية الإيطالية تأخذ مساراً آخر. فقد أيقن الإيطاليون أن الطريق العسكري لفرض نفوذهم على البلاد لا يزال متعثراً رغم قدرتهم على احتلال العديد من المناطق الداخلية وتضييق الحصار على حركة المقاومة في الجبل الأخضر. ويمكن القول إن عهد المصالحة لحل النزاع بين الطرفين عن طريق المفاوضات كان مسألة ضرورية لحركة المقاومة أيضاً لكي تتمكن من تنظيم قواها من جديد وتؤمن توريد أسلحة ومؤن من المناطق التي لا زالت غير خاضعة للاحتلال الإيطالي وخاصة مدينة الكفرة. وكان ذلك مسألة ضرورية لها إذا علمنا أن تضحيات المقاومة في الأفراد، لعام ١٩٢٧ فقط، بلغت (١٢٩٦) شهيداً ومن الماشية (٣٠٤٠٠) رأس، ولعام ١٩٢٨، (٢٨٠) مقاتلاً إضافة إلى (٢٦٨٦٦) رأساً من الماشية، ولعام ١٩٢٩، (٨٠٠) مقاتل إضافة إلى (٢٠٠٠) رأس من الماشية، ولا يدخل في عداد ذلك الشهداء الذين أزهقت أرواحهم في غير ساحات القتال (٤٧).

ومن جانب آخر، أراد الطليان الدخول في المفاوضات لعقد الصلح

والوصول إلى تسوية بدون خسائر مادية تضمن لهم تحقيق أطماعهم، وعلى هذا، فقد أوعز الجنرال بادوليو إلى الحاكم العسكري الإيطالي في المرج، بأن يتصل بالمجاهد عمر المختار ويباحثه في عقد اتفاق ينهي الخلاف بينهما. وفي ٢٠ نيسان –أبريل –١٩٢٩ دارت مفاوضات أولية بين الجانبين، وخير المندوبون الإيطاليون السيد عمر المختار بين أمور ثلاثة، إما الذهاب إلى الحجاز أو إلى مصر أو البقاء في برقة، فإذا رضي البقاء فيها تخصص له الحكومة مرتباً ضخماً وتعامله بكل احترام، ومعنى ذلك قتل حركة المقاومة باستمالة قائدها. لكن المختار رفض كل هذا وأكد بأنه ليس من الطراز الطامع في الدنيا، المتهالك على أعراضها (٤٨).

واستؤنفت المفاوضات ثانية وثالثة ثم قدم المختار شروط الصلح التي تفاوض مع بادوليو على بنودها، وهي:

١–[أن يحضر مندوب من طرف الحكومة المصرية ومندوب من طرف الحكومة التونسية ليشهدوا الشروط التي نتفق عليها ويكون ناقض العهد منا مسؤولاً أمام العالم بشهادتهما.

٢–لا تتدخل الحكومة الإيطالية بأمور ديننا، كما لنا الحق في تأديب كل من يخرج عن الدين او يهزأ بتعاليمه او يتهاون في ا لقيام بواجباته.

٣–أن تكون اللغة العربية معترفاً بها رسمياً في دوائر الحكومة الإيطالية.

٤–أن يكون الموظفون من الوطنيين والإيطاليين.

٥–أن تفتح مدارس خاصة يدرس فيها التوحيد والتفسير والحديث وسائر علوم الدين.

٦–أن تفتح مدارس لتعليم اللغة العربية والإيطالية على السواء، وإلا يحرم الوطنيون من التعليم العالي، ويلغى القانون الذي وضعتموه سنة ١٩٢٣ والذي ينص على منع الوطنيين من دخول المدارس العالية، كما يلغى القانون الذي وضعتموه في السنة نفسها بعدم المساواة في الحقوق بين الوطني والإيطالي.

٧–أن تكون إدارة الأوقاف تحت تصرف هيئة مسلمة بإشراف رئيس مسلم ويكون لها نظار مسلمون.

٨–أن تعيد الحكومة الإيطالية جميع الأملاك التي اغتصبتها من الأهالي.

٩–أن يكون للأمة رئيس تختاره بنفسها، ويكون لهذا الرئيس مجلس من

كبار الأمة لـــه حق الإشراف على مصالحها، كما يكـــون للقاضـــي القول الفصل في الوطنيين.

١٠-أن نكون أحراراً في حمل السلاح على اختلاف أنواعه، كما يكون لنا الحق في جلبه من الخارج إذا امتنعت الحكومة الإيطالية عن بيعـــه لنا]. وقد تسلم موفد القيادة العسكرية الإيطاليـــة، سيـــشلياني، هـــذه الشروط ووعد بأن يعرضها على الجنرال بادوليو ويوافي السيد عمر المختار بما يتم في أقرب وقت ممكن، وعلى هذا انتهت المفاوضات (٤٩).

يلاحظ من شروط السيد عمر المختار عدم وجود تأكيد واضح على إنهـــاء الاحتلال الإيطالي للبلاد كما كان موقفه في السابق، لكن جوهر هذه الـــشروط يؤشر نوعاً من "الاستقلالية" في الشؤون الوطنية في الـــداخل، وتقتـــرب مـــن الاستقلال الكامل فيما يتعلق بالشؤون الخارجية "البند العاشر"، ويبدو أن وضـــع حركة المقاومة في تلك الفترة التي أحكم فيها الإيطاليون الحصار عليها من كل ناحية أملى عليه اتخاذ هذا الموقف كمرحلة أولى على طريق الاستقلال الكامل وإنهاء الوجود الاستعماري، وللدلالة على ذلك قام المختار بمقاومة أي ســـلوك يدعو إلى حل المقاومة، واتخذ الإجراءات الكفيلة ببقائها قوية متماســـكة، لأنـــه كان يدرك طبيعة النوايا الاستعمارية لإيطاليا، وكان التأكيد على التمسك باللغـــة العربية والدين الإسلامي بمثابة الدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية ضد محاولات "الطلينة" والعدوان على الهوية، كما فعل الفرنسيون في باقي أقطـــار المغرب العربي.

في هذه الفترة انشق الحسن بن الرضا عن عمر المختار، فقـــد اســـتخدمه الطليان بوقا ليفتت شمل المقاومة بدعوته إلى الانفضاض عن المجاهـــد عمـــر المختار، ويذكر المجاهدين بـــ "الهناء"!! و"الراحة" إن هم اســـتجابوا (٥٠)..!! وقد رفض المختار هذا السلوك البعيد عن المصلحة الوطنية وتمـــسك بـــأن لا يخضع للسلطة الإيطالية، وبدأ في جباية الزكاة ليواجه المصروفات العامة لقادته خوفاً من أن تتسرب إلى دوريات الحسن بن الرضا التي تتمتع بكل الإمكانـــات الحكومية (٥١)، حيث كان الطليان يقدمون التسهيلات المادية والغذائيـــة لـــدور (معسكر) الحسن الذي اتخذ مقره في غوط الجبل قرب مرادة، وأخذت القـــوات الإيطالية تصرف على هذا الدور وضباطه المرتبات، وتقدم لهم المؤن كالـــدقيق والسكر والرز، لذا أطلق عليه المجاهـــدون، دور الـــدقيق مـــن بـــاب التنـــدر

والسخرية (٥٢)، ولم يكتف بجباية الزكاة، بل عمل على شرخ صفوف الحسن، حيث اعترف غرازياني بأن المختار استطاع أن يدس أتباعه بين صفوف أتباع الحسن واستطاع هؤلاء إبعاد إخوانهم في حركة المقاومة عن التبعية للحسن، وقد أدى ذلك إلى تضاؤل سلطة الحسن "من جراء تأثيرات عمر المختار على النفوس" فانشق عدد من رجال المقاومة عنه (٥٣)، وارتموا في أحضان الوطنية التي كانت تنتظر رد الطليان على شروط الهدنة.

وأخيراً، وبعد ٦ أو ٧ شهور من الانتظار على رد الجواب من قبل سيشلياني في آخر اجتماع معه في "سيدي رويفع" هاجمت الطائرات الإيطالية مواقع المقاومة، فكان ذلك جواباً صريحاً من قبل الإيطاليين، وألقت الطائرات عليهم مقذوفاتها، واستطاعت المقاومة إسقاط واحدة منها. وكان ذلك عودة من قبل الإيطاليين إلى الأسلوب العسكري، لقمع المقاومة، وفي الوقت نفسه عودة إلى الكفاح المسلح ثانية من جانب الحركة الوطنية. وقد أيقن قادة الحركة وعلى رأسهم السيد عمر المختار أن عقد الآمال على أخذ الحقوق الوطنية بالطرق السلمية لا يجدي نفعاً، وتأكد القول بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فكانت رحلة الكفاح ثانية بلا هوادة. وقد أصدر المجاهد عمر المختار بعدها بياناً مطولاً ألقى فيه كل تبعية على الإيطاليين ومما قاله "وليشهد العالم أجمع أن نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة، وما قصدنا إلا الحرية والاستقلال، أما مقاصد إيطاليا وأغراضها فترمي إلى القضاء على كل حركة قومية تدعو إلى إنهاض الشعب الطرابلسي المتقدم، وهيهات أن يصلوا إلى ما يريدونه ما دامت لنا قلوب تعرف أنه في سبيل الحرية يجب بذل كل مرتخص وغال، وهانحن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداء للوطن". ثم أضاف "ولهذا نحن غير مسؤولين عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يثوب أولئك الأفراد النازعون إلى القضاء علينا إلى رشدهم ويسلكوا السبيل القويم ويستعملوا معنا الصراحة بعد المداهنة والخداع" عمر المختار –قائد القوات الوطنية (٤٥)].

في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الحركة الوطنية المسلحة، أعاد الإيطاليون الرضا من روما لكي يستخدموه ثانية لضرب حركة المقاومة والمصلحة الوطنية وليكمل ما بدأه ابنه الحسن في محاولة شق صفوف الحركة. وقد أكد غرازياني ذلك وهو "أن يستغل في نشر البيانات ويتمكن من التأثير على الثوار" وبمجرد وصوله إلى ليبيا اجتمع بابنه الحسن وأقطاب الأعيان الراغبين في الاستسلام والرضوخ للاحتلال الإيطالي (٥٥).

في آذار –مارس –١٩٣٠ أصبح الجنرال غرازياني الحاكم الأعلى للقوات الإيطالية في برقة، وبدأت صفحة جديدة من الحرب الليبية –الإيطالية. فقد كان مصمماً على وضع حد للمقاومة الوطنية، ولتحقيق هدفه عمد إلى أن يحول دون وصول الإمدادات للمقاومة من السكان من الداخل أو من الخارج، فكان يلقي القبض على كل من يعرف أنه ساعد المجاهدين، وأصدر أوامره بنزع السلاح من أيدي الشعب بدون شفقة أو رحمة (٥٦). كما قام الإيطاليون، من أجل إفناء الناس في بلد كليبيا يندر فيه الماء، بإغلاق الآبار، فكانت النتيجة مفجعة، فلقد مات خلق كثير ونفقت أعداد كبيرة من الأغنام حول حفر المياه، وتشتت الناس في الصحراء لئلا يصل إليهم الإيطاليون (٥٧)، كما أنشأ غرازياني "المحكمة الطائرة" وهي محكمة عسكرية كان أعضاؤها ينقلون من مكان لآخر، حيث يلقى القبض على من يتهم بمساعدة أو بالاشتراك مع حركة المقاومة، وكانت هذه المحكمة تأخذ بالظنة وتحاكم محاكمة صورية وكان حكمها يغلب على "الجرم" ليكون ذلك رادعاً للغير. وقد تجلى في هذه "المحكمة" الطابع اللاإنساني في الحكم على الناس حتى الأبرياء. كما أقفل غرازياني الزوايا وصادر أملاكها ونفى شيوخها وعطل مرافق الحياة فيها، كما ملأ معسكرات الاعتقال بالكثير من أبناء البلاد (٥٨).

إن هذه الإجراءات التي قام بها غرازياني تأتي محاولة منه لتضييق الحصار أكثر على حركة المقاومة والقضاء عليها. وقد صرح غرازياني "أن عمر المختار الذي أضفى على نفسه صورة الرجل الذي لا يقهر وأسطورة الزمان.. يجب أن نعامله بنفس الطريقة التي استعملناها في القطر الطرابلسي وهي قتله مع جماعته بالتدريج وتضييق الخناق عليه في كل الميادين إلى أن يخضع لسلطتنا.. أو يباد هو وجماعته بالجوع والعطش وبالحديد والنار" (٥٩).

وجاء الرضا ليسهل الاحتلال الإيطالي للبلاد بعد جملة الإجراءات اللاإنسانية التي اتخذها غرازياني، فوجه نداء في العام نفسه إلى الشعب جاء فيه: "إن خضوعي لدولة إيطاليا الفخيمة قد كان عن طيبة خاطر ولم أكن مكرهاً، كما أني لست مكرهاً اليوم على نصحكم هذا بل هو صادر عن ضميري نتيجة التجربة الصحيحة والتفكير في الصالح العام، لذلك نبذت كل شيء باطل (كذا) ورجعت إلى الدولة، فتأكدوا أنني بالقلب والذات مع هذه الحكومة أعادي من يعاديها وأصادق من يصادقها" وبينما يصف غرازياني بـ "العزيز" وبـ "رحيم عادل"!! ينعت حركة المقاومة بكونها حركة "باطلة" وبـ

"العصيان" حيث يقول "لهذا أدعوكم إلى ترك العصيان" فكانت دعـــوة صـــريحة إلى بث الشقاق والتخلي عن عمر المختار على طريق الخـــضوع والاستـــسلام للاحتلال (٦٠)، ومع ذلك فقد استمرت حركة المقاومة في كفاحهـــا، يـــساندها الشعب بما يستطيع من مدد، وخلال الفترة من نيسان –أبريل –لغايـــة كـــانون الأول –ديسمبر –من عام ١٩٣٠، جرت اشتباكات غير حاسمة بين الإيطـــاليين وقوات عمر المختار في الجبل الأخضر، وتمكن فيها الإيطاليون من الاســـتيلاء على منطقة الفايدية في ١٤ حزيران –يونيو –واضطر المختار إلى نقل مركـــز عملياته إلى الناحية الشرقية في (الدمتا) لقربها من الحـــدود المـــصرية، وأخـــذ يهاجم القوات الإيطالية في منطقة عين غزالة، ولكن في ٢٠ أيلول –ســـبتمبر – جرت معركة "كرسة" التي استشهد فيها خير قواد عمر المختار السيد الفـــضيل بوعمر وإلى جانبه أربعون شهيداً (٦١). وعلى الرغم من حالة (الضعف) التي ألمت بحركة المقاومة من جراء عمليات التطويق والحصار من كل مكان، فقـــد استمر عمر المختار يقود قواته بهجوم خاطف في كل مكان من الجبل الأخضر ضد مراكز ودوريات القوات الإيطالية لكي يرفع من معنويات قواته من جهـــة ويرهب القوات الإيطالية من جهة ثانية.

ويعترف غرازياني بذكاء عمر المختار ومغزى القيام بمثل هذه الهجمـــات رغم الحصار المضروب عليه فيقول: "هذه الحركات التـــي يقـــوم بهـــا عمـــر المختار من شأنها رفع معنويات الجنود بحيث لا ترهبهم كثرة العدو وســـلاحه" ومن هذا المنطلق يقول غرازياني "يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أمامنا عدواً عنيداً"، ويقول أيضاً مؤكداً دور عمر المختار في إبقاء معنويات المقاتلين عالية "وقد سمعت عمر يقول لأتباعه قبل معركة الساقية، إذا سمعتم زئير الأسد مـــن بنغازي إلى قلب الجبل لا تخافوا سوف تحقق لكم الأيام مرة أخرى أنـــه تحـــت جلد الأسد حمار" (٦٢).

إن هذه الشهادات من عدو عمر المختار تعبر بوضوح عـــن المعنويـــات العالية التي كان يمتلكها المختار ورفاقه رغم (الضعف) في الإمكانات القتاليـــة التي بحوزتهم، وكان عناده البطولي في مقاومتهم مثار رعبهم الدائم. وعلى ذلك فقد اتخذ غرازياني ومن أجل إحكام التضييق أكثر على عمر المختـــار قـــراراً بعزل السكان في الجبل الأخضر عن الحركة عزلاً تاماً، فقام بعمليـــة تهجيـــر للسكان ولماشيتهم. وتشير المراجع إلى أن المهجرين من الجبل الأخضر إلـــى صحراء سرت بلغ (٨٠) ألف نسمة مع (٦٠٠) ألف رأس من الماشـــية. وقـــد

مات الآلاف منهم عطشا وجوعا إضافة إلى موت ماشـــيتهم. وعوملـــت هـــذه المجاميع البشرية البريئة بكل فظاعة وقسوة أدت إلى إهلاك الكثيـــرين، وكـــان فصل السكان في الجبل الأخضر عن حركة المقاومة "أمضى سلاح اســـتعملته إيطاليا للقضاء على الثورة في برقة، وكان من أفظع ما تبيحه الحروب للقضاء على أحد المتحاربين" (٦٣). ويعترف غرازياني بأن هذه المجموعات الـــسكانية المهجرة إلى صحراء سرت، أحيطت بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجـــة وخضعت حركتهم لأذونات خاصة –بيرمسو –فانقطعت العلاقـــة مـــع حركـــة المقاومة في الوقت الذي كان هؤلاء –رغم المراقبة الشديدة –يشكلون المـــورد البشري والاقتصادي للمقاومة. ومع هذا المسلسل المستمر لعمليـــات التـــضييق والتطويق فقد صمد المختار ورفاقه وأبى الاستسلام والخنوع واستمر في قيـــادة الحركة على أحسن وجه، ويؤكد غرازياني بأن المختار "رغم كبر سنه وانحناء ظهره يحتفظ بنظرته القوية الثاقبة التي تدل على أنه رجل يعرف كيف يحكـــم ومتعود على الحكم"، وأشار أيضاً مؤكداً صمود المقاومة وقدرتها علـــى شـــن الحملات المتلاحقة على القوات الإيطالية وتأثيرها عليهم، بأن هذه الهجمات قـــد "أثرت على معنوياتنا.. وأحدثت جروحاً دامية في قلوبنا" واستفهم "إلى متى هذا الشعب لا يلين ولا يقبل الحلول" (٦٤).

احتلال مدينة الكفرة:

استطاعت إيطاليا أن تحتل كامل القسم الغربي من البلاد في مطلـــع عـــام ١٩٣٠ حينما هاجمت ولاية فزان واحتلت مدينة مرزق في ٢٧ كانون الثـــاني ١٩٣٠، وفي ٢٥ شباط من العام نفسه احتلت غات وبدأت إيطاليا في مطلع عام ١٩٣١ مسلسل التطويق على الحركة الوطنية، فكان التوجه نحو مدينة الكفـــرة التي بقيت آخر خط دفاعي في العمق الليبي إضافة إلى مصر. وجهزت إيطاليا حملة لاحتلالها تعد من أكبر الحملات في تاريخ الاحتلال الإيطالي لمدن برقة، فقد استعمل الطليان للهجوم عليها (٥) آلاف من الإبل لنقل المـــؤن والـــذخيرة، و(٣) آلاف أخرى لنقل الجنود و(٢٠) طائرة مجهزة بـــ (١٤٠٠) قنبلة. وفـــي ١٩ كانون الثاني –يناير –١٩٣١، وصلت هذه القـــوة الكبيـــرة إلـــى الكفـــرة واشتبكت مع الأهالي من الساعة العاشرة حتى الساعة الواحدة بعد ظهـــر ذلـــك اليوم، وأخيراً استطاعوا دخولها واستباحوا قراها ثلاثة أيام فقتلوا من صـــادفوه من الأهالي، وانتشروا في القرى والبساتين ونهبوا ما وقع بأيديهم، ولم يرحموا

الشيوخ ولا الأطفال ولا النساء اللاتي اغتصبن، وتشرد الآخرون في الصحراء هرباً من بطش الإيطاليين، لكنهم مع ذلك لم يسلموا من تعقب الجنود والطائرات، وكان سقوطها بيد القوات المحتلة إيذاناً بإكمال الاحتلال الإيطالي للبلاد، ولم يبق إلا منطقة الجبل الأخضر التي تحتضن حركة المقاومة المحاصرة من معظم الجهات، وقد أثر سقوطها تأثيراً كبيراً، حيث لم يبق للحركة الوطنية منفذ للإمدادات إلا الحدود المصرية المخفورة بجيش إيطاليا وطائراتها، ومع ذلك فكانت قوات المقاومة تخترقها لتبتاع من الأسواق المصرية ما يلزمها (٦٥).

نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة:

إن مسلسل التطويق الذي فرضه غرازياني على حركة المقاومة الليبية لم يؤد إلى استسلامها على الرغم من الضعف الذي أصابها من جراء تناقص قواتها البشرية وإمكاناتها القتالية والمؤنية. وقد حاول عمر المختار وبكل جهد الاستفادة من الحدود المصرية للتزود بما يحتاجه. وعليه فقد حول نشاط المقاومة إلى منطقة البطنان –مرمريقا –من الحدود المصرية وواصل المجاهدون تنشيط التجارة مع مصر من ميناء بردية إلى أمساعد في شريط طوله (٢٥٠)كم. ومن جهة أخرى أخذ في تنظيم المعسكرات ورفع معنويات المقاتلين وتوجيه ضربات متلاحقة للقوات الإيطالية المتمركزة في المناطق المحيطة بالجبل الأخضر، ويعترف غرازياني، بأن المختار وقواته كبدوهم خسائر لا حد لها، ويضيف قائلاً: "وبكلمة واحدة حتى بعد أن اتخذنا كل الاحتياطات ضد الخاضعين لسلطتنا وإبعادهم عن المنطقة واحتلال الكفرة وغيرها من المراكز المهمة، ورغم هذا كله فالثوار لا يزالون أقوياء يهاجموننا في كل مكان"، ذلك لأن حسن الإدارة والسيطرة عند المختار أعطى الليبيين روح المبادرة ووضع الإيطاليين في موقع محفوف بالمخاطر ومقلقل وغير واضح المعالم، وقد اعترف بذلك بعض القادة العسكريين الإيطاليين أمثال تيروزي وكورادو زولي وغرازياني نفسه (٦٦). ومن هنا جاء التفكير في استكمال عمليات التطويق لحركة المقاومة بالعمل على إنشاء الأسلاك الشائكة مع الحدود المصرية، وقد بلغ طول هذه الأسلاك (٣٠٠)كم، بدأت من الشمال قرب الساحل في منطقة بردى سليمان وانتهت إلى ما بعد مدينة الجغبوب، فانقطع بذلك الاتصال بين حركة المقاومة في الجبل الأخضر والعالم المحيط

بها، ووزعت على هذا الحاجز ثلاث مراكز حراسة، وقد حـــاول المجاهـــدون اختراق هذه الأسلاك لكنهم كانوا يلاقون الكثير من الصعوبات. ومع هـــذا فقـــد ظل المختار صامداً على موقف الرفض وعدم الاستسلام، ولم يجزع ولم يركن لهذا التطويق، بل استمر يشن الغارات على مواقع الإيطـــاليين، وكـــان الأمـــل يحدوه في أن يثور العرب فيمدوا إخوانهم بما يدفع عنهم خطر الجوع الـــذي لا يخشون غيره، وأمل من إدريس السنوسي في مصر، لكن الأخير كان يتظـــاهر بشيء لم يفهم منه غير أنه ليس لـــه صلة بالمجاهد عمر المختار (٦٧).

حاول عمر المختار بعد أن سدت في وجهه كل منافذ الإمدادات أن يتصل بالسكان الذين تم تهجيرهم إلى صحراء سرت، لكن قوات الاحـــتلال الإيطـــالي تصدت لـــه وأفسدت خطته، ومع هذا، فقد بقيت جذوة متقدة؟ إذ يكفي للدلالـــة على ذلك ما جرى بين حركة المقاومة والمحتلـــين الإيطـــاليين مـــن معـــارك ومناوشات بلغت (٥٣) معركة و(٢١٠) من المناوشات كما يعترف غرازيـــاني (٦٨)، لكن الحصار استحكم أكثر على الحركة الوطنية المسلحة، وكانت بدايـــة النهاية في أيلول –سبتمبر –من عام ١٩٣١.

في ١١ أيلول –سبتمبر ١٩٣١، وقع المجاهد الكبير عمـــر المختـــار فـــي قبضة القوات الإيطالية، فقد كان من عادته أن يقوم بجولات استطلاعية علـــى مواقع القوات الإيطالية وتثبيت حركاتها ومعرفة نواياها تجاه هذا الموقع أو ذاك من مواقع المجاهدين. وبينما كان يقود كوكبة من المجاهدين يتراوح عددها بين ٤٠ –٥٠ مجاهد، التقى بقوة من الجنود الإيطاليين الذين أحاطوه من كل ناحية، وحاول الخروج من وديان الجبل، لكنهم أطبقوا على فم الوادي، فلم يجد بداً من ملاقاتهم رجاء أن يشق لـــه طريقاً، فأصيب جواده برصاصة سقط على أثرها، وسقط معه عمر المختار، فألقي القبض عليه ونقل إلى بنغازي عن طريق البحر في الطراد اوسيني، ثم نقل في سيارة المساجين وأودع السجن (٦٩).

أبرقت قوات الاحتلال إلى الجنرال غرازياني نبـــأ القـــبض علـــى عمـــر المختار مساء ١٢ أيلول –سبتمبر وكان يقضي إجازته في روما، فعاد مـــسرعاً وأمر المحكمة بالانعقاد في ١٥ أيلول –سبتمبر فجيء بالمختار مصفداً بالحديـــد وحوله الحراس من كل جانب، وقال غرازياني بأنه وقع في قبضتهم "أســـطورة الزمان الذي نجا آلاف المرات من الموت ومن الأسر واشـــتهر عنـــد الجنـــود بالقداسة والاحترام لأنه الرأس المفكر والقلب النابض للثورة العربية وكذلك كان المنظم للقتال بصبر ومهارة فريدة لا مثيل لها سنين طويلة" (٧٠).

ودار الحديث بين الرجلين، وحاول غرازياني أن يظهر عمر المختار بمظهر المخطئ الذي إنما يقوم بأعمال "لصوصية" لكن المختار بدا له ثابت العزم رابط الجأش وتمسك بأنه كان يجاهد في سبيل الله وقومه ووطنه ويدافع عن قضية حق وعدل (٧١).

إن عمر المختار حتى وهو في قبضتهم لم يلن ولم يرضخ وبقي صلباً ومتصلباً في الدفاع عن قضية الوطن، وكان حواره حوار المجاهد الحقيقي الذي يعرف كيف يلتصق بتربة وطنه ويدافع عن حريته وكرامته، وبعد مناقشات طويلة انتهى الحكم عليه بالإعدام شنقا حتى الموت وهو قد قارب السبعين من العمر، وعندما ترجم الحكم له قهقه بكل شجاعة قائلاً، الحكم حكم الله لا حكمكم المزيف، إنا لله وإنا إليه راجعون. وأعدم في اليوم التالي المصادف ١٦ أيلول –سبتمبر –١٩٣١ في مركز سلوق بحضور (٢٠) ألفاً من أبناء المنطقة. ويلاحظ أن الإيطاليين أقدموا على شنقه علناً لكي يقبروا الثورة في نفوس الشعب، لكن ذلك المشهد البطولي كان يفيض بعظمة الموقف وسحره الفاعل في النفوس عندما أخذ يطوق بحبل المشنقة ثابت النفس صامدها، ومضى إلى ربه شهيداً، وانتهت الحركة الوطنية الليبية المسلحة بعد استشهاده بأربعة أشهر (٧٢). ودخلت القوات الإيطالية معاقل الجبل الأخضر، وتم الأمر لهم ولكن إلى حين.

وكان لإعدام المجاهد الكبير عمر المختار صداه العربي، ووقعه الأليم في النفوس، فبكاه الشعب العربي ورثاه الشعراء بقصائد طوال تمجد فيه الروح الوطنية والعربية والإسلامية وتدعو إلى الثأر من الاستعمار الإيطالي وغيره وإنقاذ الأمة العربية.

فرضت إيطاليا احتلالها على كافة البلاد الليبية، واستخدمت أسلوب "الحديد والنار" في معاملة الأهالي والاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم، وبدأت تعامل البلاد على أنها ولاية إيطالية، وأطلقت عليها "الشاطئ الرابع". وأصدرت في ١١ نيسان ١٩٣٥ قانوناً تم بموجبه توحيد برقة وطرابلس تحت اسم (ليبيا) تشرف عليها حكومة واحدة مقرها طرابلس. يجمع حاكمها الإيطالي السلطتين العسكرية والمدنية، إضافة إلى مجلس عام يتولى شؤون الإدارة، ومجلس حكومي للشؤون المالية، مع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق إدارية (٧٣).

استمر الاحتلال الإيطالي لليبيا حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وتحولت البلاد خلالها إلى مسرح للعمليات الحربية بين دولتي المحور

(ألمانيا –إيطاليا)، والقوات البريطانية التي كانت تحتل مصر، وظل ميزان القوة العسكرية يميل لصالح دولتي المحور حتى عام ١٩٤٢ حينما حدثت معركة العلمين في تشرين الأول من عام ١٩٤٢ حيث بدأ التراجع الألماني والإيطالي أمام القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة معها، ودخلت قوات الحلفاء طرابلس في ٢٣ كانونٍ الثاني ١٩٤٣ (٧٤). وفي ٧ شباط ١٩٤٣، تراجعت قوات المحور نهائياً من ليبيا وأخضعت البلاد للاحتلال البريطاني في عموم البلاد، فيما خضع القسم الجنوبي الغربي (فزان) للاحتلال الفرنسي (٧٥).

وعلى الرغم من ظهور "تنظيمات" وطنية "نخبوية" إبان وبعد الحرب العالمية الثانية في كل من برقة وطرابلس وخارجها (*)، وإجماعها على الوحدة الوطنية الليبية، إلا أنها لم تكن فاعلة في رسم مستقبل البلاد، فقد استمرت الإدارتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية حتى عام ١٩٥١، حيث تقرر وعبر هيئة الأمم المتحدة إعطاء ليبيا "استقلالها" بنظام ملكي دستوري اتحادي برئاسة الملك إدريس السنوسي.

***

الهوامش:

(١)–الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار الفتح (بيروت ١٩٧٠)، ص ٢٥ –٢٦.

(٢)–بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي: تطور الحركة الوطنية في ليبيا ١٩١١ –١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية بغداد ١٩٨١، ص ٣٨ –٤٥؛ ز. ب. باخميوفتش: الحرب التركية –الإيطالية ١٩١١ – ١٩١٢، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، (بيروت ١٩٧٠)، ص ٥٧، الهامش.

(٣)–كولا فولايان: حركة المقاومة في ليبيا، ترجمة محمد علي داهش وزميله، مجلة آفاق عربية (العراق) العدد (٣) السنة ١٩٧٩، ص ١٠٨؛ أحمد صدقي الدجاني: وثائق تاريخ ليبيا، منشورات جامعة بنغازي (بنغازي ١٩٧٤) ص ١١٦؛ صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة ١٩٧٠) ص ١٢؛ جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الليبية –الإيطالية، مجلد ليبيا في التاريخ، ص ٣٢٣؛ أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال (بلا. ت) ص ١٤٥؛ أنتوني جوزيف كاكيا: ليبيا في العهد العثماني الثاني (١٨٣٢ –١٩١١)، ترجمة يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: بلا) ص ١١١، ١١٣ –١١٤؛ الزاوي، المصدر السابق، ص ٣٦؛ زيادة، برقة.. ص ٧٨.

(٤)-سحبت حكومة الاتحاد والترقي عام ١٩١٠ معظم قواتها من ليبيا بحجة أن وضعها في اليمن والبلقان يتطلب ذلك، وسحبت ما كان في ليبيا من أسلحة احتياطية قدرت بـ (٤٠) ألف بندقية، إضافة إلى سحبها للضباط الأكفاء وخصوصاً الضباط العرب، وتركت الولاية بـ (٧) آلاف جندي، ثم سحبت عام ١٩١١ الوالي أدهم باشا ولم تعين بديلاً عنه، وأهملت البلاد من التموين في وقت اشتد فيه القحط والجوع، إضافة إلى انتشار الرشوة وممارسة الموظفين لها بشكل واسع، فضعفت البلاد في "كل شيء". انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص ٦٤، ٣٥، ٦٨.

(٥)-قاسم، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٦)-فولايان، المصدر السابق، ص ١٠٨ -١٠٩، ١١٣.

(*)-ولد عمر المختار عام ١٨٦٢، وهو من "عيلة فرحان" من قبيلة المنفة، وعندما بلغ الثامنة من عمره بعث به والده إلى زاوية جنزور في مدينة الجغبوب، ودرس فيها ثماني سنوات، وكانت علامات الالتزام والجدية ورزانة العقل ودلائل النجابة واضحة عليه فأثار انتباه السيد محمد المهدي فأصبح موضع اهتمامه، وفيما بعد عين شيخا على زاوية القصور في قبيلة العبيد، وفي عام ١٨٩٤ اصطحبه السيد المهدي إلى مناطق جنوب ليبيا، ورأس زاوية (جلك) وقام بنشر الإسلام بين الأهالي في مناطق دارفور وكانم ووادي جنوب ليبيا. وبقي هناك حتى عام ١٩٠٦. وقد قام هناك بدور بارز في مواجهة المد الاستعماري الفرنسي. وبعد عودته تولى زواية القصور ثانية، حتى إذا هاجم الإيطاليون ليبيا عام ١٩١١ كان أول من لبى نداء الوطن. انظر: محمد علي داهش: جهاد عمر المختار لنشر الإسلام في أفريقيا ١٨٩٤ -١٩٠٦، مجلة الأمة القطرية، العدد (٦٦) السنة ١٩٨٦.

(٧)-عبد العظيم رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، وحركات المقاومة، دار المعارف، (القاهرة ١٩٨٥) ص ١٩٦ -١٩٨.

(٨)-رمضان، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٩)-محمد عيسى صالحية: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت (الحولية الأولى) -الكويت ١٩٨٠، ص ٧؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٧٧.

(١٠)-عبد الكريم محمود غرايبة: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت ١٩٨٤)، ص ٢٠٠؛ كامل، المصدر السابق، ص ٦٢ -٦٣؛ رمضان، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(١١)-روزاليا دافيكو: الحرب الليبية ١٩١١ -١٩٣٢، الإمبريالية ومقاومة الاستعمار في الشمال الافريقي، عن كتاب (الخطاب وجمهورية الريف) ترجمة صالح بشير، دار ابن رشد (بيروت ١٩٨٠)، ص ٣٢٦ -٣٢٧؛ شوقي الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٧٧)، ص ٣٧٤ -٣٨٧؛ محمود كامل: الإسلام والعروبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة ١٩٨٥)، ص ٢٠ -٢١.

(١٢)-صالحية، المصدر السابق، ١٠٠٩؛ الجمل المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(١٣)-نقولا زيادة: برقة، دار العلم للملايين، (بيروت ١٩٥٠)، ص ٨٤.
(14)-Duncan Cumming; Liba in the first world war p. 384.
بحث منشور في مجلد (ليبيا في التاريخ) -المؤتمر التاريخي (بنغازي ١٩٦٨).
(١٥)-صالحية، المصدر نفسه، ص ١٢.
(16)-Cumming,op.Cit, p. 384.
(١٧)-صالحية، المصدر السابق، ص ١٤ -١٥.
(١٨)-الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨١ -٣٨٢، فيكو، المصدر السابق، ص ٣٤.
الجمل، المصدر نفسه، ص ٣٨٢ -٣٨٣؛ وانظر:
رودلفو غرازياني: برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، دار مكتبة الأندلس، (بنغازي ١٩٧٥)، ص ٢٣.
(٢٠)-زيادة، برقة.. ص ٩٢ -٩٣؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨٣ -٣٨٤؛ راشد البراوي: ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة، (القاهرة ١٩٥٣)، ص ١٩.
(٢١)-أحمد محمود: عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في طرابلس الغرب، مطبعة عيسى البابي الحلبي (مصر ١٣٥٣هـ)، ص ١١ -١٤؛ فولايان، المصدر السابق، ص ١١٤؛ زيادة، برقة.. ص ٩٢ -٩٥.
(٢٢)-للمزيد من التفاصيل عن بنود هذه الاتفاقية، انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص ٢٧٢ -٢٧٨؛ الجمل، المصدر السابق، ص ٣٨٥.
(٢٣)-الجمل، المرجع نفسه، ص ٣٨٦.
(٢٤)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٤ -١١٥، الجمل، المصدر نفسه، ص ٣٨٦؛ الزاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.
(٢٥)-الزاوي، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ -٣٠١.
(٢٦)-إسماعيل مرزة: القانون الدستوري، دراسة مقارنة للدستور الليبي ودستير البلاد العربية الأخرى، (بيروت ١٩٦٩)، ص ٥٦، ٥٧.
(٢٧)-التكريتي، المصدر السابق، ص ١١١ -١١٤.
(٢٨)-الزاوي، المصدر السابق، ص ٣٥٧ -٣٧٣.
(٢٩)-هوبير ديشان: نهاية الاستعمار، ترجمة زهير السعداوي، دار بيروت للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٥٣)، ص ٧٦؛ بيرر ونوفن: تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث (بيروت ١٩٦٩)، ص ٢٦٥؛
(٣٠)-محمد عيسى صالحية: الأدوار في حركة الجهاد الليبي، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد (١٣) السنة ١٩٧٨، ص ١- ١٥٢.
(٣١)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٥؛ صالحية، الأدوار.. ص ١٥٦؛ محمود الشنيطي: قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٥١)، ص ١٥٤.
(٣٢)-فيكو، المصدر السابق، ص ٣٤٠.
(٣٣)-محمود، المصدر السابق، المقدمة.

(٣٤)-صالح رمضان محمود: جهاد عمر المختار على النطاق الليبي، بحث مقدم إلى مهرجان الشهيد عمر المختار المنعقد في بنغازي عام ١٩٧٩. ص ١٣.

(٣٥)-كانت الفترة ما بين ١٩٢٤ -١٩٣٣ تمثل الجانب المهم من حياة السيد أحمد الشريف في المنفى. فخلالها نظم الاتصال بينه وبين المجاهدين في القطر الليبي، وكان ذلك من خلال الرسائل العديدة التي كان يبعثها إلى قادة المقاومة، يدفعهم فيها إلى مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي، وبدا محركاً للأحداث فيها وقائداً للمقاومة من الخارج مما اضطر الإيطاليين في كثير من الأحيان إلى الاتصال به في محاولة لعقد الصلح. انظر نصوص بعض الرسائل المنشورة حديثاً: صالحية، صفحات مجهولة.. ص ٢٢ فما بعدها.

(٣٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٧)-غرازياني، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٨)-الشنيطي، المصدر الساب، ص ١٥٤؛ الجمل المصدر السابق، ص ٣٨٩.

(٣٩)-محمود، عمر المختار، ص ٣٩، ٤٥ -٤٦؛ غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٥؛ زيادة، برقة.. ص ١١٠؛ الجمل، المرجع نفسه، ص ٣٨٩ -٣٩٠.

(*)-تقع مدينة الجغبوب إلى الجنوب من طبرق بمسافة ٣٠٠ كم تحيط بها صحراء قاحلة وقاتلة من الشمال والغرب والجنوب، وكانت مركزاً رئيسياً للحركة السنوسية قبل الاحتلال الإيطالي، وبها زاوية أعدت لتعليم الأطفال، وبها أيضاً مكتبة ضخمة حوت آلاف الكتب، فكانت بحق مدرسة كبيرة للإشعاع الثقافي. وفيها قبر السيد محمد بن علي السنوسي جد العائلة الأكبر، وتقع على حدود مصر الغربية قرب سيوة.

(٤٠)-محمود شلبي: عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي، المكتبة العلمية ومطبعتها (القاهرة. بلا)، ص ٧٠.

(٤١)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٥٠؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ١٢٨ -١٢٩؛ محمود، عمر المختار، ص ٤٨ -٥٠.

(٤٢)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤٣)-محمود، عمر المختار.. ص ٥٨ -٦٠.

(٤٤)-رمضان، المصدر السابق، ٢١٨ -٢١٩.

(٤٥)-رمضان، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٤٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٤١؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٤٧)-زيادة، برقة، ص ١١٢.

(٤٨)-شلبي، المصدر السابق، ص ٦٧ -٧٧.

(٤٨)-شلبي، المصدر السابق، ص ٧٦ -٧٧.

(٤٩)-محمود، عمر المختار، ص ٧٥ -٧٦.

(٥٠)-محمود، عمر المختار، ص ٨٦ -٨٨.

(٥١)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥٢)-صالحية، الأدوار.. ص ١٥٦.

(٥٣)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٦٣ -٦٤.

(٥٤)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٦٢، محمود، عمر المختار. ص ٩٣ -٩٤.

(٥٥)-غرازياني، المصدر السابق؛ ص ٤٨، ٦٦.

(٥٦)-الجمل؛ المصدر السابق، ص ٣٩١؛ زيادة، برقة. ص ١١٣ -١١٤.

(٥٧)-نجلاء عز الدين: العالم العربي، ترجمة، عوض إبراهيم وآخرين، مؤسسة فرنكلين، (القاهرة. بلا) ص ٣٦٩.

(٥٨)-ستوارد، المصدر السابق، ٢ /٧٩ -٨٠؛ برقة.. ص ١١٣ -١١٤.

(٥٩)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٦٠)-محمود، عمر المختار.. ص ٩٧ -٩٨.

(٦١)-رمضان، المصدر السابق، ص ٢٢١؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٨٢ -٨٤.

(٦٢)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٤٣، ١٥٧ -١٥٩.

(٦٣)-بقي هؤلاء في صحراء سرت حتى عام ١٩٣٤ حيث أذن لهم بالرجوع إلى جهة الجبل وهم لا يتجاوزن (١٥) ألف نسمة، انظر بالتفاصيل: ستودارد، المصدر السابق، ٢ /٦٦ -٦٧؛ زيادة برقة.. ص ١١٤؛ عمر المختار، ص ١٠٣.

(٦٤)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٤١، ١٤٣.

(٦٥)-محمود، عمر المختار، ص ١٠٦ -١١٢؛ المصدر السابق، ص ٨٣ -٨٥.

(٦٦)-غرازياني، المصدر السابق، ص ١٦٦، ٢٢٩.

(٦٧)-فولايان، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٦٨)-محمود، عمر المختار، ص ١١٣ -١١٥؛ زيادة، برقة.. ص ١١٤.

(٦٩)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٢٤١ -٢٤٢.

(٧٠)-سعيد، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ محمود، عمر المختار، ص ١١٧.

(٧١)-غرازياني، المصدر السابق، ص ٢٦٦ -٢٦٧.

(٧٢)-زيادة، برقة، ص ١١٥ -١١٦.

(٧٣)-ترتب على السياسة التعسفية التي اتبعتها إيطاليا في ليبيا من عمليات القمع والإبادة والحصار والمعارك والهجرات، أن تناقص عدد سكان ليبيا إلى النصف، فبعد أن كان عددهم مليون ونصف عام ١٩١١، انخفض عام ١٩٣١ إلى (٧٠٠) ألف نسمة، انظر: التكريتي، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٧٤)-مي فاضل مجيد الربعي: التطورات السياسية في ليبيا، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد ٢٠٠٠)، ص ٢١.

(٧٥)-الربيعي، المصدر السابق، ص ٢٢ -٢٥.

(*)-اللجنة الطرابلسية، نادي عمر المختار، الجمعية الوطنية، رابطة الشباب، الجبهة الوطنية

المتحدة، الحزب الوطني، الكتلة الوطنية الحرية، هيئة تحرير ليبيا.

■■■

الفصل الخامس

الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب.

-مراحل الكفاح الوطني المغربي.

١-مرحلة الكِفاح المسلح.

٢-مرحلة الكِفاح السياسي.

-الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

-المفاوضات المغربية الفرنسية.

-استقلال المغرب.

-الهوامش.

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب:

[إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، وإن الجزائر قادتنا إلى تونس وينبغي أن تقودنا إلى المغرب]!! هكذا عبر "أوجين أتيين" زعيم الفريق الاستعماري الفرنسي ودفع بالنزعة التوسعية الفرنسية إلى احتلال دول المغرب المستقلة في عهد السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (١٨٩٤ –١٩٠٨) وخلفه السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (١٩٠٨ –١٩١٢).

استطاعت فرنسا في مجال العلاقات الدولية أن تحصل على موافقة الدول الكبرى للانفراد بامتيازات خاصة في المغرب ولاحتلاله وضمه إلى مستعمراتها في المغرب العربي.

فاستطاعت الحصول على موافقة إيطاليا عام ١٩٠٢، وبريطانيا وإسبانيا عام ١٩٠٤، وموافقة دول مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وألمانيا عام ١٩٠٩، ١٩١١. كما باركت هذه الموافقات روسيا القيصرية. وعلى الصعيد الداخلي، عملت على تغلغل الرأسمال الفرنسي بعد خواء خزينة الدولة المغربية بموجب إصلاحات عام ١٩٠٤، والتي دفعت سلطان المغرب إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية. وسرعان ما استولت فرنسا على كامل اقتصاد المغرب وخاصة بعد عام ١٩٠٧، كما قامت بالعديد من الاعتداءات العسكرية البرية من الجزائر على مدينة وجْدة عام ١٩٠٧، والاعتداءات البحرية على مدينتي الشاوية والدار البيضاء عام ١٩٠٧. ثم تدخلت عسكرياً وحاصرت العاصمة فاس عام ١٩١١ بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من انتفاضة الشعب، وأدى ذلك إلى فرض حمايتها في العام التالي (١).

في ٣٠ آذار –مارس ١٩١٢، فرضت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب (معاهدة فاس). وقد استقال بعدها بشهور سلطان المغرب عبد الحفيظ، وخلفه السلطان يوسف بن الحسن الأول (١٩١٢ –١٩٢٧). ولما كانت إسبانيا

تحتل بعض أجزاء الشمال المغربي فقد تم الاعتراف في هـذه المعاهـدة بـ "مصالح إسبانيا" (١ /١٠ من مساحة البلاد) بموجب اتفاق ٢٧ نوفمبر ١٩١٢، وأن تكون منطقة نفوذ إسبانيا خاضعة للنفوذ المدني والديني لسلطان المغـرب والذي يمثله (خليفة) يقطن مدينة تطوان التي اتخذت عاصمة الشمال المغربـي. كما تم في معاهدة فاس الاعتراف بـ "الوضع الدولي" لمدينة طنجة (٢).

حرمت معاهدة فاس، المغرب من ممارسة سياسته الداخليـة والخارجيـة المستقلة، وأصبح المقيم العام الفرنسي، والمقيم العام الإسباني هما المـسيطران على كافة شؤون البلاد.

وقد مارس الفرنسيون في المغرب، الأساليب نفسها التـي اتبعوهـا فـي الجزائر وتونس (وموريتانيا)، حيث الإدارة المباشـرة والاسـتيطان الزراعـي الفرنسي والأوربي، وإنكار الحقوق الـسياسية للـسلطان والـشعب المغربـي، والاعتماد على بعض العائلات الإقطاعيـة مثـل عائلـة الجنـدافي وعائلـة الجلاوي(٣). وفي الجانـب الاقتـصادي، سـيطر المـستوطنون الفرنـسيون (٣٦٠٠٠٠ مستوطن عام ١٩٥٢) والإسبان (١٠٠٠٠٠ مستوطن عام ١٩٥٢) على الأراضي الزراعية الخصبة بموجب قـوانين متعـددة (قـوانين ١٩٢١، ١٩٢٦، ١٩٣١، ١٩٣٦، ١٩٤٧، ١٩٥٢) إضافة إلى السيطرة على المـوارد المعدنية، وتوظيف الرساميل الفرنسية ثم الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، في منطقة النفوذ الفرنسي (٤). وفي الجانب الثقافي والاجتماعي والصحي، فقد تركزت جهود فرنسا على محاربة وإضعاف اللغة العربية، ومحاربة المؤسسات الثقافية والدينية، فضلاً عن اتباع سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربـر وبموجب قوانين متعددة كان أخطرها إصدار "الظهير البربـري" عـام ١٩٣٠. وكان التمييز واضحاً في المجالين الاجتماعي والصحي بين المستعمرين وأهالي البلاد (٥). إن ما جاء ذكره عن منطقة النفوذ الفرنسي في المغـرب، ينطبـق على منطقة النفوذ الإسباني حيث جرد الإسبان "الخليفة" من كافة الـصلاحيات وسيطروا على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرموا الشعب من أبسط الحقوق (٦).

وهكذا أدى فقدان الحرية السياسية والاقتصادية، والهيمنـة الكاملـة علـى مرافق البلاد من قبل المستعمرين الفرنسيين والإسبان، إلى إثارة النقمـة عنـد جميع فئات الشعب المغربي باستثناء فئة من كبار رجال الإقطاع المغربي الذين جندوا أنفسهم لخدمة الاستعمار. وكانت البرجوازية الوطنية المغربية من بـين

الفئات المتذمرة أيضاً، لأن سياسة الحماية التي شجعت على تغلغل الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد المغربي، قد أضرت بها كثيراً (٧). وعليه، فقد أدى ذلك إلى ثورة الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد، وابتدأ هذا الكفاح وبشكل عنيف بأسلوب الكفاح المسلح وخاصة في المناطق الريفية والجبلية، ثم أخذ شكله السياسي بعد ذلك.

مراحل الكفاح الوطني المغربي:

أدى إعلان الحماية الثنائية الفرنسية والإسبانية عام ١٩١٢، إلى انتفاض الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد. وقد ابتدأ هذا الكفاح الوطني، كما هو الحال في الجزائر وتونس، بأسلوب الكفاح المسلح والذي تركز في المناطق الريفية والجبلية في الشمال والوسط والجنوب. وقد استمر الكفاح الوطني المسلح حتى عام ١٩٣٤. وفي داخل المدن الكبرى، بذل الشعب المغربي جهوداً متواضعة من المقاومة السياسية رافقت الكفاح المسلح منذ عام ١٩٢٦، ثم تطورت في شكل تنظيمات سياسية بعد عام ١٩٣٠. وبعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح، بدأ الكفاح السياسي يقوى ويشتد في المدن الكبرى وفي منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني. وقد استمر الكفاح السياسي حتى بداية الخمسينات حيث عاد الكفاح الوطني المسلح ثانية وبشكل منظم أكثر من السابق، ومتداخل ومتناسق مع الكفاح السياسي. واستمر الخطان السياسي والمسلح في كفاحهما ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في هذه المرحلة، حتى إعلان استقلال المغرب عام ١٩٥٦.

١-مرحلة الكفاح المسلح:

بدأ الكفاح الوطني المسلح مع إعلان الحماية الثنائية على البلاد. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب المغربي بعد أن أصبحت المؤسسة السياسية المغربية أسيرة الحماية مثلما حصل في تونس. وانشطر الكفاح المسلح إلى شطرين، شطر في مواجهة الاحتلال الفرنسي وشطر في مواجهة الاحتلال الإسباني. ففي منطقة النفوذ الفرنسي، بدأ الكفاح المسلح في نيسان -أبريل - ١٩١٢ في العاصمة فاس، وامتد لهيب الكفاح إلى عموم البلاد، وتركز في جبال الأطلس في الوسط، كما تركز في الجنوب والتحم وتداخل مع الكفاح المسلح الموريتاني، وراء قيادات شعبية. ولم يستطع الفرنسيون إخضاع الشعب

في هاتين المنطقتين إلا عام ١٩٣٤ بعد أن تكبدوا خسائر فادحة في الأفراد والمعدات (٨).

أما الشمال المغربي والذي خضع للحماية الإسبانية، فقد ثار الشعب في إقليم جبالة منذ عام ١٩١٢ وحتى عام ١٩٢٥ بقيادة الشريف أحمد الريسوني، وثار في إقليم الريف منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٦ بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وقد كانت ثورة الريف من أكبر الثورات المغربية وأكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً. وقد استطاعت حتى عام ١٩٢٥ أن تحرر الشمال المغربي كاملاً، ولم يبق بيد الإسبان غير بعض المواقع الساحلية. إلا أن التعاون الفرنسي الإسباني عام ١٩٢٥، قاد إلى قمع هذه الثورة بعد أن كبدت الطرفين خسائر فادحة في الأفراد والمعدات. وانتهت الثورة الريفية باستسلام قائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي في ٢٣ آيار –مايو –١٩٢٦، ونفيه إلى جزيرة رينيون في المحيط الهندي (٩).

وعلى الرغم من عنف الكفاح الوطني المسلح، وقدرته على أن يحقق انتصارات كبيرة في الجنوب والشمال، إلا أنه أخفق في طرد المحتلين، وذلك يعود إلى عدم التكافؤ بين الجانبين في الإمكانات القتالية، وعدم التنسيق وتوحيد خطط الكفاح وراء قيادة واحدة، لكن كان لذلك أثره في بلورة الروح الوطنية والإسهام في ظهور الحركة الوطنية السياسية في المغرب.

٢–مرحلة الكفاح السياسي:

بدأ الكفاح السياسي في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني عام ١٩٢٦ على يد مجموعة من أساتذة وعلماء جامعة [القرويين] ومثقفي المدن. وكان أبرز هؤلاء هم علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس ومحمد الناصري وآخرون.

في الجنوب المغربي، الخاضع للحماية الفرنسية، بدأ الكفاح السياسي وراء واجهات ثقافية ودينية، تمثلت بالعديد من الجمعيات (اتحاد الطلاب –حُماة الصدق) التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي. وفي عام ١٩٢٩، أسس أفراد هذه الجمعيات [كتلة العمل الوطني] برئاسة علال الفاسي، فيما أصبح محمد حسن الوزاني، أمينها العام. وظهرت هذه الكتلة، حركة سياسية، ابتداء من صدور [الظهير البربري] في ٦ أيار –مايو –١٩٣٠ (١٠).

وقد بدأت "كتلة العمل الوطني" كما حصل في الجزائر وتونس ببرنامج إصلاحي، وتوجهت في مطاليبها الإصلاحية نحو الحماية الفرنسية، وعملت منذ البداية على عدم الاصطدام مع سلطان المغرب محمد بن يوسف (١٩٢٧ – ١٩٦١) المعروف باسم محمد الخامس، والذي كان في هذه الفترة لا يعارض كثيراً اتجاهات الإقامة العامة الفرنسية، وعملت الكتلة على اجتذابه إلى صفوفها بتكرارها التصريحات التي تشتمل على الولاء لعرشه والخضوع لسلطته. وأول عمل بارز قامت به الكتلة بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا (١٩٣٦ –١٩٣٧)، هو تقديم برنامج إصلاحي في ١ سبتمبر ١٩٣٦، وتضمن هذا البرنامج "العمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (١١).

في كانون الثاني –يناير ١٩٣٧، حدث الانشقاق في صفوف (الكتلة) بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين زعماء الكتلة، وبرز حزب جديد باسم [حزب الحركة القومية] بزعامة محمد حسن الوزاني، فيما واصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي رئيساً وأحمد بلافريج أميناً عاماً. واستمر الحزبان في توجيه الانتقادات لأعمال التفرقة والتمييز التي مارستها الإدارة الاستعمارية بحق المواطنين المغاربة (١٢).

في ١٨ آذار –مارس – ١٩٣٧، صدر قرار الإقامة العامة بالحظر على عمل الكتلة، فواصلت نشاطاتها سراً، واتخذت في مؤتمرها السري المنعقد في تموز –يوليو –١٩٣٧، قراراً بقيام حزب جديد باسم [الحزب الوطني] برئاسة علال الفاسي. وقد حظي هذا الحزب بتأييد واسع من قبل فئات الشعب ونجح في كسب العمال والفلاحين إلى جانبه بعد وقوفه إلى جانب قضاياهم، لكن (الحزب الوطني) بقي على الرغم من مواقفه الجريئة في نقد سلطات الحماية، يحصر نضاله بـ "الوسائل المشروعة" أي بالطرق السلمية كما أشر في ميثاقه (١٣).

منذ عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٣٩ تعرض قادة وأعضاء الحزبين للملاحقة والاعتقال والنفي من قبل السلطات الفرنسية، وكان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها، أثرها في تضامن أبناء المغرب العربي في تونس والجزائر، وفي الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية (١٤). ولكن مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ –١٩٤٥)، وقفت الحركة الوطنية والسلطان

المغربي محمد الخامس إلى جانب فرنسا أملاً في الحصول على بعض المكاسب الوطنية، لا بل إن السلطان محمد الخامس أعلن الحرب على ألمانيا النازية. ومع هذا الموقف المغربي المتضامن مع فرنسا، فإن دخول قوات الجنرال ديغول (قوات فرنسا الحرة) ثانية في المغرب عام ١٩٤٢، وإقصائها السلطة الفيشية الموالية للألمان، تناست تضحيات المغاربة، وعين ديجول مقيماً عاماً جديداً (الجنرال بيو)، فأكد الأخير على السيطرة الفرنسية لإعادة سمعة فرنسا في العالم. وعليه فقد أدركت الحركة الوطنية في المغرب ضرورة الأخذ بزمام المبادرة من جديد، واندفع الشعب وراءها بمظاهرات كبيرة عام ١٩٤٣ مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وبحرية أكثر للبلاد. ودفع ذلك الوطنيين المغاربة لإعادة تنظيم الحزب الوطني والانطلاق بسياسة جديدة (١٥).

ومنذ عام ١٩٢٠، تأسس الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف بصورة رئيسية من العمال والمثقفين الفرنسيين، وفيما بعد انضم إليه بعض السكان المغاربة.

وطوال المرحلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، لم يتسن لهذا الفرع أن يصبح منظمة وطنية عامة، وخلال الحرب العالمية الثانية توقف عن ممارسة نشاطه.

مع مطلع عام ١٩٤٤، دخل الكفاح السياسي المغربي مرحلة جديدة بتأسيس [حزب الاستقلال]. ففي ١١ كانون الثاني -يناير -١٩٤٤، تأسس حزب الاستقلال. وتألف من قادة وأعضاء الحزب الوطني السابق، إضافة إلى قطاعات مختلفة من الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين. كان ظهور حزب الاستقلال، يؤشر بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي في منطقة النفوذ الفرنسي، حيث انتقل برنامجه ونشاطه من المطالبة بالإصلاحات، والرغبة في تحقيق المساواة بين المغاربة والفرنسيين، إلى التعبير صراحة عن هدف [الاستقلال المغربي] ولكن باستخدام الطرق السياسية والسلمية أيضاً. ففي يوم التأسيس قدم الحزب [وثيقة الاستقلال] المشهورة إلى الملك محمد الخامس (منذ هذه الفترة دعي محمد الخامس ملكاً وليس سلطاناً) والمقيم العام الفرنسي وممثلي الدول، ندد فيها بنظام الحماية وطالب بـ [استقلال المغرب ووحدة أراضيه وتأسيس نظام ديمقراطي فيه] وقد أيد الملك والجماهير الشعبية هذه الوثيقة. فيما ردت السلطات الفرنسية على المطلب المغربي باعتقال وملاحقة حزب الاستقلال بتهمة إجراء اتصالات مع دول المحور. وخلال شباط وآذار

/فبراير –مارس –١٩٤٤، احتلت وحدات عسكرية وبشكل أكبر من السابق مدينتي فاس والرباط، وألقت القبض على آلاف المواطنين (١٦).

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فبعد أن تمكن الإسبان والفرنسيون من القضاء على ثورة الريف عام ١٩٢٦، فقد تشكلت في العاصمة تطوان في العام نفسه "كتلة العمل الوطني" وهي متفقة في الأهداف والغايات مع الكتلة الجنوبية. وقد تخفت الكتلة الشمالية أيضاً وراء واجهات ثقافية ودينية. وكان أبرز أعضائها عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس والمكي الناصري وآخرون. وقد استمرت في عملها بشكل سري حتى عام ١٩٣٠.

وقامت بتقديم مطالب سياسية إصلاحية إلى السلطات الإسبانية في ٨ حزيران –يونيو –١٩٣١ بعد قيام الجمهورية الإسبانية (١٧).

في ١٨ كانون أول –ديسمبر ١٩٣٦، شكلت كتلة تطوان حزباً باسم (حزب الإصلاح الوطني) برئاسة عبد الخالق الطريس، وكانت قاعدته الاجتماعية تتألف من المثقفين والطبقة الوسطى. وكان أول نشاط للحزب، تقديم [مطالب الشعب العربي] إلى (الخليفة) المقيم العام الإسباني، وفيها أكد حزب الإصلاح الوطني على وحدة المغرب وعروبته وإسلامه، وفي عام ١٩٣٧، تشكل حزب آخر باسم [حزب الوحدة المغربية] برئاسة محمد المكي الناصري وكانت قاعدته الاجتماعية مثل حزب الإصلاح، وهو متفق في أهدافه معه (١٨).

كانت هناك صلة وثيقة بين الوطنيين في الشمال والجنوب، فمنذ "الظهير البربري" الذي صدر عام ١٩٣٠، كان رد الفعل المغربي في الشمال والجنوب واحداً. وكانت الخريطة الحزبية في المغرب حتى عام ١٩٤٠ توضح بأن هناك تناسفاً بين حزب الإصلاح الوطني والحزب الوطني وبين حزب الوحدة المغربية وحزب الحركة القومية. كما كان هناك موقف موحد بين حزبي الشمال المغربي خلال فترة الحرب العالمية الثانية. فقد كان الاتصال مستمراً بين الوطنيين في مواقفهم من بعضهم، ومواقفهم تجاه الحماية الإسبانية خلال الحرب الثانية. ففي عام ١٩٤٢، وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب ذلك الميثاق "جبهة وطنية" لتوحيد النضال من أجل الوحدة والاستقلال.

وكانت أبرز أعمال (الجبهة)، هي تقديم مذكرة طنجة، وذلك بتاريخ ٢٤

شباط –فبراير –١٩٤٣.

وعندما علم حزب الإصلاح الوطني بوثيقة حزب الاستقلال المقدمة في ١١ يناير –١٩٤٤، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطاليبه العادلة في استقلال المغرب (١٩).

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية نهوض جديد في حركة التحرر الوطني المغربية وخاصة في منطقة النفوذ الفرنسي وعلى يد حزب الاستقلال الذي أصبح له ثقل جماهيري كبير ضم مختلف فئات الشعب المغربي، وهذا الثقل الجماهيري منحه قيادة الحركة الوطنية في جميع أنحاء المغرب.

الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، نشاطها سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال، إذ نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف، وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب، وفي خارج المغرب، نشط أعضاؤه من الطلبة في تأسيس مكاتب إعلامية للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق وباريس ولندن (٢٠).

وشهدت المرحلة ذاتها، بداية الدعوة لتأسيس [جبهة التحرير الوطني] حيث دعا إلى ذلك، الحزب الشيوعي المغربي بعد أن لمس التوجهات الاستعمارية للسياسة الفرنسية، إلا أن قيادة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال [حزب الحركة القومية أصبح يعرف بهذا الاسم منذ عام ١٩٤٤] رفضا التعاون مع الشيوعيين لموقفهم من وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤.

وعليه فلم تتكون الجبهة، لكن العمل ضمن إطار التعاون والتنسيق في مواجهة الحماية الفرنسية بقي قائماً بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وتضامنت معهما الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وأصدر حزب الاستقلال نهاية عام ١٩٤٦ بياناً أكد تضامن الحركة الوطنية في الجنوب والشمال في مطاليبها ووسائل العمل لتحقيقها. كما شهد عام ١٩٤٦، انتعاشاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية عام ١٩٤٦ إلى [اتحاد

نقابات المغرب] والذي أصبح لـــه وزن مؤثر في الحركة الشعبية (٢١).

أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربيـــة بجميـــع أحزابهـــا وحـــزب الاستقلال خاصة، إلى قيام السلطات الفرنسية باتباع سياسة الترضـــية. فعينـــت مقيماً عاماً جديداً (أريك لابون)، وبدأ حكمه بالعفو عـــن الزعمـــاء الـــوطنيين المنفيين ورفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية، واقترح فـــي ٢٢ تمـــوز – يوليو –١٩٤٦، مشروعاً للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي يقوم علـــى "السيادة المشتركة"، أي تأسيس حكومة مغربية مختلطة ومجالس مشتركة أيضاً كما حصل في الجزائر وتونس "وموريتانيا" كمرحلة أولى للوصول إلى الحكـــم النيابي، شريطة أن يشترك المستوطنون الفرنسيون بشكل متساو مع المغاربـــة على الرغم من الفارق العددي بين الطـــرفين، وكـــذلك الاســـتغلال المـــشترك للمشروعات الاقتصادية والتعدينية وغيرها. إلا أن حـــزب الاســـتقلال رفـــض مشروع لابون في رسالة وجهها إلى الملك محمد الخامس في ٢٤ يوليو.

وأدى ذلك إلى رفض المشروع من قبل الملك أيضاً. وبدأ محمد الخـــامس منذ هذه الفترة يغير سياسته تجاه الإقامة العامة الفرنسية ويرتكز على الحركـــة الوطنية والشعبية وعلى حزب الاستقلال بالذات (٢٢).

في ٩ نيسان –أبريل –١٩٤٧، قام الملك محمد الخامس بزيـــارة طنجـــة، ليؤكد السيادة المغربية عليها، رغم محاولات منعه من قبل المقيم العام لابـــون. وألقى في طنجة خطاباً أشار فيه إلى "وحدة المغرب" و"حقوق الشعب المغربـــي المشروعة" و"أن المغرب يريد بإلحاح الحصول على حقوقه"، كما أكـــد علـــى الروابط الوثيقة بين المغرب والوطن العربي وجامعة الدول العربية. وكانت هذه الروابط، أو مجرد الإشارة إليها تمثل خطراً في نظر الفرنسيين الـــذين كـــانوا يبذلون جهدهم لتقوية وحدة المغرب مع فرنسا ضمن (الاتحاد الفرنسي) لا مـــع البلاد العربية. وقد بدا لفرنسا بأن هنالك تعاوناً واضحاً بـــين الملـــك وحـــزب الاستقلال في معارضة برامج الإقامة العامة. وعليـــه فقـــد حملـــت الحكومـــة الفرنسية المقيم لابون مسؤولية ما حدث في طنجة، كما أن سياسته الاقتـــصادية لم تحظ برضى المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى ضعف مركزه، فقـــررت الحكومة الفرنسية عزله وتعيين الجنرال جوان (١٩٤٧ –١٩٥١) المعروف بأنه "الرجل الحديدي" لمواجهة الموقف في المغرب، فابتدأ حكمه اعتباراً من أيار – مايو، بعد أن تصاعدت الحركة الجماهيرية المعادية للاســـتعمار فـــي عمـــوم المغرب بعد زيارة الملك محمد الخامس لطنجة (٢٣).

في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، اجتاحت المغـــرب بأجمعـــه فـــي نيسان –أبريل –١٩٤٧، موجة من المظاهرات المناوئة للإمبريالية شملت جميع طبقات وفئات المجتمع المغربي، فيما شهدت الفترة نفسها موجة من الإرهـــاب الاستعماري في الجنوب والشمال، استمرت طيلة عام ١٩٤٧. وقد حاول المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، من أجل تهدئة الوضـــع، أن يفـــرض مـــشروع إصلاحات جديد شبيهاً بمشروع لابون، إلا أن الملك وحزب الاستقلال رفـــضا ذلك، فتوترت العلاقات بين الطرفين، فيما استمر جوان فـــي ملاحقـــة رجـــال الحركة الوطنية المغربية وخاصة حزب الاستقلال، وهذا ما دفع الملك محمـــد الخامس إلى إحالة القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة في عـــامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ (٢٤).

إن سياسة الإقامة العامة الفرنسية في عهد الجنـــرال جـــوان، زادت مـــن التقارب بين الملك وحزب الاستقلال ودفعت موقفهمـــا المـــشترك المعـــارض لسياسة الإقامة إلى التصلب أكثر، الأمر الذي زاد من تعنـــت الإقامـــة العامـــة الفرنسية في فرض ما ترغب فيه لتحقيق أهدافها، فتوجهت إلى (البربر) ورجال الطرق الصوفية (أصحاب الزوايا من المشعوذين) محاولة جعلهم كتلة مواليـــة لها لتحقيق رغباتها في القضاء على حزب الاستقلال والضغط علـــى الملـــك، وخاصة عندما بلغت الأزمة أوجها في بداية الخمسينيات (٢٥).

أما في الشمال المغربي، فقد أعلن حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية "اتحاداً مؤقتاً" أثناء زيارة الملك محمد الخامس لطنجة، وأعد الحزبـــان قائمة بمطاليبها لتقديمهما للملك في طنجة، إلا أن السلطات الإسبانية منعتهما، لا بل فرضت غرامة على حزب الإصلاح الوطني باعتباره يمثل القـــوة القائـــدة للحركة الوطنية في الشمال المغربي، وحظرت العمل عليـــه منـــذ ٨ شـــباط – فبراير –١٩٤٨، فيما واصل نشاطه سراً، واستمر الحزبـــان علـــى مواجهـــة الحماية الإسبانية. ومنذ هذه الفترة بدأ حزب الإصلاح الوطني يقترب من حزب الاستقلال، وأسس الأخير لـــه في مدينة تطوان (خلية) حزبيـــة لتكـــون حلقـــة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عمله حتى ظهرت بـــوادر التغيير في السياسة الإسبانية في بداية الخمسينات (٢٦).

مع بداية الخمسينات، بدأ التداخل بين جهود الحركـــة الوطنيـــة المغربيـــة والملك محمد الخامس، فقد سعيا من أجل استقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي، وبدا الطرفان يقتربان من بعضهما بشكل أكثر. لقـــد اكتـــشف

الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك، ليس رمزاً لسيادة مهددة فحسب، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية لم يكونوا يأملون في تحريضها ضد الحماية الأجنبية لوحدهم (٢٧).

قاد التوتر في العلاقات بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان، إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا. وكان الهدف من الدعوة، تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية) بشكل علني، ومحاولة فرنسا أيضاً الفصل بين الملك وبين العناصر الوطنية في البلاد. وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية بعد تردد، على أن تسمح له فرنسا مناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدين تغييراً جذرياً. وتمت الزيارة في ١٠ تشرين أول –أكتوبر –١٩٥٠، لكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية لصالح المغرب، فقد طرح الملك "قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي" وتوسيع صلاحياته، وتأمين حرية النقابات إلا أن اقتراحه قوبل (برفض شديد) واكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية، وعاد الملك في ٩ نوفمبر خالي الوفاض (٢٨).

كشفت المفاوضات بين الملك محمد الخامس والحكومة عن إصرار فرنسا على موقفها الاستعماري التقليدي من مسألة الاستقلال، فقد صممت على دمج المغرب في نطاق "الاتحاد الفرنسي" كما فعلت مع موريتانيا دون اعتبار لرأي ومشاعر المغاربة، ورأت أن المغرب مهم جداً للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت تعتقد أيضاً أن الاستثمارات الفرنسية في المغرب ووجود عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين فيه يخولها حق ممارسة سيطرة دائمة عليه. وأدى فشل الزيارة الملكية إلى استمرار حركة الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة العامة الفرنسية، وإصرار الوطنيين المغاربة على الاستقلال (٢٩)، وعليه فقد ازدادت الأزمة توتراً بين الملك وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ مطلع عام ١٩٥١، قرر الجنرال جوان، استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء (٣٠).

بدأ جوان تنفيذ سياسته مع بداية عام ١٩٥١. ففي ٢٦ كانون الثاني –يناير –١٩٥١، طلب من الملك محمد الخامس إصدار تصريحٍ يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال، كما طلب أن يقيل الديوان الملكي عدداً من كبار الموظفين من

ذوي الميول الوطنية. وهدد الجنرال جوان ملك المغرب بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبيته مطالبيه بقوله [إما أن تنفذوا طلباتي وإما أن تتنازلوا عن العرش وإلا فسأخلعكم] (٣١). غير أن الملك محمد الخامس، رفض الإنذار، فحشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية لتطويق القصر الملكي، وتواطأ مع الموقف الفرنسي بعض رجالات الإقطاع وعلى رأسهم باشا مراكش (التهامي الجلاوي).

وعليه فقد رضخ الملك وأكره في ٢٥ شباط –فبراير –١٩٥١، على التوقيع على التصريح، وقد تحاشى الملك ذكر حزب الاستقلال صراحة، وإنما استعمل عبارة "وسائل بعض الأحزاب"، وأناط مهمة إصدار التصريح بالصدر الأعظم –رئيس الوزراء (٣٢).

استغل الجنرال جوان تصريح الملك بعد أن حرف كلمة "الأحزاب" واستخدمها في صيغة المفرد (حزب) في الترجمة الفرنسية، وأشار بالنص إلى حزب الاستقلال. فشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما جرى مطاردة الحزب الشيوعي المغربي ومحاكمة أمينه العام (علي يعتة) في الدار البيضاء، وبلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية حتى أواخر عام ١٩٥١، نحو (٣٠) ألف معتقل. وعلى الرغم من أساليب القمع الفرنسي إلا أن حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب، لم يبد أية مقاومة، وكانت حجته في ذلك، خشيته أن تتخذ السلطات الفرنسية من ذلك ذريعة لنفي الملك الذي غدا رمزاً للمقاومة الوطنية، لكن حزب الاستقلال، ناشد الرأي العام المغربي والدولي الوقوف إلى جانب المغرب (٣٣).

إن خضوع الملك محمد الخامس لضغط الإقامة الفرنسية، وموقف حزب الاستقلال الاستسلامي من جهة أخرى، جعل بعض أعضاء الحزب، وبشكل خاص في مستويات القاعدة، يميلون إلى ضرورة تغيير أسلوب الكفاح ضد الحماية الفرنسية والعودة إلى وتبني أسلوب الكفاح المسلح، لأنهم اعتقدوا بعدم جدوى الطرق السياسية والدبلوماسية لانتزاع حقوق المغرب، لكن هذا التيار لم ينضج داخل حزب الاستقلال إلا أواخر العام التالي.

من جانب آخر، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين الأحزاب المغربية، فقد شهد عام ١٩٥١ بداية توحيد الجهود الوطنية لمعظم الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال عن طريق عمل جبهوي واحد لمواجهة الحماية الثنائية، ففي

٩ نيسان –إبريل– ١٩٥١، ولدت [الجبهة الوطنية المغربية] وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية مؤتمراً في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وقد أكد ميثاق طنجة على:

"١–أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

٢–رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

٣–لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

٤–التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده". وقد شكلت آراء حزب الاستقلال الركيزة الأساسية في الميثاق الوطني(٣٤).

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية مع قيام (الجبهة الوطنية)، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢، العديد من البيانات والبلاغات التي تبين موقفها من الأحداث السياسية في المغرب، وقد نددت بالبرنامج الإصلاحي الذي طرحه المقيم العام الجديد جيوم، الذي عين في ٢٨ آب –أغسطس– ١٩٥١، وأوضحت بأن هذا البرنامج (٢٥ آذار –مارس– ١٩٥٢) هو امتداد للبرامج السابقة التي طرحتها الإقامة العامة الفرنسية. وأكدت (الجبهة) بأن الحل الوحيد للمشكل المغربي ينحصر في إلغاء نظام الحماية على أن "لا يمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب"(٣٥).

إن موقف الجبهة الوطنية المزدوج [الاستقلال التام– الحفاظ على المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب] أريد به تليين الموقف الفرنسي المتصلب باتجاه عدم إعطاء المغاربة حقوقهم المشروعة. وعلى الرغم من هذا الموقف الجبهوي، واصل الجنرال جيوم، عمليات القمع والاضطهاد في صفوف الحركة الوطنية في الجنوب المغربي، وكان من أبرز هذه العمليات هو القمع الدموي للتظاهرة التي قادها حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء في ٨ كانون أول –ديسمبر– ١٩٥٢، والتي خرجت احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد أحالت السلطات الفرنسية، هذه المظاهرة الجماهيرية، إلى مذبحة دموية راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن، كما فرضت حظراً على نشاط القوى الثلاث (حزب الاستقلال– الاتحاد النقابي المغربي– الحزب الشيوعي)

واعتبرت حزب الاستقلال والحزب الشيوعي خارجين على القانون، واعتقلت (١٢) من قادة حزب الاستقلال و (٣٠) من قادة الحزب الشيوعي، إضافة إلى قادة الاتحاد النقابي المغربي، وأوقفت الصحف الوطنية عن الصدور، وزجت بآلاف المواطنين في السجون(٣٦).

لم تقف عمليات القمع على سلطات الحماية الاستعمارية الفرنسية، بل ساندتها في ذلك ومنذ بداية عام ١٩٥٣، القوى المتنفذة من الإقطاعيين المغاربة بقيادة الجلاوي باشا مراكش.

وقد تعاون الجانبان في فرض مشروع إصلاحات جديد على الملك إلا أنه رفض، فقرر الجنرال جيوم التخلص منه، واستند على الجلاوي في ذلك، وعقد الأخير مؤتمراً في فاس في نيسان – أبريل ١٩٥٣، ضم كبار القادة المتعاونين مع سلطات الحماية أو من الذين خافوا سطوة الجلاوي، وقدم هؤلاء عريضة موقعة من قبل (٢٧٠) باشا وقائداً اتهم فيها الجلاوي الملك محمد الخامس بأنه أصبح "سلطان حزب الاستقلال ولم يعد سلطاناً للمغرب" وطالبوا فيها بخلع الملك(٣٧).

مع مناداة القوى المتنفذة المغربية وإسناد سلطات الحماية الفرنسية لهم بالمطالبة بخلع الملك محمد الخامس، بلغ الصراع أوجه بين الجانبين بما عرف بـ "الأزمة المغربية". وقد وقف حزب الاستقلال إلى جانب الملك إلا أن كفة الصراع رجحت لصالح المستعمرين الفرنسيين والمتعاونين معهم من أنصار الجلاوي. الذي طوقت قواته (٥٠ ألف مقاتل) قصر الملك في ١٤ آب – أغسطس ١٩٥٣، وقدم المقيم العام الفرنسي إنذاراً إلى الملك بقبول مشروع الإصلاحات أو الخلع، وتحت خطر الخلع اضطر محمد الخامس إلى الموافقة على "السيادة المشتركة" وحرمانه من الصلاحيات التشريعية. إلا أن الجلاوي والإقامة العامة، كانوا في حقيقة الأمر عازمين على خلع الملك وتعيين بدله آخر يكون أداة طيعة لهم. وعلى الرغم من موافقة الملك على مشروع الإصلاحات، إلا أن الجلاوي وأنصاره أعلنوا (محمد بن عرفة) ملكاً جديداً على المغرب في ١٥ آب – أغسطس، ومنحوه السلطة الدينية أيضاً واختاروه إماماً لهم، واستندت السلطات الفرنسية إلى مبادرة الجلاوي وسطوته، فأعلنت في ٢٠ آب– أغسطس ١٩٥٣، خلع الملك محمد الخامس، ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر واعترفت الحكومة الفرنسية بـ محمد بن عرفة ملكاً على المغرب في ١٠ أيلول– سبتمبر ١٩٥٣(٣٨).

أدى نفي الملك محمد الخامس إلى تصاعد التأييد الشعبي والحزبي له بشكل كبير، وغدا رمزاً للنضال الوطني، وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية بشكل أكبر من السابق، وقد اعترف دبلوماسي معاصر للأحداث بقوله، أن الملك بسبب نفيه إلى خارج المغرب قد [أصبح رمزاً للروح الوطنية المغربية وزعيماً للأمة، فمكنه هذا من إعادة ترسيخ مكانته ليس كرئيس للدولة ورئيس روحي للبلاد، بل كذلك كرجل الدولة الرئيس فيها، وبدلاً من أن يكون أداة بيد حزب الاستقلال، كانت مكانته تفوق مكانة الحزب(٣٩).

ازدادت حدة التوتر بعد نفي الملك محمد الخامس، بين الشعب وقواه الوطنية وبين السلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها، ولم ينته عام ١٩٥٣ حتى كانت عمليات الاضطهاد بحق الشعب المغربي تمارس في طول البلاد وعرضها، وأصبح المغرب كله أشبه ما يكون بمجموعة من معسكرات السجون، لأن الجيش الفرنسي قد قطع جميع وسائل التنقل والمواصلات بين القبائل، ولأن البوليس قد أحكم إغلاق الأحياء الكبرى في المدن. كما أن القوات الفرنسية جاءتها تعزيزات كبيرة، واتخذت احتياطات خاصة لمنع أعضاء المقاومة الوطنية من التغلغل بين قوى حفظ النظام الفرنسية، وبدا إفلاس الحكم الفرنسي واضحاً للعيان أكثر من ذي قبل(٤٠).

وفي الشمال المغربي، بذل حزب الإصلاح الوطني بعد أن استعاد نشاطه عام ١٩٥٢، جهداً كبيراً لبقاء الشمال المغربي موالياً للملك بعد نفيه، واستطاع هذا الحزب أن يجعل الشمال المغربي ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من وجه القمع الفرنسي منذ هذه الفترة وحتى إعلان الاستقلال. كما رفض "الخليفة" في تطوان الحسن بن المهدي الاعتراف بالملك ابن عرفة، وتمسك بالملك الشرعي محمد الخامس(٤١).

أدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية، وخاصة في حزب الاستقلال، أن الأسلوب السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية غير مجد، ومن هنا كانت البداية لبروز قوى جديدة في منطقة النفوذ الفرنسي، أدركت عجز القيادات التقليدية عن أداء دورها في مواجهة الاحتلال، وآمنت بأن طريق الاستقلال لا يكون إلا بحمل السلاح ثانية، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح وكان ذلك انسجاماً مع توجهات لجنة تحرير المغرب العربي. فكانت البداية لإنشاء (جيش التحرير المغربي)، وظهور العمليات الفردية وتطورها وتوسعها إلى شكل جماعي أكثر قوة وتنظيماً وفعلاً(٤٢). وعليه، فقد شهدت

مرحلة عام ١٩٥٣ وما بعدها، تداخلاً بين النضال السياسي والكفاح المسلح امتد حتى إعلان الاستقلال، وقد دعا ذلك بالضرورة إلى بروز قيادات وتنظيمات جديدة.

خلال حكم محمد بن عرفة، برزت تنظيمات وطنية جديدة من داخل حزب الاستقلال، وعملت بصورة مستقلة عن الحزب، وكان أول تلك المنظمات هو [الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] الذي بدأ نشاطه بتصفية العملاء ومهاجمة المصالح الفرنسية والقيام بمحاولة اغتيال ابن عرفة. أما المنظمة الثانية فهي [الاتحاد العام المغربي للشغل] وكلا المنظمتين وخاصة المنظمة الثانية تمثل تياراً شعبياً تزعمه مناضلون وقادة لم يكونوا متفقين مع القيادة التقليدية التي لم تهتم كثيراً بمشاكل العمال، وقد نجحت المنظمتان في تصعيد النضال لمواجهة الحماية الفرنسية وأذنابها خلال فترة نفي الملك محمد الخامس(٤٣).

إن سيطرة القوى الإقطاعية المغربية وبالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي لم يثن الشعب المغربي وقواه الوطنية عن التصدي لهما والتعبير عن التمسك بالملك محمد الخامس.

ففي ٢٠ آب- أغسطس ١٩٥٤، أي في اليوم الذي خلع فيه الملك قبل عام أعلن الشعب ومنظماته الوطنية (الإضراب العام) وتجمدت الحياة في المغرب، حيث أغلقت المتاجر والحوانيت، ولم يذهب العمال إلى عملهم، وقامت السلطات الفرنسية والمقيم العام الجديد (لاكوست) باعتقال (٣٠) ألف مواطن، لكن ذلك لم يخمد إرادة الشعب في الحرية، إذ اشتد النضال الوطني بشكل أكبر في تشرين الثاني- نوفمبر- واستمر الإضراب العام الثاني ثلاثة أيام، وطالب الشعب المغربي من جديد بعودة الملك محمد الخامس، والشروع في المفاوضات(٤٤). ومن جهة أخرى تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية على يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الذي أسس "جيش التحرير المغربي" واتخذ من الشمال المغربي، قاعدة للمقاومة المسلحة وأصبحت مدينة تطوان مركزاً للمجلس الأعلى للمقاومة المسلحة، وقد أمد حزب الإصلاح الوطني (جيش التحرير) بالمساعدة في هذه المنطقة. وبدأت عمليات جيش التحرير، تزداد في القرى والمدن مع ازدياد أعداده من المقاتلين، واستطاعت قوات (جيش التحرير المغربي) السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي، واستمر ذلك عام ١٩٥٥(٤٥).

لقد سمح الإسبان في منطقة نفوذهم في الشمال المغربي، بأن يتحرك حزب

الإصلاح الوطني بدعم جيش التحرير المغربي، وأن تكون منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية، وكانٍ ذلك نكاية بفرنسا التي لـــم تستـــشرهم بنفي الملك محمد الخامس وخوفهم أيضاً من ضم المغرب في نطـــاق (الاتحـــاد الفرنسي)، يؤكد ذلك دبلوماسي معاصر بقوله: "إن الإسبان قد شـــعروا بإهانـــة بالغة لعدم استشارتهم قبل خلع السلطان وأصبحوا يخشون أن يحاول الفرنسيون جعل المغرب، جزائر أخرى، دون أي نية في منح الاستقلال مما سيؤدي إلـــى زوال النفوذ الإسباني"(٤٦).

أجبرت المقاومة الشعبية، السياسية والمسلحة في المدن والقرى في عمـــوم المغرب، وتصاعد نشاط الثورة الجزائرية والخوف من قيام وحدة كفاحية بـــين الجزائر والمغرب، إضافة إلى تصاعد نشاط خط الكفاح المسلح فـــي تـــونس، فرنسا على تغيير سياستها تجاه المغرب (وفعلت ذلك في تونس) والعمل علـــى فتح المفاوضات بين الجانبين، فكان عام ١٩٥٥ بدايـــة المفاوضـــات المغربيـــة الفرنسية.

المفاوضات المغربية- الفرنسية:

أدت تطورات الأوضاع الداخلية في المغرب (وفي الجزائر وتونس) عـــام ١٩٥٥ إلى قيام الحكومة الفرنسية ومقيمها العام الجديد فـــي المغـــرب (جلبـــر جرانفال) إلى إعادة فتح الحوار مع قادة حزب الاستقلال بالتحديد (أفرج عـــنهم أواخر عام ١٩٥٤) باعتبار أن حزب الاستقلال يعد القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية، ولكونه أقرب إلى سياسة التفاهم (الاعتدال) للوصول إلى حل للقضية المغربية بعيداً عن استخدام السلاح.

في حزيران – يونيو ١٩٥٥، أوصى (جلبر جرانفال) حكومته باتخاذ عدة إجراءات للاحتفاظ بالسلطة في المغرب، وأكد على ضرورة خلع محمـــد بـــن عرفة وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص النقمة الـــشعبية، إلا أنـــه واجـــه معارضة الجلاوي وأنصاره كما عارضه المستوطنون الفرنـــسيون، وأرغمتـــه جهود هؤلاء على الاستقالة، فحل محله أواخر آب – أغـــسطس ١٩٥٥ المقـــيم العام (بوايه ديلاتور). وفي الوقت نفسه كانت الحركة الوطنية المغربيـــة فـــي شكلها المسلح تشتد من يوم لآخر، كما بدأت جماعة الجلاوي وأنصاره تعـــاني من الانشقاق في صفوفها، حيث انفصل سكان الأطلس المتوسط عـــن قـــادتهم وبعثوا برقية إلى باريس في ١١ آب – أغسطس، طالبوا فيهـــا بعـــودة محمـــد

الخامس، وفعل الشيء نفسه سكان الريف في الشمال المغربي. وقد أدى ذلك إلى تغيير ميزان القوى في المغرب لصالح الحركة الوطنية، حيث لم يعد بالإمكان قمع مقاومة الجماهير الشعبية كما لم يعد محمد بن عرفة يتمتع بأي شعبية حتى من أنصاره(٤٧).

أجبر الضغط الشعبي والحزبي وخاصة عمليات الكفاح المسلح في مناطق كثيرة من البلاد على موافقة الجانب الفرنسي في آب – أغسطس ١٩٥٥ على اتفاق (إكس ليبان) مع قادة حزب الاستقلال، ونص الاتفاق على تنحية محمد بن عرفة وتشكيل مجلس وصاية على العرش شريطة أن يحظى بموافقة الملك محمد الخامس، وتخلت الحكومة الفرنسية عن مبدأ (السيادة المشتركة) التي أعلنتها في إصلاحات عام ١٩٥٣. وفي أيلول – سبتمبر، توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى الملك محمد الخامس في مدغشقر.

كما وصل وفد فرنسي برئاسة الجنرال كاترو للتفاوض مع الملك، لكن المفاوضات ظلت (غامضة)، وذلك لأن (الكتلة اليمينية) في فرنسا أبدت مقاومة مسعورة للقرارات التي اتخذت في إكس ليبان، فيما طالب الوطنيون المغاربة بمختلف أحزابهم بعودة الملك في سبيل الاستقلال الوطني، وإجراء انتخابات حرة وعامة للجمعية الوطنية(٤٨).

تحسس الوطنيون المغاربة، مماطلة الحكومة الفرنسية وترددها بالاستجابة لمطاليبهم فازداد نشاطهم في مجال الكفاح المسلح. ففي ١ تشرين أول – أوكتوبر ١٩٥٥ انتفض الشعب في الريف، والأطلس المتوسط، وأصبحت حالة القوات الفرنسية "عسيرة للغاية" لأن الانتفاضة اتسعت وشملت مناطق متعددة من البلاد، فقامت الجمعية الوطنية الفرنسية في الشهر نفسه بالدعوة إلى فتح المفاوضات على الرغم من المقاطعة العنيفة من جانب اليمين الفرنسي:

وفي ٢١ تشرين أول- أوكتوبر طالب حزب الاستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية، كما بدأ الجلاوي باشا مراكش، بعد انحسار نفوذه بالتخلي عن محمد بن عرفة، وتأييد عودة الملك محمد الخامس. وكان موقف الجلاوي خاتمة انهيار الخط الفرنسية في المغرب. وعليه فقد تنازل محمد بن عرفة عن العرش في ٣٠ تشرين أول- أوكتوبر، وأدت هذه التطورات الداخلية في المغرب إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بالملك محمد الخامس في ٥ تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٥٥ فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب(٤٩).

في ٥ نوفمبر ١٩٥٥ سمحت الحكومة الفرنسية للملك محمد الخامس، بمغادرة منفاه في مدغشقر، والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال، وقد شارك في المفاوضات عدد من المستقلين ومن قادة حزب الاستقلال. وبدأت المفاوضات التمهيدية في ٦ نوفمبر، وانتهت إلى إصدار تصريح (سان كلو) الذي احتوى على النقاط الآتية:

١-تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.

٢-تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.

٣-استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل L independence dans Iinter dependance.

٤-إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب(٥٠).

كان تصريح سان كلو بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب، لكن ذلك لم يتم إلا في آذار – مارس ١٩٥٦.

استقلال المغرب:

في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب واستقبله الشعب استقبالاً كبيراً، ومع وصوله أعلن عن نيته في [تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب] وألغى [الظهير البربري] واعترف بحقوق النقابات واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية(٥١).

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل فبراير ١٩٥٦، وذلك بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة (غي موليه) لتصل بالمفاوضات إلى غايتها. وقد كان لجيش التحرير المغربي دور كبير في التعجيل في اعتراف فرنسا بإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب دون هذا (التكامل) غير الواضح مع فرنسا. وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق ٢ آذار- مارس ١٩٥٦، والذي منح المغرب الاستقلال. إلا أن فرنسا احتفظت لنفسها بموجب الاتفاق ببعض الامتيازات كاستمرار مرابطة قواتها في بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية خلال فترة الانتقال(٥٢).

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو

رئيس الحكومة الإسبانية، إلى دعوة الملك لزيارة مدريد وتمت الزيارة في ٤ نيسان – إبريل ١٩٥٦، وتم الاتفاق في ٧ إبريل على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشمالية من المغرب(٥٣) لكن إسبانيا ظلت محتفظة إلى الآن ببعض المدن الساحلية (ملية– سبتة) وبعض الجزر الساحلية.

أما طنجة، فقد عادت إلى السيادة المغربية بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في ٢٩ تشرين أول– أكتوبر ١٩٥٦(٥٤). وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية وحقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه لكن بقيت للفرنسيين بعض المصالح العسكرية وبعض القواعد الفرنسية الأمريكية حتى تم تصفيتها عام ١٩٦٢.

***

الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

محمد علي داهش: جمهورية الريف في مراكش ١٩١٩– ١٩٢٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (بغداد ١٩٨٣) – الفصل الأول؛

إبراهيم شحاتة حسن: الحماية في المغرب في ضوء التجربة الاستعمارية بإفريقيا، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، العدد (٢، ٣)، السنة (٧٩–١٩٨٠)، ص ١٢٤؛

سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة، كميل داغر، ط١، دار الحداثة، (بيروت ١٩٨٠)، ص ١٢٣؛

أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (بلا بلا)، ص ١٦٥–١٦٩؛
أ. ج تايلر: الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨–١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم نعمة، مطبعة جامعة الموصل، (الموصل ١٩٨٠)، ص ٤٦١–٤٦٦، ٤٦٩–٤٧٦، ٤٨٦–٤٩٢، ٤٩٥–٥٠٢؛

بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت ١٩٦٩).

(٢) منذ عام ١٨٦٥، عقدت سبع دول وأمريكا اتفاقية مع السلطان المغربي محمد بن عبد الله تم بموجبها إقامة إدارة عليا في طنجة وخاصة المنارة والمرفأ. وقد كان ذلك مقدمة لتدويل مدينة طنجة والذي أصبح قانونياً بموجب اتفاق ١٩٢٣ ثم اتفاقيات ١٩٢٨، ١٩٤٥، ١٩٥٢. ومن الجدير بالإشارة إلى أن إسبانيا استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية، فأعلنت إلغاء الإدارة الدولية، ووضع طنجة تحت حمايتها منذ ١٤ يونيو ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٥، حيث عادت ثانية إلى الإدارة الدولية، وقد بقيت المدينة خاضعة

شكليا لسيادة سلطان المغرب حتى عادت إلى الحكم الوطني المغربي عام ١٩٥٦. انظر للمزيد من التفاصيل عن معاهدة فاس والمعاهدة الثانية الفرنسية الإسبانية، والمعاهدات الدولية الخاصة بمدينة طنجة عند:

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٧٦)، ص ٤٣٢-٤٣٦؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة ١٩٧٦)، ص ٤٣٢-٤٣٦؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة ١٩٤٨)، ص ٢٨؛

محمود كامل المحامي: الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، (القاهرة بلا)، ص ٥٧٨-٥٧٥؛

عبد الرحيم بن سلامة ك المغرب قبل الاستقلال، بلا، (الدار البيضاء ١٩٨٠)، ص ٦٧-٧٠.

(٣) علال الفاسي محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (بيروت ١٩٦٧)، ص ١٨٤-١٨٥؛ بن سلامة، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤) عبد الله البارودي: المغرب، الإمبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت ١٩٧٩)، ص ٤٩-٥١؛

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص ٨٩؛

A. O. Cubarjana (A/kolege): Dejiny Sveta 1945- 1949 Nakladatelstvi Svoboda, (Praha 1988), p. 467. (مصدر تشيكي).

(٥) رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش في معركة الحرية، بلا، (القاهرة ١٩٤٦)، ص ٢٣؛ حزب الاستقلال: المغرب الأقصى، دار الطباعة الحديثة ن (القاهرة ١٩٥١)، ص ١٤٢؛ عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا ١٩٧٨)، ص ١٤٤.

Idriss Fadhil: Consensus Politique et Politique Etrangere Marocaine de 1953-1977, Annee Univritaire, (Paris 1982), pp. 500-501.

البارودي، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٦) رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش تحت النفوذ الإسباني، بلا، (القاهرة ١٩٤٧)، ص ٣٩-٤٣؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص٤٧-٥٦.

(٧) كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ١٩٤٤-١٩٥٦، جامعة البصرة، (البصرة ١٩٨٣)، ص ١٧-١٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج٢، ص٣٩٦.

(٨) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط١، عبد السلام جسوس، (طنجة

١٩٤٧)، ص ١٠٦-١٠٧؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ٧٠٥-٧٠٦؛

روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، (بيروت ١٩٦٣)، ص ١٤٣-١٥٠؛

فئة من الأساتذة الجامعيين: دراسات في المجتمع العربي، مطبعة طربين (دمشق ١٩٦٩)، ص ٣٢٩؛

الجمل، المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٤١؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧١.

(٩) للمزيد من التفاصيل عن ثورة الريف وقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي، انظر، داهش، المصدر السابق، الفصل الثالث والرابع؛ الفاسي؛ الحركات الاستقلالية، ص ١١٣-١١٧؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص٤٥-٤٧؛ المحامي، الدولة العربية، ص٥٧١-٥٧٢.

(١٠) الظهير البربري، ويعني المرسوم أو القرار الذي أصدرته السلطات الفرنسية وحاولت من خلاله فصل العرب عن البربر في ميدان القضاء الإسلامي- الشريعة الإسلامية- والحيلولة دون استعمال اللغة العربية تمهيداً لعزلهم عن العرب وإدماجهم فيما عرف بـ (العائلة الفرنسية). قد أثار صدور هذا الظهير، استياءً بالغاً في عموم المغرب وبقية أقطار المغرب العربي، وتصاعد النشاط السياسي والثقافي والديني في المغرب، والوطن العربي وبعض الدول الإسلامية.

للمزيد من التفاصيل انظر:

صلاح العقاد:" المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٥٨-٣٥٩؛

Douglas. E. Ashford: Political change in Morocco, Princeton University press, (Princeton 1961) pp. 49-51.

لقمان صالح أحمد القطان: سياسة فرنسا اتجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية ١٩٣٠-١٩٣٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٧)، ص ٦٠-٦٩

الفاسي الحركات الاستقلالية، ص ١٤٥-١٤٦؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص ١٨٨-٢٠٠.

(١١)للمزيد من التفاصيل انظر:

الفاسي، محاضرات، ص ١١٧؛ يحيى، العالم العربي، ص ٧٠٩-٧١٠، ٧١٤؛

العقاد، المصدر السابق، ص٣٦٤؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ٣٩٠.

(١٢) أشار علال الفاسي إلى أن الانشقاق حدث بسبب عدم رضا محمد حسن الوزاني عن موقعه الحزبي كأمين عام لكتلة العمل الوطني، إلا أن الانشقاق كل يخفي

وراءه خلافات ثقافية وعقائدية وطبقية، فالوزاني ينتمي إلى أسرة أرستقراطية، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة في مدرسة العلوم السياسية في باريس، فهو مشبع بالثقافة الغربية، ويرى الاهتمام بتطوير المغرب اجتماعياً وسياسياً في إطار الحضارة الغربية. ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابي. في حين كان الفاسي وجماعته من المحافظين، يوافق مبدئياً على الحكم الدستوري ويلح في ربطه بالنظام الملكي. كما تميز باهتمامه بربط المغرب بالعروبة والإسلام، ومع ذلك فإن الانقسام لم يؤد إلى تغيير الموقف في مواجهة الحماية الفرنسية. انظر:

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٢٢٤؛ محاضرات، ص١١٨-١١٩؛ العقاد؛ المصدر السابق، ص ٣٦٣-٣٦٤؛ يحيى، العالم العربي، ص٧١٤.

(١٣) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٢٠٩؛ سعيد، المصدر السابق، ص ٢١٩؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٩٠؛ Ashford, op. Cit, p. 390.

(١٤) شارل أندريه جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (تونس ١٩٧٤)، ص ٣٣.

وانظر بالتفصيل عن هذه المرحلة:

روم لاندو: محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ط١، ترجمة ليلى أبو زيد، منشورات دار الأمان، (بيروت ١٩٧٩)، ص١٩-٢٣؛ تاريخ المغرب، ص٢٥٩-٢٦٢؛ جوليان، المصدر السابق، ص ١٩٤؛ الفاسي، محاضرات، ص١١٩-١٢٠؛ الحركات الاستقلالية، ص٢٢٩-٢٣٢؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٩؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٧.

(١٥)حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة (بغداد ١٩٧٥)، ص١٣٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٤.

(١٦)انظر بالتفصيل عن تأسيس حزب الاستقلال ووثيقة الاستقلال التي لم يعارضها إلا الحزب الشيوعي المغربي الذي اتهم حزب الاستقلال بالتعاون مع النازية وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية، وأصدر بياناً أعلن فيه "أن وثيقة الاستقلال تريد فصل المغرب عن فرنسا.. وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية وإن حزب الاستقلال يريد التعاون مع النازية" وقد انعكس هذا الموقف الشيوعي فيما بعد على طبيعة العمل الجبهوي الذي ساد بين الأحزاب الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. انظر:

الخزعلي، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٨، ٨٧-١٠٣، ١٧٣؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٢٥٨-٢٥٩؛ سعيد، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ٣٧٠-٣٧١؛ لاندو، محمد الخامس، ص٢٤-٣٦؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٨٠؛ fadhil, op. Cit, p. 510-p. 510-, Ashford, op. Cit, p. 58, 180-178

(١٧)محمد بن العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، دار الوحدة الكبرى، (تطوان ١٩٨٠)، ص ٢٧؛

وانظر بالتفصيل:

محمد بن عزوز حكيم: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان ١٩٨٠)، ج١، ص ١٣-٣٩؛

محمد بن عزوز حكيم: المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الساحل، (الرباط ١٩٨٠)، ص ١٤١-١٥٠؛

الفاسي، حماية إسبانيا، ص ٥٦-٥٩؛ وادي، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢؛

حسين، المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(١٨)الشاوش، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٩؛ عزوز حكيم، وثائق، ص ٣٩-٤١؛ وادي، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٥.

(١٩)للمزيد من التفاصيل انظر:

الشاوش، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٦.

(٢٠) الخزعلي، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥؛ Ashford, op. Cit, p. 88-89.

(٢١) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٣١٨-٣١٩؛ الخزعلي، المجمع السابق، ص ١٧٣؛
Jiri Filip a Kolektiv: Maroko, institut zahranicniho obchodu/ CTK- Pressfoto, (Praha 1918), p. 21-22. (مصدر تشيكي).

Cit, p. 488. Cubarjana, op. تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٧؛

(٢٢)للمزيد من التفاصيل عن مشروع الإصلاح وموقف حزب الاستقلال والملك، انظر: جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ج٣، ص ١١٥٠-١١٥٢؛ الفاسي، محاضرات، ص١٢١، الحركات الاستقلالية، ص ٢٨٥-٢٨٨؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١١٠-١١١؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٢٢-٣٢٣؛ Cubarjana, op. Cit, p. 488.

(٢٣)يعتبر خطاب الملك محمد الخامس في طنجة، أول موقف إيجابي يتخذه الملك لتأكيد مطالب الحركة الوطنية في حصول المغرب على استقلاله وسيادته، وهو لذلك يعد بداية الصراع بين الملك والإقامة العامة الفرنسية، وأدى ذلك إلى بداية توجس وخوف الإقامة من الملك محمد الخامس، وقيام الحكومة الفرنسية بنقل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من منفاه في جزيرة رينيون إلى فرنسا عام ١٩٤٧، وحين وصوله إلى قناة السويس طلب اللجوء السياسي إلى مصر وأحبطت خطة فرنسا في الضغط على الملك. لكن الصراع استمر بين الملك محمد الخامس والإقامة العامة الفرنسية ولم ينته حتى تم عزل الملك عام ١٩٥٣، للمزيد من التفاصيل انظر:

وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات ١٩٥٦-١٩٦٦، (بلا)، (بلا، بلا)، ص ٤٥؛

جون هاتش: تاريخ إفريقيا الشمالية بعد الحرب الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ١٨٣؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص ١١٤-١١٧؛ حزب الاستلال، المصدر السابق؛ ص ٢٠٤-٢٠٥؛ العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٥؛

الفاسي، محاضرات، ص١٢٢-١٢٣، الحكايات الاستقلالية، ص ٣١٢؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٣١-٣٢؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٢-١١٥٣.

(٢٤)الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٣٦٤-٣٦٥؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٧٢-٣٧٣؛ يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٤-١١٥٥؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص٣٣١؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٣٩٧-٤٠٠؛

Ashford, op. Cit, p. 92, Cubarjana, op. Cit, p. 489, Filip, op. Cit, p. 22-23.

(٢٥)الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢٦)الفاسي، حماية إسبانيا، ص٥٧-٥٩؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢٧)جون واتربوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت ١٩٨٢)، ص ٥١.

(٢٨)محمد العلمي: محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، (الدار البيضاء ١٩٧٥)، ص٦٨-٦٩؛

الفاسي، محاضرات، ص١٢٥-١٢٦؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤، ٢٠٥-١٠٦؛ يحيى المغرب الكبير، ج٣، ص١١٥٦؛ لاندو، محمد الخامس، ص٥٦، تاريخ المغرب، ص ٣٣٨-٣٤٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٣٩٩-٤٠٠؛ Filip, op. Cit, p. 38.

(٢٩)علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، مطبعة الرسالة (القاهرة، ١٩٥٦)، ص ١٠٤؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٣٠) جوليان، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٣١)لم يكن من السهل حل حزب الاستقلال من قبل السلطات الفرنسية، لأنه لم يقم بنشاط غير مشروع، ثم إن حلاً من هذا النوع تقوم به السلطات الفرنسية على انفراد، قد يعمل على تقوية مكانة الحزب ليس في نظر المغاربة وحدهم، ولكن في نظر الوطن العربي أيضاً، ولهذا عملت في البداية على مطاردة أعضائه ومحاولة الحصول على شرعية ضربه كاملاً من خلال الملك محمد الخامس. انظر بالتفصيل:

العلمي، المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣؛ الفاسي، محاضرات، ص ١٢٦-١٢٧؛ حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص ١٩٠؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٧٢-٧٧.

(٣٢)انر نص التصريح عند:

لاندو، محمد الخامس، ص٨١؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣٣)كان لحوادث عام ١٩٥١ صدى بعيد في الوطن العربي، وأدى ذلك إلى قيام الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة برفع القضية المغربية إلى هذه الهيئة الدولية وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ص ١٥٨-١٦٥؛ لاندو، محمد الخامس، ص٧٧-

٧٨؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢ ص ٤٠١-٤٠٢؛ جوليان، المرجع السابق، ص٤١٣.

(٣٤) رفض الموقعون على الميثاق الوطني للجبهة الوطنية المغربية، تأليف جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي وذلك لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال، إضافة إلى الخلاف العقائدي، انظر:

الفاسي، حماية إسبانيا، ص ٦٠؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ٢٠٣-٢٠٤؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٤؛ Ashford, op. Cit, p. 70, 174-171

(٣٥)الخزعلي، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٣٦) الفاسي، محاضرات، ص ١٢٩-١٣٠؛ العلمي، المرجع السابق، ص ٨٠؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٣٧)لم تكن جميع العرائض الموقعة على خلع الملك، قد تمت برضا الجميع، لأن كثيراً من القواد احتجوا على انتزاع تواقيعهم بالإكراه كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات الرباط والدار البيضاء وفاس وصفرو، استنكروا حركة الجلاوي. انظر يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٥٩-١١٦٠؛ العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٩؛

Ashford, op. Cit, p. 40.

(٣٨) محمد بن عرفة، هو عم الملك محمد الخامس. كان رجلاً طاعناً في السن في العقد السابع من العمر، ضعيف الشخصية، من الطراز القديم، مجهولاً، مغموراً على غرار أغلب أقرباء الملك، ولم يكن متعلماً ولا كانت له تجربة سياسية أو إدارية، وقد نصح الجلاوي السلطات الفرنسية باختياره، للمزيد من التفاصيل انظر:

عبد الهادي التازي (معرب): الحماية الفرنسية، بدؤها -نهايتها، حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، (الدار البيضاء ١٩٨٠)، ص ١٩٢-١٩٤؛

دبلوماسي بريطاني، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة، نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (١٧) (لندون ١٩٨٨)، ص ١٢٠؛

العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٠؛ لاندو، محمد الخامس، ص ٩٧-٩٨؛

تاريخ الأفكار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٤-٤٠٦؛ هاتش، المرجع السابق، ص ١٩٠؛ Filip, op. Cit, p. 24.

(٣٩)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٤٠) Ashford, op. Cit, p. 79-80.

(٤١)بقي حزب الإصلاح الوطني في الشمال المغربي صامداً على مواقفه في التضامن مع الملك محمد الخامس، والعمل من أجل الاستقلال تحت اسم واحد هو حزب الاستقلال، وذلك في آذار -مارس- ١٩٥٦. انظر: الشاوش، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

(٤٢) بدأت بوادر الكفاح المسلح في المدن ومن خلال تنظيمات حزب الاستقلال، وعلى يد

القاعدة منذ عام ١٩٥١، وبدأت المقاومة المسلحة بأعمال فردية، وخلال أزمة عام ١٩٥١ بين الحكومة الفرنسية والإقامة العامة، وبين الملك والحركة الوطنية، بدأت جماعات العمال في الدار البيضاء بشكل خاص، تنظيم خلايا سرية يجهلها قادة المنظمات السياسية والنقابية، برغم كون هؤلاء العمال نقابيين أو مناضلين في حركة سياسية لا سيما في حزب الاستقلال الذي لا يؤمن بالكفاح المسلح، وقد استمرت أعمال المقاومة المسلحة على شكل عمليات فردية حتى عام ١٩٥٣. حيث بدأت تأخذ طابعها المنظم والكبير. انظر بالتفصيل، العلمي، المصدر السابق، ص ٨٧-٩١.

(٤٣)لاندو، محمد الخامس، ص ٩٨؛ واتربوري، المرجع السابق، ص ٥٦؛
Ashford, op. Cit, p. 101-102.

(٤٤)انظر تقرير مفصل عن الأحداث:

جامعة الدول العربية -الأمانة العامة- الإدارة السياسية، أرشيف د /٢٤/٢/١-ض؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤٠٩.

(٤٥)انظر بالتفصيل عن عمليات الكفاح المسلح:

يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦١-١١٦٥؛ العلمي، المصدر السابق، ص ٩٧-١٠١؛ لاندو، محمد الخامس، ص ١٠٤.

(٤٦)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٠؛ سعيد، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٤٧)العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٢؛ شبر، المرجع السابق، ص ١٤١؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص٤١٠-٤١١.

(٤٨)وزارة الخارجية المغربية، المرجع السابق، ص١٤؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٢-٣٨٣؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ٤١٠-٤١١.

(٤٩)يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦٥؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤١٢-٤١٣؛ فئة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٥٠)يحيى، المغرب الكبير، ج٣، ص١١٦٦؛ العقاد، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

(٥١)تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢، ص ٤١٤.

(٥٢)وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣؛ يحيى المغرب الكبير، ج٣، ص ١١٦٧؛
Filip, op. Cit, p. 24, Ashford, op. cit, p. 120-121.

(٥٣) وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٥٤)وزارة الخارجية المغربية، المصدر نفسه، ص ٢٤.

■■■

الفصل السادس

الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الإسباني

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي
-نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب
-نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي.
-الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية
-الهوامش

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي:

كانت الحركة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) في الشمال المغربي تمثل امتداداً للكفاح الوطني التاريخي ضد العدوان والاحتلال الإسباني للشمال المغربي، أثبتت قدرة الشعب على مواجهة الاحتلال في ظل غياب أو تغييب السلطة المركزية (المخزن).

وكان عام ١٩٢٦، بداية لانتشار الاحتلال الإسباني إلى جميع مناطق الشمال المغربي التي حددها الاتفاق الفرنسي- الإسباني في ٢٧ تشرين الثاني -نوفمبر- ١٩١٢. وعليه، بدأت عمليات ملاحقة فلول الثوار في كل مكان، ومصادرة أراضيهم وأموالهم، وحكم الشعب بالحديد والنار، كما جرى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وعلى الثروة المعدنية (منجم حديد اكسان) في إقليم الريف، وبقية مصادر الثروة المعدنية، وانتشرت بشكل أوسع عمليات الهجرة الإسبانية والاستيطان في الشمال المغربي، مثلما توسعت نشاطات الإسبان في المجال الثقافي لـ "أسبنة" أبناء الشعب المغربي في منطقة نفوذهم، كما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في المنطقة.

إن نهاية الكفاح المسلح عام ١٩٢٧ لم يكن يعني نهاية الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسباني في الشمال المغربي. فقد انتقل مركز الثقل في الحركة الوطنية المغربية الشمالية من الأرياف إلى المدن، وبدلاً من أن يكون الريفيون- خضعوا لمسلسل الإفقار والتجهيل والاضطهاد- يشكلون القوة الاجتماعية الرئيسة في الكفاح الوطني، فقد أصبح المثقفون والموظفون والتجار والكسبة في المدن يشكلون القوة الاجتماعية في الحركة الوطنية بعد عام ١٩٢٦، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ومن خلال العمل السياسي بظهور الأحزاب المغربية التي شكلت الحركة الوطنية، وقادت الشعب على

طريق الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية.

نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب:

بدأ الكفاح السياسي في الشمال المغربي، امتداداً لبدايات الكفاح السياسي في المغرب منذ إعلان الحماية الثنائية عام ١٩١٢. تمثلت بواكير العمل الوطني على يد مجموعة من المثقفين وعلماء الدين من أساتذة وخريجي جامعة القرويين في فاس، وخلال الفترة ما بين ١٩١٢-١٩٢٦، هيمنت الأفكار الوطنية للحركة الإصلاحية السلفية وأصبح لها مريدوها ودعاتها ودورها في مواجهة التحديات الاستعمارية. وفي ظل ذلك المناخ الفكري والسياسي برز العديد من الشباب المغربي الذي قدر له أن يقود الحركة الوطنية المغربية منذ العشرينات وحتى الاستقلال عام ١٩٥٦، وكان أبرز هؤلاء علال الفاسي، محمد حسن الوزاني أحمد بلا فريج، عبد السلام بنونة، عبد الخالق طريس، محمد المكي الناصري وآخرون.

إن الحركة الوطنية في الشمال المغربي، نشأة وفكراً ومسيرة نضالية لم تكن معزولة عن الإطار العام للحركة الوطنية المغربية. ففي الجنوب المغربي الذي خضع للحماية الفرنسية بدأ الكفاح السياسي منذ مطلع العشرينات وراء واجهات دينية وثقافية تمثلت بظهور العديد من الجمعيات التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي من خلال الندوات والمحاضرات الدينية والثقافية التي كانت تطرح بين طياتها أفكاراً سياسية وطنية تسعى لإنضاج وعي وطني سياسي، أسس فيما بعد عقد من الزمان، أرضية العمل الوطني المنظم والهادف إلى الدفاع عن الذات الوطنية وهويتها العربية الإسلامية.

أسس أعضاء تلك الجمعيات (اتحاد الطلاب- حماة الصدق) وغيرهما (كتلة العمل الوطني) برئاسة علال الفاسي، وطرحت أفكاراً إصلاحية في العديد من المجالات وظهرت حركة سياسية بعد صدور الظهير البربري في ١٦ أيار- مايو- ١٩٣٠.

حاول المستعمرون الفرنسيون من خلال "الظهير البربري" إبعاد البربر

قومياً وتشريعياً وثقافياً عن العرب والإسلام في محاولة لـــدمجهم فـــي المنـــاخ الثقافي والحضاري الفرنسي(١)، وكان لذلك أثره في الانتقال بالحركة الوطنيـــة المغربية إلى وضع أكثر تنظيماً وبعداً اجتماعياً، وأهـــدافاً إصـــلاحية واضـــحة المعالم الوطنية والعربية والإسلامية.

أحدث صدور "الظهير البربري" موجـــة مـــن الاســـتنكار والمظـــاهرات والاحتجاجات مغربياً وعربياً وإسلامياً، وفي داخل المغرب تشكلت أولى الخلايا السياسية منذ عام ١٩٣١، ثم تبلور النشاط السياسي الوطني في تنظـــيم باســـم "كتلة العمل الوطني" عام ١٩٣٤(٢)، وقدمت أول برنامج للإصلاحات الوطنية وفي مختلف المجالات على طريق انتزاع الحقوق الوطنيـــة المغربيـــة علـــى مراحل ومن خلال العمل السلمي المنظم. ثم قدمت مطاليب أخرى عـــام ١٩٣٦ بعد وصول (حكومة الجبهة الشعبية) في فرنسا بزعامة ليـــون بلـــوم تـــضمنت المطالبة بالعمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمـــور الـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية(٣).

في عام ١٩٣٧، حدث الانشقاق داخل كتلة العمل الوطني نتيجة للخلافـــات الفكرية والاجتماعية والطبقية بين الفاسي والوزاني كما مـــرّ ذكـــره، وظهـــر (حزب الحركة القومية) بزعامة محمد حسن الـــوزاني، ثـــم ظهـــر (الحـــزب الوطني) بزعامة علال الفاسي. وسعى الحزبان من أجل المـــصلحة الوطنيـــة بممارسة نشاطهما السياسي وضمن أسلوب العمل السلمي، بتوجيه النقد للإقامـــة العامة الفرنسية، والمطالبة بالإصلاحات في كافـــة المجـــالات، وقـــد تعـــرض الحزبان لحملات من الملاحقة والاعتقال والنفي حتى نشوب الحـــرب العالميـــة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) حيث وقف سلطان المغرب محمد ابن يوسف (محمـــد الخامس) والحركة الوطنية المغربية إلى جانب فرنسا في صراعها ضد ألمانيـــا النازية على أمل تحقيق الحرية والاستقلال.

نشأة الحركة الوطنية فى الشمال المغربى:

نشأت الحركة الوطنية السياسية في الشمال المغربي على يد مجموعة مـــن رجالات الحركة الوطنية المغربية وهم (عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكي الناصري، وآخرون) وكان ذلك عام ١٩٢٦ في مدينـــة تطـــوان، وعليه فقد اتفقت في الأهداف والغايات وأسلوب العمل مع الحركة الوطنية فـــي

الجنوب المغربي. وقد تخفت الحركة الوطنية الشمالية وراء واجهات دينية وثقافية واستمرت في عملها بشكل سري حتى ٥ أيلول –سبتمبر عام ١٩٣٠، ثم ظهرت باسم (الهيئة الوطنية الأولى) وكانت قاعدتها الاجتماعية تتشكل من المثقفين وكبار الملاك والأرستقراطية المدينية ذات الاتجاهات الوطنية، ثم تحولت إلى اسم "وفد مطالب الأمة".

أصبحت كتلة (وفد مطالب الأمة) عام ١٩٣١ ممثلة للشعب، وقدمت باسمه، مطاليب إصلاحية إلى سلطات الحماية الإسبانية فى ٨ حزيران- يونيو ١٩٣١. إلا أن السلطات الإسبانية رفضت المطاليب الوطنية. وخلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٤، لم يتعد النشاط الوطني حدود العمل الثقافي (مجلة السلام – جريدة الحياة) وتأسيس النوادي والجمعيات الخيرية والطلابية وتنظيم المهرجانات الخطابية في المناسبات(٤).

سرعان ما توسعت قواعد "الهيئة الوطنية الأولى" لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية، مما أشعرها بقوتها وقدرتها على أن تظهر قوة سياسية تمثل مصالح الشعب في منطقة الحماية الإسبانية، وقد كان للأوضاع الداخلية لإسبانيا وانعكاسات ذلك على الشمال المغربي، وطبيعة السياسة الاستعمارية الإسبانية تجاه الشعب المغربي، الأثر الكبير في ظهور الحركة الوطنية الشمالية ووفق برامج وأهداف محددة ومن خلال الأحزاب التي تشكلت في الشمال المغربي.

كانت إسبانيا منذ منتصف الثلاثينيات تعيش في ظل الحرب الأهلية بزعامة الجنرال فرانكو وبالضد من حكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد (١٩٣٦-١٩٣٩)، حيث أثرت على الأوضاع السياسية في الشمال المغربي. فقد عرفت "الهيئة الوطنية" ما ينويه العسكريون ضد حكومة الجبهة الشعبية فاستغلت ذلك للحصول على مكاسب وطنية تخدم مصالح الشعب، فبعثت وفداً إلى حكومة مدريد لشرح الحالة عن موقف العسكريين بقيادة الجنرال فرانكو وطالبت "بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم" لكن حكومة الجبهة الشعبية لم تعر الوفد المغربي اهتماماً، وقاد ذلك الموقف، إلى تعرض رجالات الهيئة الوطنية إلى الملاحقة والاعتقال وخاصة العناصر المعروفة بميولها النقابية، كما جرى التضييق على النشاط الوطني وتشديد المراقبة على تحركات قيادات الهيئة الوطنية وخاصة بعد احتجاج (الخليفة) الحسن بن المهدي، في اليوم الثاني على

وقوع الانقلاب العسكري، وفي الوقت نفسه، كان لكتلة العمل الوطني في الجنوب المغربي موقفها المناصر لقضية الحرية والاستقلال للشمال المغربي أثناء مباحثات وفدها مع وفدي حكومة الجبهة الشعبية في كل من باريس ومدريد، لكن الطرفين لم يصلا إلى نتيجة مرضية(٥).

إن محاولات الوطنيين المغاربة لم تكن خافية على الجنرال فرانكو، ومن هنا بات عليه لتهدئة الشعب المغربي في الشمال، إجراء الاتصالات مع قادته فبدأ يغير سياسته، وأمر مبعوثه (بيك بيدير) بالاتصال برجال الحركة الوطنية الشمالية والتأكيد على أن "إسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم منها الجمهوريون".

وعليه فقد بدأ الجنرال فرانكو يتساهل مع رجالات الحركة الوطنية، ومنحهم الحرية في إصدار الصحف مثل صحيفة (الريف) التي كان يديرها المؤرخ المغربي التهامي الوزاني، وصحيفة (الحرية) التي أشرف على تحريرها عبد الخالق الطريس. ومن جهة أخرى ظلت الاتصالات بين الوطنيين في الشمال والجنوب قائمة، إلا أن مواقع الحدود التي فرضتها سلطات الحماية الثنائية حالت دون الاتصال المباشر، لكن الطرفين كانا متفقين على مبادئ أساسية وضرورة المحافظة عليها، وهي العمل لحرية المغرب واستقلاله ووحدته، والوفاء لسلطان المغرب محمد بن يوسف (محمد الخامس)، والتأكيد على التمسك بالإسلام والعروبة.

وقد استمر نشاط الهيئة الوطنية في الشمال على هذا المنهج والبرنامج حتى بدأ الانشقاق في داخلها عام ١٩٣٦(٦).

في تلك الفترة، اتخذ الجنرال فرانكو من الشمال المغربي قاعدة للانطلاق للقضاء على حكومة الجبهة الشعبية في مدريد، وأقنع الزعماء السياسيين من رجالات الحركة الوطنية بالدعاية لصالح اليمين المتطرف، وانطلاقاً من موقف الجبهة الشعبية السابق تجاه موفد الحركة الوطنية والإهمال الذي لقيه، وانطلاقاً من الرغبة في الحصول على حرية العمل الوطني وتأسيس الأحزاب السياسية في الشمال المغربي، وقف رجال الحركة الوطنية إلى جانب الجنرال فرانكو وحشدوا الآلاف من المواطنين المغاربة للقتال إلى جانبه(٧).

كان من نتائج التقارب بين رجالات الحركة الوطنية والجنرال فرانكو أن استطاع الوطنيون تأسيس الأحزاب السياسية. وعليه ففي ٨ كانون أول –

ديسمبر- أسس عبد الخالق الطـــريس "حـــزب الإصـــلاح الـــوطني" وأصـــدر صحيفتين باللغة العربية إحداهما "الحياة" والثانية "الحرية". كما أنشأ كتيبة مـــن الشباب الحزبي على غرار "الفلانجي" الإسبانية، وكان الطـــريس يـــستعرضها ببدلة عسكرية ورتبة عقيد. وفي مطلع عـــام ١٩٣٧، أســـس محمـــد المكـــي الناصري "حزب الوحدة المغربية"، وأصدر صحيفة "الوحدة المغربية" بـــاللغتين العربية والإسبانية(٨).

ويبدو أن هناك تشابهاً أو تقارباً على صعيد الأفكار والبرامج بين حـــزب الحركة القومية في الجنوب بزعامة الوزاني وحزب الوحدة المغربية بزعامـــة الناصري، مثلما كان هناك تشابه في الموقف الفكري بين الحزب الوطني فـــي الجنوب بزعامة الفاسي وحزب الإصلاح الوطني بزعامـــة الطـــريس. وعلـــى العموم كانت أهداف وغايات الحركة الوطنية المغربية في الـــشمال والجنـــوب متطابقة.

كانت (الخريطة الحزبية) خلال مرحلة الثلاثينات توضح بأن هناك تناســـقاً بين أحزاب الشمال والجنوب، وكان هناك موقف موحد بين قيـــادات وقواعـــد الحركة الوطنية الشمالية خلال الحرب الثانية(٩). ولم يقف الأمر عنـــد تأكيـــد الصفة المغربية في فكر وبرامج الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وإنما أكد برنامجها على العمل من أجل المغـــرب العربـــي والـــوطن العربـــي والعـــالم الإسلامي، فقد جاء في برامجها ما يؤكد هذا الاتجـــاه بالعمـــل علـــى ((ربـــط العلاقات بين الجهات الثلاث تونس والجزائر والمغرب، وإعادة العلاقات بـــين هذه المناطق والبلدان العربية الإسلامية))(١٠)، وخـــلال المرحلـــة (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩) ونتيجة للتقارب بين فرانكو وزعماء الحركة الوطنية، فقد سمح للعديـــد منهم بتقلد المناصب الحكومية الثقافية والدينية (المعارف ــ الأوقاف ــ العـــدل) واستمرت الحالة هادئة بين الطرفين خلال الحرب العالمية الثانيـــة (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) حيث وقف الجنرال فرانكو على (الحياد) في الـــصراع بـــين ألمانيـــا النازية وحلفائها، وبين فرنسا وحلفائها(١١).

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية فترة هدوء بين الطرفين علـــى مـــستوى الصراع فإن الحركة الوطنية الشمالية تحركت لتـــنظم نفـــسها باتجـــاه تحقيـــق الأهداف والمنطلقات التي عبرت عنها في برامجها. ففـــي عـــام ١٩٤٢، وقـــع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجـــب

ذلك ((جبهة قومية)) لتوحيد النضال من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. فقد دعت الجبهة ((إلى استقلال المنطقتين تحت حكم الأسرة العلوية))(١٢). وكان أبرز أعمال الجبهة القومية هي تقديم مذكرة إلى قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في مدينة طنجة، طالبت فيها باستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وكان ذلك بتاريخ ٢٤ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٣، وعندما علم حزب الإصلاح بوثيقة الاستقلال المقدمة إلى ملك المغرب محمد الخامس(*) بتاريخ ١١ كانون الثاني ــ يناير ١٩٤٤، والتي أصبح الحزب بعدها يسمى ((حزب الاستقلال)) بادر إلى تقديم رسالة إلى الملك المغربي بتاريخ ٢٩ شباط ــ فبراير ١٩٤٤، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطاليبه العادلة في استقلال المغرب(١٣).

إن تحرك رجالات الحركة الوطنية في الشمال المغربي بتأييد قضية الحرية والاستقلال والوحدة كانت تسير مع بدايات انفراط عقد التقارب مع السلطات الإسبانية ــ على الرغم من ترشيح وتأييد الخليفة لهم في المناصب ــ فقد خرج العديد منهم من مناصبهم الحكومية، واستمر هذا الاتجاه المتقاطع مع سلطات الحماية الإسبانية حتى عام ١٩٤٦.

الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نشاطاً سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز في نشاط حزب الاستقلال الذي أصبح القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية عموماً. فقد نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب.

وشهدت المرحلة ذاتها وكما ورد في الفصل السابق، بداية الدعوة لتأسيس ((جبهة التحرير الوطني)). كما شهد عام ١٩٤٦، انبعاثاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية إلى (اتحاد نقابات المغرب) والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية(١٤).

وعلى صعيد النضال السياسي في خارج المغرب، أثبتت الحركة الوطنية الشمالية حضورها في الوطن العربي، فقد حل في ٧ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٦ وفد ((المنطقة الخليفية)) لدى جامعة الدول العربية (تأسست في ٢٢ آذار ــ

مارس ــ ١٩٤٥) وقدم الوفد مذكرة وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأنشاص وبلودان وإلى مجلس الجامعة. كما نشط أعضاؤها من الطلبة ــ وبالتعاون مع طلبة المغرب عموماً ــ في تأسيس مكاتب إعلامية ــ إلى جانب مكاتب تونس والجزائر ــ للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق، والوسط الدولي في باريس ولندن(١٥).

وشهد عام ١٩٤٦، بداية تحول في السياسة الإسبانية باتجاه العودة إلى إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للأحزاب السياسية. وإذا كانت فترة نهاية الحرب الثانية قد شهدت تقاطعاً بين زعماء الحركة الوطنية الشمالية وسلطات الاحتلال، وأدى ذلك إلى ملاحقتهم واعتقالهم، فإن مرحلة ما بعد الحرب شهدت إطلاق سراح العديد من الزعماء. وابتهجت جماهير المنطقة بذلك في نوادي حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، واستأنف حزب الإصلاح نشاطه السياسي بالدعوة إلى توقف الهجرة الإسبانية والاستيطان ونزع ملكية الأراضي، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المغربية، وكذلك المطالبة بإقرار الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة ((قومية)) مؤقتة تعد البلاد للاستقلال(١٦).

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب، دعماً أكبر وأقوى عندما بدأ الملك المغربي محمد الخامس يطرح قضية المغرب وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة، ويواجه مشاريع وقرارات الإقامة العامة الفرنسية، فبدأ التقارب بين الجانبين لتحقيق الأهداف الوطنية، مما عزز قوى الطرفين تجاه الحماية.

في ٧ نيسان ــ إبريل ١٩٤٧ قام الملك محمد الخامس بزيارة طنجة كما ورد في الفصل السابق، وأثناء نزوله في مدينة أصيلا، استقبل من قبل الخليفة الحسن بن المهدي والمندوب السامي الإسباني والوفود الشعبية للمدن والأرياف ثم غادرها إلى طنجة بصحبة المقيم العام الفرنسي، وفي طنجة ألقى خطاباً وطنياً وقومياً بعيداً عن تأثيرات الإقامة العامة الفرنسية(١٧).

اجتاحت المغرب في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، موجة من المظاهرات المعادية للاستعمار ودعت الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وتقديم الشكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وأحدث ذلك رد فعل عنيفاً من سلطات الحماية الثنائية، حيث سادت موجة من الإرهاب استمرت طيلة عام

١٩٤٧(١٩). ثم قامت سلطات الحماية الإسبانية إلى جانب الملاحقة بفرض غرامة مالية على حزب الإصلاح الوطني باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية وحظرت عليه العمل السياسي منذ ٨ شباط ــ فبراير ١٩٤٨، فيما واصل عمله سراً. واستمر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية على مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ تلك الفترة بدأ التقارب التنظيمي بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال، وأسس الأخير له في مدينة تطوان خلية حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عمله السري حتى بدأ التغيير في السياسة الإسبانية تجاه الحركة الوطنية في مطلع الخمسينات(١٩).

إن ذلك التطور في العمل السياسي المغربي، والمجاهرة رسمياً وشعبياً بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقه تطور مهم في العمل الوطني في خارج المغرب، حيث أصبحت القاهرة ــ بشكل أساسي ــ ودمشق وبغداد، مراكز لنشاط حركات التحرر الوطني المغاربية عموماً.

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وصل عدد من قادة ومناضلي الحركات الوطنية في المغرب العربي (تونس ــ الجزائر ــ المغرب) إلى القاهرة وشكلوا ((جبهة شمال أفريقيا)) في تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٤٤ برئاسة محمد الخضر حسين، وكان هذا التضامن معناه أن يعمل الجميع معاً من أجل قضية المغرب العربي، وأصبحت تلك (الجبهة) رابطة بين المغرب العربي والقاهرة والأقطار العربية الأخرى، وأخذت الجهود المغاربية مجتمعة تشق طريقها لدراسة مختلف مشاكل المغرب العربي ولبحث أنجع الوسائل لتوحيد النشاط الوطني وتقوية التضامن المغاربي من جهة، والتضامن العربي الشامل من جهة أخرى(٢٠).

ووصل القاهرة نهاية الحرب العالمية الثانية، الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد من تونس عام ١٩٤٥، والشاذلي المكي أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري عام ١٩٤٥ كذلك، ووصلها عام ١٩٤٥ من المغرب علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي. كما وصلها العديد من زعماء وقواعد الحركات الوطنية المغاربية عموماً. وقد اتفقت جميع الاتجاهات السياسية على توحيد نشاطها عن طريق مؤتمر تعقده، فكان ((مؤتمر المغرب العربي)) الذي عقد في ١٥ شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٧. وقد أصر ممثلو

الأحزاب المغاربية (الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم ــ حزب الشعب ــ حزب الاستقلال ــ حزب الإصلاح الوطني) على وجوب استمرار وتوحيد العمل الكفاحي من أجل الاستقلال التام. كما أكد المؤتمرون على توحيد مكاتب الحركات الوطنية العاملة في القاهرة في هيئة رئيسية تعرف باسم ((مكتب المغرب العربي)) الذي اتخذ العديد من القرارات في نهاية أعماله في ٢٢ شباط ــ فبراير ــ أكدت على إحكام الروابط والاتفاق على الاستقلال التام، والعمل على توحيد المنظمات المهنية في الأقطار الثلاثة وتوحيد العمل الكفاحي، إلى جانب قضايا عربية ودولية أخرى.

وفي ٣١ أيار ــ مايو ــ ١٩٤٧ تمكن زعيم ثورة الريف المغربية الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من الاستقرار في القاهرة بمساعدة زعماء المغرب العربي وشخصيات من جامعة الدول العربية. وقد احتجت إسبانيا على القرار الفرنسي بنقله من جزيرة رينيون إلى فرنسا، إلا أنها باستقراره في القاهرة التزمت الصمت ما دام قد نزل بعيداً عن الشمال المغربي. ومنذ البداية، شارك في نشاطات مكتب المغرب العربي، وأسس ((لجنة تحرير المغرب العربي)) في مطلع كانون الثاني ــ يناير ١٩٤٨، وكانت أخطر لجان المكتب، فقد آمنت بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية والعربية. وقد اشتركت الحركة الوطنية في الشمال المغربي بلجنة تحرير المغرب العربي كما في مكتب المغرب العربي، حيث مثل الشيخ محمد اليمني الناصري مدير بيت المغرب للتبادل الثقافي في القاهرة، حزب الوحدة المغربية، وكان عبد الخالق الطريس ممثل حزب الإصلاح الوطني إلى جانب ممثلي الأحزاب الأخرى في تونس والجزائر والمغرب(٢٢).

من جانب آخر، وإلى جانب الاضطهاد والملاحقة لزعماء وقواعد الحركة الوطنية في الشمال المغربي، فقد أنشأت سلطات الحماية الإسبانية أحزاباً سياسية صغيرة من العناصر الموالية لسياستها، فأنشأت (حزب الوحدة الريفية) ثم (حزب الدفاع الوطني) عام ١٩٤٧، لكن هذين الحزبين كانا فاقدين للرصيد الشعبي على الرغم من التسمية لأنهما لا يشكلان إلا جزء مما يسمى أحزاب الإدارة الاستعمارية.

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) لم تكتف بمحاولتها لتشكيل أحزاب سياسية موالية لها، بل اتخذت رد فعل سريعاً على تأسيس (لجنة تحرير

المغرب العربي) بعد أن لمست (وفرنسا) الضجة والتأييد العربي والدولي للأمير الخطابي، واستشاطوا غضباً وخوفاً من تصريحاته وقدرته على لم شمل المغاربة في تنظيم كفاحي موحد، إلى جانب دعوته إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح في انتزاع الحقوق الوطنية، وقد كان لإسبانيا وفرنسا باع طويل من الهزيمة أمامه خلال أعوام ١٩٢١ ــ ١٩٢٦.

ففي مطلع شباط ــ فبراير ــ ١٩٤٨، عقد المندوب السامي الإسباني الجنرال فاريلا، والمقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، اجتماعاً في طنجة تحت شعار ((الخلاف بين دولتينا لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة)) ورفعا التقارير إلى حكومتيهما في باريس ومدريد، يدعوان إلى المواجهة بكل متطلباتها، وذلك بتوسيع نطاق المتابعة والمراقبة وتجنيد المزيد من الجواسيس، وتشجيع ((مهنة)) التجسس في أوساط ((المعتقلين))، والعمل على تجنيد بعض العناصر ذات التأثير الاجتماعي والسياسي من دعم رؤساء المناطق وزعماء الأقاليم وباشوات المدن وشيوخ الطرق الصوفية من الموالين للإدارة الاستعمارية، وفرض أحكام عرفية مشددة، وممارسة الإرهاب السياسي والعنف العسكري والدموي، إلى جانب العمل على إهانة المقدسات وخلق حالة التوتر مع الأهالي بإغلاق المساجد وتحويل المدارس إلى معسكرات ومراكز بوليس، وعليه، فقد ((تحول المغرب إلى ساحة للفضائح))(٢٣).

ومثلما اتفقت فرنسا وإسبانيا عام ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ باتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية للقضاء على الثورة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) التي تزعمها الأمير الخطابي، فقد شهدت مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨، اتفاقاً في سياسة إسبانيا وفرنسا للقضاء على جهود الأمير الخطابي ولجنة تحرير المغرب العربي. وكانت إسبانيا تدرك معنى تصريحات الخطابي فسارعت إلى تحويل قواتها عام ١٩٤٨، إلى منطقة الريف معقل الثورة الريفية وقائدها، واحتلت منزل الخطابي في أجدير في محاولة لإشعار السكان بسطوتها وقدرتها في السيطرة على الأوضاع الداخلية قبل قيام السكان بأي رد فعل مواجه لنفوذها. فيما واصلت قواتها المسلحة في تطوان قمعها للمواطنين، حيث زجت بالمئات في السجون، وسقط عدد كبير من الضحايا(٢٤).

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) أدركت أن تبني أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة احتلالها للمغرب، معناه إدراك الحركة الوطنية في المغرب

العربي عموماً وخاصة بين قواعد الحركة، فشل أسلوب العمل السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية، وثارت خشيتها أكثر عندما أصبح رمز الكفاح المسلح الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على رأس اللجنة التي آمنت منذ البداية بأن اعتماد الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للقضاء على الاحتلال، ولقد كان الخطابي مسكوناً بهذا الأسلوب، وهي تعرف تجربتها معه. وعلى ذلك فقد شهد المغرب بأجمعه تشدداً استعمارياً في محاولة للقبض على الأوضاع حتى بداية الخمسينات.

وعلى صعيد الداخل المغربي، فقد شهدت الخمسينات تداخلاً وتكاملاً في العمل الوطني بين الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية وبشكل أكبر من السابق، فقد سعى كلا الطرفين إلى العمل من أجل استقلال المغرب عن طريق العمل السياسي السلمي، واقترب الاثنان من بعضهما. فلقد اكتشف الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية سيادة العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك شخصية مؤهلة واستقطابية للشعب الذي لم يكونوا يأملون في تحريضه ضد الحماية الأجنبية لوحدهم(٢٥).

ومن جانب آخر، فقد شهدت الخريطة الحزبية في المغرب بداية توحيد العمل الوطني بين الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال لمواجهة الحماية الثنائية وعليه، ففي ٩ نيسان ــ إبريل ١٩٥١، ولدت ((الجبهة الوطنية المغربية)) وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، مؤتمراً لهم في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وأكد ميثاق طنجة على جملة مقررات أهمها:

١ ــ أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

٢ ــ رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

٣ ــ لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

٤ ــ التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده(٢٦).

تصاعد نشاط الأحزاب المغربية مع قيام الجبهة الوطنية، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي ١٩٥١، ١٩٥٢ العديد من البيانات والبلاغات التي تبين

موقفها من الأحداث السياسية في الجنوب والشمال ضد سلطات الحماية الإسبانية والفرنسية، وقد نددت بيانات الجبهة ببرامج ((الإصلاحٍ)) المقدمة من قبل سلطات الإقامة العامة، وأكدت بأن هذه البرامج تعد امتداداً للبرامج السابقة التي تسعى إلى تأكيد الحضور الفرنسي والإسباني في المغرب. وأكدت الجبهة بأن الحل الوحيد للمسألة المغربية ينحصر في إلغاء الحماية على أن ((لا تمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب))(٢٧)!!.

وعلى صعيد العمل الوطني في الخارج، قدمت الحركة الوطنية المغربية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث توجه الشيخ المكي الناصري والمهدي بنوبه ممثلان عن حزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني، فيما مثل حزب الاستقلال أحمد بلا فريج(٢٨). وقد لقيت الشكوى الوطنية دعماً عربياً وإسلامياً.

شهدت الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ توتراً حاداً بين الملك والحركة الوطنية في الجنوب وبين سلطات الإقامة العامة الفرنسية بلغ ذروته بما عرف بـ((الأزمة المغربية)) عام ١٩٥٣، حيث أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على نفي ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر، وقيام الجنرال جوان بتنصيب محمد عرفة ملكاً على المغرب وبدعم وإسناد بعض القوى الإقطاعية المتنفذة مثل باشا مراكش الجلاوي. وشهدت الفترة ذاتها تفاقم التناقض بين القوى التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، وبين القوى (من القواعد) التي آمنت بعقم أسلوب العمل السياسي، وباعتماد أسلوب الكفاح المسلح. فيما كانت دعوات لجنة تحرير المغرب العربي تحفز للعودة إلى ذلك. وعليه، فقد شهدت تونس منذ عام ١٩٥٢ اعتماد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحماية الفرنسية، وأخذ المغرب طريقه في ذلك منذ عام ١٩٥٣ باعتماد عمليات فردية، ثم تطور ذلك إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل منظم بعد نفي الملك محمد الخامس.

أدى نفي ملك المغرب إلى تصاعد التأييد الحزبي والشعبي له في عموم المغرب كما ورد في الفصل السابق، إلى جانب الإدانة العربية للسياسة الفرنسية من هذا الإجراء(٢٩).

وبدأت بشكل منظم تتشكل مجموعات الكفاح المسلح واتخذت من الشمال الشرقي المغربي مجالاً لتحركها ومقاومتها للاضطهاد الفرنسي الذي عمّ المدن

والأرياف آنذاك. كما بدأت الحركة الوطنية الشمالية تدعم هذا الاتجاه.

وفي الشمال المغربي، شهدت الفترة ذاتها ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ محاولات إسبانية للرد على التحرك الوطني والعمل الجبهوي بإنشاء حزبين موالين، هما (حزب المغرب الحر) عام ١٩٥٢ و(حزب الهلال) عام ١٩٥٣، لكن ذلك لم يؤثر على قوة ونشاط حزبي الإصلاح الوطني والوحدة المغربية، لأنهما كانا من أحزاب الإدارة كالحزبين السابقين، وافتقدا الأرضية والتأييد الجماهيري.

بدأت السياسة الإسبانية تتغير باتجاه فرنسا والحركة الوطنية الشمالية منذ نفي الملك المغربي في ٢٠ آب ـ أغسطس ١٩٥٣، ذلك أن فرنسا ـ على الرغم من اتفاقها مع إسبانيا ـ لم تستشر إسبانيا بنفي الملك، فقد عدت إسبانيا الإجراء الفرنسي إهانة للشرف الإسباني، وعليه لم تعترف إسبانيا بالملك الجديد محمد بن عرفة واستمرت الخطبة في الجوامع باسم الملك محمد الخامس. وخلال تلك الفترة بذلت الحركة الوطنية ـ بعد أن استعادت نشاطها ـ جهداً كبيراً لبقاء المنطقة الشمالية متمسكة بالملك الشرعي محمد الخامس، واستطاعت أن تجعل المنطقة الشمالية ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من القمع الفرنسي(٣٠).

ونظمت في تطوان مظاهرات كبرى احتجاجا على المؤامرة الفرنسية، فقد دعا حزب الإصلاح إلى اجتماع كبير خطب فيه عبد الخالق الطريس، وخرجت مظاهرة كبرى طافت شوارع تطوان رفع المتظاهرون فيها صورة كبيرة للملك محمد الخامس وأجبرت التظاهرة المندوب السامي الإسباني الجنرال روفائيل غرثيا بالينو على الإعراب عن استنكاره لخلع الملك. فيما كانت إذاعة ((درسا)) وصحفها تردد صداها مؤكدة أن ((فرنسا خرقت المواثيق والعهود بالتآمر على رمز سيادة المغرب ووحدته الإقليمية)) وامتدت موجة السخط والاستنكار إلى منطقة طنجة الخاضعة للحماية الدولية(٣١).

أصبحت مدينة تطوان على أثر ذلك مركزاً للمجلس الأعلى لحركة المقاومة المسلحة، وبدأت الحركة الوطنية الشمالية وخاصة حزب الإصلاح الوطني يقدمون المساندة لرجال المقاومة في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد الذين بدأوا يشنون هجماتهم على النفوذ الفرنسي في الجنوب.

أبدت الحكومة الإسبانية في الفترة اللاحقة تعاطفها مع قضية المغرب عموماً لأسباب متعددة، فقد خطب الجنرال فرانكو في ٤ شباط ـ فبراير

١٩٥٣، أثناء زيارة وفد رسمي ممثل للمنطقة الشمالية، خطاباً أكـــد فيـــه: ((أن إسبانيا ستظل وفية للمعاهدات، مخلصة لإخواننـــا المغاربـــة)) وأن ((إســـبانيا ستدافع بحزم عن وحدة المغرب وعن روح المعاهدات ونصها، ولن تقبل وضعاً يتناقض مع مشاعرنا الخاصة)) وختم حديثه مؤكداً: ((أن المنطقة المغربية التي أؤتمنا على حمايتها ستظل تحت سيادة صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي مع محافظتنا على وجود الحماية وإخلاصنا لوحدة المملكة، ولمـــشاعر الـــشعب المغربي...)). وقد احتجت فرنسا على خطاب الجنرال فرانكو إلا أن حكومـــة مدريد رفضت الاحتجاج في ١٢ شباط ــ فبراير، وذكـــرت وزارة الخارجيـــة الإسبانية، أن مدريد لم تستشر في خلع الملك محمد الخامس كما يقتـــضي ذلـــك البند ٢٥ من المعاهدة الفرنسية ــ الإسبانية لعـــام ١٩١٢(٣٢). وقـــد كـــسبت إسبانيا نتيجة هذا الموقف تعاطفاً عربياً ومن خلال جامعة الدول العربية، كمـــا جاء ذلك تعبيراً عن امتنان الجنرال فرانكو لوقفة المغاربة تجاهه أثناء الصراع في الحرب الأهلية، ويعكس ذلك أيضاً الخوف من قيام فرنسا بضم المغرب إلى دائرة الاتحاد الفرنسي، ومن هنا أيضاً ســـمحت الـــسلطات الإســـبانية لحـــزب الإصلاح الوطني بدعم المقاومة المسلحة، وجعل منطقة نفوذهم ســـاحة لنـــشاط المقاومة المسلحة المغربية ضد النفوذ الفرنسي، وقام رجال الحركـــة الوطنيـــة بنقل السلاح القادم من مصر عبر السواحل إلى مدينة الناظور ثم تـــسليمه إلـــى جيش التحرير.

إن تصاعد نشاط الكفاح الوطني المسلح فـــي تـــونس منـــذ عـــام ١٩٥٢ والمغرب منذ عام ١٩٥٣، وانطلاق الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثـــاني ــ نوفمبر ١٩٥٤ أجبرت فرنسا على تغيير سياســـتها تجـــاه تـــونس والمغـــرب، وخاصة بعد أن أخذ الكفاح المسلح وضعه المنظم من خلال ((جـــيش التحريـــر التونسي)) و((جيش التحرير المغربي)). فقد أيقنت فرنسا أن الوصول إلى تفاهم مع القوى الراديكالية أصبح من المستحيل، وبات عليها الالتفـــاف إلـــى القـــوى السياسية المعتدلة التي تعودت العمل السياسي الـــسلمي فـــي انتـــزاع الحقـــوق الوطنية، فكان عام ١٩٥٥، بداية للمفاوضات المغربية الفرنـــسية، حيـــث بـــدأ حزب الاستقلال يفاوض فرنسا في (اكس ليبان) ثم في (سان كلو) الذي جـــاءت مقرراته الأربعة لتشكل بداية الاعتراف باستقلال المغرب في ٢ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٦، بعد الاحتفاظ بامتيازات اقتصادية وعسكرية.

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية إلى دعوة الملك المغربي محمد الخامس لزيارة مدريد، وتمت الزيارة في ٤ نيسان ــ إبريل ــ ١٩٥٦، وتم الاتفاق في ٧ منه على إنهاء الحماية الإسبانية في الشمال المغربي(٣٣)، لكن إسبانيا ظلت محتفظة ــ وإلى الآن ــ بمدينتي مليلية وسبتة وبعض الجزر الساحلية.

أما طنجة، فقد عادت للسيادة المغربية بالاتفاق الذي تم في ٢٤ تشرين أول ــ أوكتوبر ــ ١٩٥٦. وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية، وحقق المغرب بجهود الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب مع جهود الملك محمد الخامس الاستقلال والوحدة الوطنية.

* * *

الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل عن بدايات السياسة الفرنسية في هذا المجال حتى إصدار الظهير البربري عام ١٩٣٠، انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص١٦١ــ١٦٩،

محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد، مؤسسة الوزاني، (بلا، بلا)، ص٣٥٣ــ٣٧١؛

حسن بو عياد: الحركة الوطنية والظهير البربري، (الدار البيضاء ١٩٧٩)، ص٣٥ــ٤٨؛ صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٥٨ــ٣٥٩.

(٢) للتفاصيل، انظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية في المغرب، (الدار البيضاء ١٩٧٦)، ج١، ص٣٥ فما بعدها؛

دوجلاس اشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، (الدار البيضاء، ١٩٦٤)، ص٥٣ــ٦٣،

قاسم الزهيري: محمد الخامس، الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، (الرباط، بلا)، ص٣٣.

(٣) للتفاصيل، انظر: علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص٢١٥ــ١٢٧، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص١٨٥ــ١٩٥؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة ١٩٦٦)، ص٧٠٩ــ٧١٤؛

زاهية قدورة: تاريخ العربي الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر (بيـــروت ١٩٧٥)، ص٥٥٣؛

العقاد، المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٤) محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربـــي ١٩٤٧ــ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ــ جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٨)، ص١٣.

(٥) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٢٠٧.

(٦) اشفورد، المصدر السابق، ص٦٧، الفاسي: الحركات..، ص٢١٠ــ٢١١، عسة، المصدر السابق، ص٢١٢ــ٢١٤.

(٧) آمزيان، المصدر السابق، ص١٤.

(٨) مجلة الثقافة الجديدة (المغربية)، العدد (١٨) السنة (٥)، (الرباط ١٩٨٠)، ص٥٠ــ٥٤، اشفورد، المصدر السابق، ص٦٩، أمزيان، المصدر السابق، ص١٥.

(٩) كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ــ١٩٥٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، (البصرة ١٩٨٣)، ص١٢٤.

(١٠) هشام القروي: هل يتوحد المغرب العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (١٢) السنة (١٣)، كـــانون أول ــ ديـــسمبر ــ ١٩٨٨، ص٥٧، الفاســـي: الحركـــات الاســـتقلالية، ص٢٦٣ــ٢٦٤.

(١١) اشفورد، المصدر السابق، ص٦٨.

(١٢) اشفورد، المصدر نفسه، ص٧٠.

(*) منذ عام ١٩٤٤، أصبح سلطان المغرب يسمي ملك المغرب.

(١٣) محمد العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية فـــي شـــمال المغـــرب، مطبعـــة الشويخ، (تطوان ١٩٨٠)، ص٣٠ــ٣١، الفاسي: الحركـــات الاســـتقلالية، ص٢٥٩، الخزعلي، المصدر السابق، ص١٢٤ــ١٢٦.

(١٤) الفاسي: الحركـــات الاســـتقلالية، ص٣١٣ـــ٣١٩، الخزعلـــي، المـــصدر الـــسابق، ص٧٤ــ٧٥، ١٧٣.

(١٥) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص٣٧١ــ ٣٧٢، الخزعلي، المصدر السابق، ص٧٥.

(١٦) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٧١ــ ٣٧٢.

(١٧) انظر تفاصيل الزيارة: عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر، مطبعة الأمنيـــة، (الرباط ١٩١٧)، ص١٢٨ــ١٢٩، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٤٩ــ٣٦٩.

(١٨) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٧٣.

(١٩) الفاسي: حماية إسبانيا، ص٥٧ـــ٥٩، اشـــفورد، المـــصدر الـــسابق، ص٧٢ـــ٧٣،

الخزعلي، المصدر السابق، ص١٢٧ــ١٢٩.

(٢٠) انظر بالتفصيل: الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، منشورات عباد الرحمن، (بيروت ١٩٥٦)، ص٢٨٣ــ٢٨٧؛

عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا ١٩٧٨)، ص١٤٧ــ١٥١.

(٢١) للتفاصيل عن نشأة مكتب المغرب العربي وقراراته وعلاقته بجامعة الدول العربية، انظر: محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال (مجلد) وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص٢٠، خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي دار الرشيد للنشر، (بغداد ١٩٨٢)، ص١٧٧؛

محمد العربي: الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي ١٩٢٨ــ١٩٥٤، (مجلد)، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص٧٥؛

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة ١٨٣٠ــ١٩٥٦، (بلا)، (بلا ١٩٧٨)، ص٢٦٨ــ٢٦٩؛

جميل الشقيري: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربيّة، بلا (دمشق ١٩٥٥)، ص٢١٧ــ٢١٨، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص٣٢٠ــــ٣٢٥، حسين المصدر السابق، ص١٥١ــ١٥٢، الخزعلي، المصدر السابق، ص١٣٥ــ١٤٠.

(٢٢) أمزيان، المصدر السابق، ص٥٥، ٧١، وادي، المصدر السابق، ص١٨١، الخزعلي، المصدر السابق، ١٤٥ــ١٤٦، حسين، المصدر السابق، ص١٥٦، الجابري، المصدر السابق، ص٢٠ــ٢١ وعبد الله، المصدر السابق، ص٢٦٧؛

جلال يحيى: المغرب العربي والاستعمار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة ١٩٦٦)، ص٩٧ــ٩٨؛

محمد زنبير، دور عبد الكرمي في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار ابن رشيد، (بيروت ١٩٨٠)، ص٤٠٣ــ٤٠٧، ٤١٧.

(٢٣) أمزيان، المصدر السابق، ص٧٧ــ٧٨.

(٢٤) أمزيان، المصدر السابق، ص٧٩.

(٢٥) جون واتر بوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت ١٩٨٢)، ص٥١.

(٢٦) رفض الموقعون على ميثاق طنجة وقيام الجبهة الوطنية المغربية، إشراك الحزب الشيوعي المغربي لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال لعام ١٩٤٤، إضافة للخلاف

العقائدي، انظر: الفاسي: حماية إسبانيا، ص٦٠؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص١٧١ــ١٧٤؛ الزهري، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٧) الخزعلي، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢٨) الزهيري، المصدر السابق، ص١٠٤،١٠٩ ــ ١١٠.

(٢٩) دبلوماسي بريطاني: المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة: نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (١٧)، (لندن، ١٩٨٨)، ص١٢٠.

(٣٠) العلمي، المصدر السابق، ص٨٧ــ٩١.

(٣١) الزهيري، المصدر السابق، ص١٦٩ــ١٧٠.

(٣٢) الزهيري، المصدر السابق، ص١٧٠ــ١٧١.

(٣٣) وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات ١٩٥٦ــ١٩٦٦، بلا، (بلا، بلا)، ص٢١ــ٢٣.

■■■

الفصل السابع

التنظيمات والاتجاهات الوحدوية في الكفاح المغاربي

ـ الاتجاه الشعبي

أـ الاتجاه السياسي / العسكري

ب ـ الاتجاه الاجتماعي

ـ الاتجاه الرسمي

ـ مؤتمر طنجة

ـ من النكوص إلى التقارب

ـ الهوامش

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية، وتؤسس (دوائر) حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام، واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع الوطني (القطري) والإقليمي (المغاربي) والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذا أعلنت ((دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة)) في ١٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٤٦، واستفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر ــ تونس ــ موريتانيا ــ المغرب) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة،. ورغم ذلك، تجاوزت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي على الحقوق الوطنية بالتزوير في الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهذا دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، لا بل أصبح مطلوب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (الباي في تونس ــ الملك في المغرب).

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع ((الإصلاح)) (١) السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. إن مشاريع ((الإصلاح)) كانت تؤكد على (السيادة المشتركة) وهي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وقاد ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية لتلك المشاريع. وبدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة (حزب الحر الدستوري التونسي الجديد ــ حزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حالياً) ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الوفاق

الموريتاني بشكل أو آخر) تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النـــضال بالاتجـــاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطـــار المغـــرب العربـــي، إلـــى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديـــدة فـــي العمل الوطني والمغاربي عموماً وتنظيماته واتجاهاتـــه الوطنيـــة والمغاربيـــة والعسكرية على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي، وأصبحت أكثر تطـــوراً ونضجاً وفعالية، تجسدت فيها فكرة وحدة المغرب العربي بشكل أكبـــر علـــى الصعيد العملي خاصة، ومن خلال الاتجاهات الشعبية، السياسية، والاجتماعية.

الاتجاه الشعبي:

أ. الاتجاه السياسي/ العسكري:

أصبحت القاهرة ومع تأسيس جامعة الدول العربية فـــي نهايـــة الحـــرب العالمية الثانية مقراً لزعمـــاء ومناضـــلي الحركـــات الوطنيـــة المغاربيـــة(*) وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل فـــي النضال السياسي والعسكري الخارجي، ،هي ((فكرة)) لم تتكون وتنضج آنذاك؛ وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون (علي باشى حانبة) وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب ــ جمعية العلماء) وآمـــن بهـــا وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت وأخذت تشكلها المنظم في دمشق وبيروت ونضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس (مكتب المغرب العربي) برعايـــة جامعـــة الـــدول العربية. فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحـــزاب فـــي الـــداخل المغاربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحدوية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.

عقد ممثلو الحركات الوطنية المغاربية، مؤتمراً عاماً فـــي القـــاهرة إبـــان الفترة من ١٥ــ٢٢شباط/ فبراير ١٩٤٧ عرف باسم (مؤتمر المغرب العربـــي) وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخريـــة للأمـــين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام. وكانت غاية المؤتمرين العمـــل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغاربي.

حظي (مؤتمر المغرب العربي) باهتمام جامعة الـــدول العربيـــة والوفـــود الدبلوماسية الممثلة بها، ويتأكد ذلك الاهتمام والحرص من لدن الجامعـــة مـــن

خلال خطاب أمينها العام الأستاذ عبد الرحمن عزام حيث يقول: ((دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي أني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم مشاركتهم في كل شيء، وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية. إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن نتذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي... والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمة المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... وقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المشردين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة كتحرير الأمير عبد الكريم الخطابي مثلاً...)) وفعلاً أدت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدوبل القضية المغاربية وتحفيز الرأي العام العربي والدولي على الاهتمام بها، وصدرت عبر جلسات مجلس جامعة الدول العربية الكثير من القرارات السياسية والمالية لدعم الكفاح المغاربي، فضلاً عن الدعوة لنصرتها ودعمها في المحافل الدولية.

إن طبيعة الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني) لمختلف القوى السياسية في أقطار المغرب العربي، والتشابه في برامج عمل هذه الأحزاب وأهدافها ((قد قارب موضوعياً بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي وحدوي)) كانت ثمرته عقد مؤتمر المغرب العربي الذي خرج بمجموعة من القرارات الوطنية وتشديدها في مطلب الحرية والاستقلال فضلاً عن القرارات (الوحدوية) لمواجهة الاحتلال الفرنسي (والإسباني). ومما جاء في هذا المجال (العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية) و(توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً) و(تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك). وأكد المؤتمرون على هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، إلى جانب قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار، وعليه وكما يقول مالكي، فقد ((شكل مبدأ الاستقلال والدعوة إلى التحرر واسترداد السيادة الوطنية بعداً مركزياً بتوجيهات مكتب المغرب العربي وممارسات نخبته القائدة، كما مثلت الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية

الثلاث بالقاهرة محوراً لنشاطاته الدبلوماسية والسياسية)) (٢) وحتى العسكرية التي جسدت وحدة الكفاح المغاربي طريقاً لوحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي.

وجاء استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام ١٩٤٧ (٣) ليمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني المغاربيٍ بالتأكيد على عقم العمل السياسي السلمي واعتماد أسلوب الكفاح المسلح، طريقاً وحيداً لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي.

مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (رغم كبر سنه واعتلال صحته ــ ٦٥عاماً ــ آنذاك)، وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين وكما يقول فونتين، إن نداءات الخطابي كانت ((تسمع في البلاد كلها، لأنه رجل عمل.. ولم يتكلم بلغة المنتقم... ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي)). ويضيف ((بأن صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط، بل دخل الخيام والأكواخ والبيوت.. وبعد عشرين سنة من اختفائه، وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية)) (٤).

أسس الخطابي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، (لجنة تحرير المغرب العربي) والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي (٥) وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي:

١ــ المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

٢ــ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

٣ــ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.

٤ــ لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

٥ــ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

٦ــ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

٧ــ حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية (٦).

وأكد الخطابي في البيان الصادر يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨ العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام، وفي هذا المجال قال: (في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة، يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب أن يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية أن تتحالف وتتساند لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..) (٧)، وأضاف (... وما دامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة). (٨).

استمر الخطابي في التأكيد على الطابع الوحدوي في الكفاح المغاربي من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة وبغداد) لتؤكد هذا الجانب في مواجهة (المغتصب ونحن قوة متكتلة.. مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة). وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي، حيث لم يكن ذلك موجوداً قبل تلك الفترة، إلا أن أسلوب (الكفاح المسلح) كان في عُرف القوى السياسية التي تعودت العمل السياسي السلمي مسألة (عفا عليها الزمن)، وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام (لجنة تحرير المغرب العربي). وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق (الزعامة) الذي اختطفه الخطابي لا متعمداً، وأصبح هؤلاء (يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا... وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدعون قضية المغرب ذكر أو شأن) (٩)، وعلى هذا لم يكن الزعماء (القوميون) في المغرب العربي جادين وملتزمين (التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة) والعمل على تحقيقها باعتماد أسلوب (الكفاح المسلح). وارتبط كل منهم (بحزبه ومعسكره الشخصي)(١٠). ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها، وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بفكرة وحدة المغرب العربي، فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع، وأشر على حقيقة قائمة بقوله: (... إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة

الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة..) وأكد أن (الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد.. فعسى أن يتحقق هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة ــ لقاء التفاهم ــ أول خيط الوحدة...)(١١)، ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق كفاحه، في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج ــ والداخل ــ بلجنة تحرير المغرب العربي. فمنذ عام ١٩٤٨، أسس الخطابي (جيش تحرير المغرب العربي) وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة، في القاهرة وبغداد.

كانت تلك القوات المغاربية على اتصال مع (جيش العزيمة) في داخل المغرب العربي والذي ارتبط بالخطابي نفسه، وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال المغرب العربي في الداخل، وعمل على تحقيق توجهاته من الخارج. وبدأت (خطة حرب التحرير) التي وضعها الخطابي تنفذ في ١٩٤٩/٣/٥ ومهد الخطابي لتحقيق هدفه بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي مؤكداً لهم أن مشاريع (الإصلاح) التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية (لا يقبلها إلا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلا الحمقى والمجانين ومن لا غيرة لهم ولا دين.. فعلينا أن نتقدم إلى المرحلة الثانية.. مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخالف لا يخجل) (١٢). وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السلمي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي ــ وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي ــ في تونس عام ١٩٥٢، وفي المغرب عام ١٩٥٣، بتأسيس ــ (جيش التحرير التونسي) و(جيش التحرير المغربي) ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني، حيث تركزت قواعده في الشمال الشرقي المحادد للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير (الصحراء المغربية) وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ من خلال اللجنة الشعبية القاعدية في حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي تمثلت بـ (اللجنة الثورية للوحدة والعمل). وأخيراً، ومن خلال زعيم حزب الوفاق الموريتاني

أحمد بن حرمة بن ببانا، الذي انضم عام ١٩٥٦ إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وقام بتأسيس (جيش التحرير الموريتاني)(١٣). وعليه وعلى ضوء التواصل والتعاون بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام ١٩٥٢ والفترات اللاحقة، بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة هذا الجناح الشعبي المسلح على الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية، والتفرغ للثورة الجزائرية التي شكلت لجنتها الثورية منذ البداية أهمية وضرورة البعد الإقليمي المغاربي لتحركها الوطني، حيث أجرت اتصالاتها مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب (لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي ــ الإسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي)(١٤) فجنحت فرنسا إلى التفاهم مع القوى السياسية (المعتدلة) في كل من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب وتونس في يومي ٢، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ على التوالي، بعد أن ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية أكدت هشاشة الاستقلال.

ب ـ الاتجاه الاجتماعي:

في الوقت الذي ركزت القوى السياسية في داخل المغرب العربي على القضية الوطنية (القطرية) كانت اتجاهات شعبية أخرى من قواعد الحركة الوطنية وعموم الشرائح الاجتماعية، والعمل خاصة، تواصل الخطى والعمل على درب العمل الوحدوي المغاربي فكراً وتنظيماً ونضالاً. ومثل هذا التيار الاجتماعي، الوجه السياسي الداخلي للجنة تحرير المغرب العربي، فيما كانت عمليات الكفاح المسلح من خلال (جماعة العزيمة) تشكل الجناح العسكري الداخلي للعمل من أجل قضية المغرب العربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة المغاربية ضمن إطارها العربي الإسلامي.

تطور الاتجاه الشعبي العمالي في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني والمغاربي عموماً، وتناغم واندمج مع جهود القوى الشعبية الأخرى من الطلبة وجمعيتهم ((جمعية طلبة شمال إفريقية المسلمين)) الذين كانوا يطمحون إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، فضلاً عن الاتحادات المهنية العاملة في الساحة

الوطنية والمغاربية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس عام ١٩٤٦)) وزعيمه فرحات حشاد، يعد بحق القوة القائدة للاتجاه العمالي في المغرب العربي بفعل عراقة التنظيم النقابي في تونس، وأصالة دعواته الوحدوية المغاربية التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل وحدة المغرب العربي من الداخل بعهد الحرب العالمية الثانية.

عقد المؤتمر التأسيسي للحركة العمالية التونسية في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦. وظهر (الاتحاد العام التونسي للشغل) وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً (١٥). وقد ربط الاتحاد منذ البداية القضية الاقتصادية والاجتماعية بالقضية الوطنية عموماً، وبقضايا المغرب العربي.

أخذ البعد المغاربي في فكر وعمل (الاتحاد العام التونسي للشغل) يبرز ويتدعم مع النضال الوطني. ففي محاضرة لفرحات حشاد يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ في مقر (جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في باريس، صرح عن رغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي، وأشار إلى أن ذلك ((مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به، وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيقه، ولا مجال للشك يا أخواني في أن حظ بلدان شمال أفريقيا الثلاثة ــ المغرب ــ الجزائر ــ تونس ــ وثيق الارتباط، وقضيتنا واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية في شمال أفريقية.. وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية.. قادرة على الدفاع بصيغة ناجحة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة ذات المصير المشترك، وسوف لا نألُ جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة)) (١٦).

بدأ حشاد يعمل بجد من أجل وضعِ دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق، موظفاً أفكار وجهود الاتحاد العام التونسي للشغل لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغاربي، حيث كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغاربي في فكر وسلوك الاتحاد التونسي.

ومن هذا المنطلق جاءت أفكار ودعوات المؤتمر الأول للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في ٢٠ –٢١ شباط/فبراير ١٩٤٧، حيث أكد الزعيم النقابي على ضرورة أن يمتد نشاط الاتحاد التونسي إلى جميع أجزاء المغرب

العربي وإلا سيكون نشاطه قاصراً (ما لم تتبدد الحدود الوهمية) التي تفصل بين أبناء المغرب العربي (١٧). وفي الاتجاه الوحدوي نفسه، أكد حشاد في اجتماع فرع (جمعية طلبة شمال أفريقيا) في تونس، آذار /مارس ١٩٤٧، ما نصه (إن مصير عمال شمال أفريقيا ــ المغرب العربي ــ واحد... ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم..).ودعا في محاضرته إلى تأسيس النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب مثلما هو الحال في تونس. وجدد دعوته إلى تجميع اتحادات الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرفها (كيف تقود شعوبها نحو الوحدة) والعمل على بذل كل ما لديهم (في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة) وتأسيس (الجامعة النقابية لشمال أفريقيا) (١٨).

واصل الاتحاد العام التونسي للشغل دعواته الوحدوية عبر مؤتمراته اللاحقة، الثاني (١٩٤٨)، والثالث (١٩٤٩) والرابع (١٩٥١) وجميعها تؤشر أن الحركة العمالية بدأت تضغط باتجاه العمل الوطني المقترن بالعمل المغاربي على طريق الوحدة. في آذار /مارس ١٩٥١ دعا الاتحاد التونسي إلى التضامن مع الشعب المغربي في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية. وأكد بعد أن حيا الإخوان في المغرب والجزائر الذين حضروا المؤتمر الرابع للاتحاد، (..إن الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى الفوز بحياة العزة والكرامة) (١٩).

كان الاتجاه العمالي وبزخم شعبي عام، يضغط بتحركاته الوطنية ودعواته المغاربية على الحضور الاستعماري في كافة المجالات. ونتيجة لذلك شعرت السلطات الفرنسية بفاعلية وتأثير في هذا الاتجاه الشعبي الحاد، فشنت حملات من الاضطهاد والملاحقة والاعتقال وحتى التصفيات الجسدية منذ عام ١٩٥١ والفترات اللاحقة. ورغم تلك السياسة القمعية استطاع هذا الاتجاه أن يثبت حضوره في الخريطة الوطنية تياراً اجتماعياً ــ اقتصادياً ــ سياسياً ــ وبدأ يفرض نفسه اتجاهاً لا يمكن تجاهل دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس وعموم المغرب العربي.

وسع حشاد من دائرة اهتمامات الاتحاد التونسي المغاربية ليضم ليبيا. ففي خطابه يوم ١ أيار/مايو ١٩٥١، قال: (بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري، وشعب مراكش ــ المغرب ــ وشعب طرابلس ــ ليبيا ــ لإقامة الدليل على

أنها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك) (٢٠).

أصبح حشاد قطباً نقابياً فاعلاً في الساحتين الوطنية والمغاربيـــة، وكانـــت أفكاره ودعواته وأساليب عمله مثار خشية الإدارة الاستعمارية، فدبرت علميـــة اغتياله في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٢، بينما كان يعزم السفر إلى نيويورك لعرض قضية تونس على منظمة الأمم المتحدة.

أحدث اغتيال الزعيم النقابي التونسي/المغاربي، غضبة شـــعبية وحزبيـــة عامة اجتاحت تونس والمغرب العربي عامة، ووجدت لها صدى فـــي الـــوطن العربي. وخرجت الجماهير العمالية والشعبية والحزبية بمظـــاهرات صـــاخبة، وجرت مصادمات دموية مع قوات الاحتلال شمت الشارع المغاربي عمومـــاً، كما أعلنت الإضرابات عن العمل في الساحة المغاربية، وعبـــر الجميـــع عـــن الإيمان والتمسك بالقضية الوطنية والمغاربية وبوحدة المغرب العربي(٢١).

بقيت فكرة وحدة المغرب العربي والدعوة للعمل على تحقيقهـــا الهـــاجس المحرك للقوى العمالية والطلابية، وتيار الكفاح المسلح حتى الفتـــرة اللاحقـــة للاستقلال التونسي والمغربي عام ١٩٥٦، حيـــث أخـــضع الاتجـــاه الـــشعبي، لمقتضيات العمل الوطني (القطري) كما رسمته المؤسسة الرسمية الحاكمة فـــي كلا البلدين، وفي الجزائر بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ أيضاً.

وخلاصة القول في هذا المجال، وعبر الفترة الممتـــدة مـــن عـــام ١٩٤٧ وحتى المرحلة الاستقلالية، يمكن القول، إن الاتجاه الشعبي في العمل الوحدوي في المغرب العربي، حاول إنشاء تنظيمات موحدة لخدمة العمل المغاربي علـــى طريق الوحدة، إلا أنه عجز عن تحقيق ذلك. وكان وراء ذلك العجز مجموعـــة عوامل منها، تركيز القوى السياسية في داخل كل قطر على القـــضية الوطنيـــة على الرغم من إيمانها بوحدة القضية المغاربية، وافتراق العمل الـــسياسي عـــن العمل العسكري المسلح لا بل التضاد معه (في تونس والمغـــرب) منـــذ الـــسنة الأخيرة قبل الاستقلال وبعدهُ بقليل، عندما أصبح الاتجاه السياسي الشعبي اتجاهاً رسمياً (في كل من تونس والمغرب) رغم محافظته أو ادعائه التمسك بالعمـــل الوحدوي والذي انتهى بعد عام ١٩٥٨. و أسهم الاستعمار الفرنسي فـــي هـــذا المجال أيضاً بعمل دؤوب للحيلولة دون التواصل بين الأقطار المغاربية خاصة والمغاربية ــ العربية عامة في مختلف الجوانب لسد المنافذ علـــى أي تقـــارب مغاربي يدفع باتجاه التأسيس للعمل المشترك على طريـــق الوحـــدة المغاربيـــة

العربية.

الاتجاه الرسمي:

سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦. فيما سيطر الملك محمد الخامس وحزب الاستقلال المغربي ــ في البداية ــ على المؤسسة السياسية في المغرب غداة الاستقلال عام ١٩٥٦ أيضاً. وبقي الحضور الفرنسي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية قائماً.

ولم يتم تصفية الحضور العسكري في تونس والمغرب حتى نهاية عام ١٩٦٣. واستمرت الثورة الجزائرية بقيادة (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) تواصل نشاطها التحرري ضد الاحتلال الفرنسي وتحقق نجاحات باهرة خلال الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ والحقبة اللاحقة.

بدأت المؤسسة السياسية الحاكمة في كل من تونس والمغرب بعيد الاستقلال تهتم بالقضية الوطنية، لكن الواقع المغاربي (بقايا الاستعمار في تونس والمغرب ــ استمرار الثورة الجزائرية ــ ضغط الاتجاهات الشعبية ــ الالتزام الحذر من طرف القوى الوطنية السياسية التي قادت الكفاح إلى مرحلة الاستقلال بمقررات مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثقة عنه ــ استمرار علميات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، وتواصل دعمها للثورة الجزائرية) كان يفترض الإبقاء على المناداة بضرورة العمل الوحدوي المغاربي.

وجاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مطلع عام ١٩٥٨ لتدفع بضرورة العمل الوحدوي المغاربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية، كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا. وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/فبراير ١٩٥٨ لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة المشهورة)، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة ذاتها. إضافة إلى ذلك، محاولات الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، وكذلك محاولة

إدخال موريتانيا فيما سمي (افريقيا الغربية الفرنسية) إلى جانب جهودها في الحصار قرب الحدود بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر والمغرب لقمع الثورة الجزائرية.

وجاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا منذ عام ١٩٠٣ إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها ووجود المستوطنين في المغرب العربي، وقضية الثورة الجزائرية (٢٢).

وكان للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تولدت بعيد الاستقلال والعجز عن حلها بامكانات وطنية، تدفع باتجاه التواصل مع فترات العمل الوحدوي السابقة، وكل ذلك دفع بالقوى السياسية الحاكمة (الحزب الحر الدستوري ــ حزب الاستقلال) لتقديم نفسه بأنه مازال معبراً عن المصالح الوطنية الشعبية، لا عن المصالح الحزبية الضيقة باعتبارهما أصبحا من أحزاب الإدارة الوطنية، وقاد ذلك إلى ضرورة العودة إلى البدايات، ولكن بصيغ جديدة تمثلت بالتحام الموقف السياسي الرسمي مع الموقف السياسي الشعبي، فكان (مؤتمر طنجة) عام ١٩٥٨.

مؤتمر طنجة ١٩٥٨

فرض الواقع المغاربي ضرورة العمل الوحدوي. وتزعم حزب الاستقلال المغربي، الدعوة للوحدة المغاربية التي ستلاقي صداها الشعبي (رغم التهميش الذي لحق بالاتجاه الشعبي بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ في عموم المغرب العربي). وانطلاقاً من واقع قائم، وخلفية تاريخية معروفة، أراد حزب الاستقلال أن يلعب المغرب دوره التاريخي في العمل الوحدوي، وجاء ذلك انعكاساً (للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة، وإلى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء ولدى مسلمي غرب أفريقيا حتى نهر السنغال. كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال أفريقيا بأسرها)(٢٣).

في مطلع عام ١٩٥٨، صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه

(.. والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا

لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تـــونس والجزائـــر والمغرب، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي ــ المغرب العربي ــ في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الـــضيقة فـــي هـــذا العصر، وقد بين التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة) (٢٤).

والتقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي (الـــشعبي)، فقـــد صـــرح ملـــك المغرب محمد الخامس في ٦آذار /مارس ١٩٥٨، عن أملـــه فـــي أن تتـــشيء أقطار المغرب العربي (اتحاداً فيدرالياً). فيما أكد الاتجاه نفسه وفي الفترة ذاتها، الحبيب بو رقيبة رئيس الجمهورية التونسية، الذي عد الوحدة ضرورية للأقطار المغاربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية. وجاء اللقاء السياسي الـــشعبي ــ الرسمي بين تونس والمغرب في ١٩ــ٢٢ آذار/مارس ١٩٥٨ لتأكيد الموقف (الوحدوي) والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في ٢٧ –٣٠ نيسان/إبريل ١٩٥٨ وحضرته جبهة التحرير الوطني الجزائرية. أكدت خطابات الوفـــود المـــشاركة على بُعد الاستقلال الجزائري، و تعزيز استقلال تونس والمغرب، مع التأكيـــد على أهمية ((وحدة المغرب العربي)) وضـــرورتها فـــي معالجـــة المـــشكلات الوطنية والإقليمية. وقد ختم علال الفاسي زعيم حـــزب الاســـتقلال المغربـــي الجلسة الختامية بخطاب أكد البعد الوحدوي لمؤتمر طنجة حيث يقول: ((في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربـــة وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مـــؤتمر طنجـــة لوحـــدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معان وما يشتمل عليه من آفاق. وبذلك ســـينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغـــرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعية...))، ويهمنا في هـــذا المجـــال، القرار الخاص بالوحدة المغاربية، ورأى المؤتمرون أن الشكل (الفيدرالي) أكثر ملاءمة للأقطار الثلاثة المشاركة. وضرورة بناء مؤسسات مشتركة، واقتـــرح المؤتمرون تشكيل مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية في كـــل مـــن تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكون مهمته دراســـة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية، كما قـــرر المؤتمرون تأسيس كتابة دائمة (أمانة عامة) لتنفيذ القرارات، وتقرر أن تجتمـــع بشكل دوري. كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بـــدعم الثـــورة الجزائريـــة

والعمل على إقامة حكومة جزائرية مؤقتة وتصفية بقايا الاستعمار في المغـــرب العربي.. وهذا يعني أن فكرة المغرب العربي والدعوة لتحقيقها أصبحت تعنـــي (العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة) (٢٥) وقد رفعت لوائح (قرارات) مؤتمر طنجة إلى رؤساء وملوك الأقطار المغاربية تونس، المغرب، ليبيا، قيادة الثورة الجزائرية، فباركوا المبادرة وصادقوا على قرارات المـــؤتمر (بدون احتراز) (٢٦).

وجاء الخطاب السياسي التونسي ليؤكد هذه الرغبة، فقد صرح الرئيس بـــو رقيبة في ١٩٥٨/١٢/١٠ بالقول (... وكلنا أمل في اقتراب اليوم الذي تـــزول فيه الحدود المصطنعة وتصبح بلادنا واحدة ودولة واحـــدة، وتـــصبح شـــرطتنا وجيشنا متحدين يخفق فوقنا علم واحد) (٢٧) فيمـــا بـــدأ الخطـــاب الـــوظيفي (الاقتصادي) المغربي يتناغم مع الخطاب السياسي للعمل علـــى بنـــاء وحـــدة المغرب العربي، ذلك أن (الموارد الطاقية التي تختزنها الـــصحراء المغاربيـــة التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية) تدفع إلى ضرورة (بلورة مخطـــط شامل للأقطار الثلاثة وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، مـــن أجـــل إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية) و(أنه بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها قاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي، يمكننا ترقـــب انتعـــاش ثقافي، تقني، واجتماعي، لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..)(٢٨).

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي، أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغربي، وتكوين تكتل اقتصادي مغربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرســـي الـــدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى. وهو في الوقت نفـــسه يقـــوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وضعت أســـسه فـــي روما عام ١٩٥٧ ذلك أن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة (وظيفياً) بالاقتـــصاد الدولي والأوروبي خاصة.

من النكوص إلى التقارب:

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل التوحيدي المغاربي و(لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة) (٢٩) وتخلت عـــن ذلـــك بعـــد شهور قليلة. وكان للمشاكل الحدودية البينية أثرها في إبراز المشاكل الـــسياسية الوطنية (القطرية) وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي.

وفي الجانب المقابل فقد الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، لا بل أصبح يدور في فلك التوجهات الرسمية وأسير قراراتها فابتعد عن أن يكون مركز ضغط، وهمش دوره على الصعيد الوطني والمغاربي عموماً.. (٣٠) وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى، إذ أن المشاركة الجماهيرية الحرة ومن خلال أحزابها ومنظماتها واتحاداتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الوحدوي الذي دعت له وعملت من أجله وآمنت به فكرة وتطبيقاً. ومنذ منتصف الستينات بدأت مرحلة جديدة في العمل الوحدوي المغاربي حيث بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع إلى ضرورة العمل بهذا الاتجاه الوحدوي، وكان ظهور (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي) عام ١٩٦٤، وبدأ الاتجاه السياسي الرسمي في المغرب العربي بتعامل مع الواقع برؤية عقلانية لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون عن طريق التكامل والاندماج وتعجيل التأسيس للمشروع الوحدوي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

الهوامش:

(١) انظر بالتفصيل عن مشاريع "الاصلاح" في المغرب العربي:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، (تطوان ١٩٤٨)، ص ٣١٨ -٣١٩؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب بالعالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة ١٩٥٥)، ص ١٨٢ـ١٨٣؛

عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة ١٩٥٩)، ص١٨٢ـ١٨٤؛

علي الشلقاني: ثورة الجزائر، بلا، (القاهرة ١٩٥٦)، ص٢٠٤ـ٢٠٥؛

كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال وجوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ـــ١٩٥٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ــ جامعة بغداد، (بغداد ١٩٩٧)، ص١٥٤ـ١٥٩.

(*) الحزب الحر الدستوري ــ التونسي الجديد ــ حزب الشعب الجزائري ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الإصلاح الوطني المغربي.

(**) انظر نص الخطاب في:

امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٤)، ص ٤٥١ -٤٥٢.

(٢) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد

(١٥ــ١٦)، (تونس ١٩٧٩)، ص ١٠٣ــ١٠٦؛

عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالميــة، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ١٩٩٦)، ص٦٧ــ٦٨.

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص ٢٣٢ــ٢٣٣؛

مالكي، المصدر السابق، ص ٤٥٢ــ٤٥٤.

(٣) نفي محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى جزيرة رينيون في المحيط الهادي عــام ١٩٢٦، وبقي فيها حتى عام ١٩٤٧، حيث أرادت الحكومة الفرنسية جلبه إلى باريس لتحقيــق أهداف سياسية للضغط على الملك المغربي محمد الخامس، انظر بالتفصيل محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٧ ــ ١٩٥٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ــ جامعة بغداد (بغداد ١٩٨٨)، ص٤٦ ــ ٥٨.

(٤) نقلا عن آمزيان، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٥) الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد والقديم ١٠ ــ حزب انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) ــ حزب الاستقلال المغربي ــ حزب الشورى والاســتقلال (حزب الحركة القومية) ــ حزب الاصلاح الوطني ــ حزب المحدة المغربية.

آمزياتن، ا لمصدر نفسه، ص ٦٢ ــ ٩٦.

(٦) أحمد الطويلي: قضايا المغرب العربي الكبير، حوار مع الرشيد إدريس، مجلــة شــؤون عربية، العدد (٣٠)، (القاهرة ١٩٨٣)، ص٩٨ ــ ٩٩؛ آمزيــان، المــصدر الــسابق، ص٧١.

(٧) محمد زنيبر: دور عبد الكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطــابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار أمين رشد، (بيروت ١٩٨٠)، ص٤٠٤.

(٨)نقلاً عن امزيان، المصدر السابق، ص٧٣.

(٩) محمد اليمني الناصري: تقرير إلى مدير الإدارة السياسية في جامعة الدول العربية عــن مكتب المغرب العربي بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٤، ص ٤، نقلاً عن آمزيان، المصدر نفسه، ص٦٦.

(١٠) زنيبر، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(١١) مفدي زكريا: أمجاد تتكلم والتاريخ يسجل، مجلة دعوة الحق، العــدد(٧-٨)، (الربــاط ١٩٧٧)، ص ٦١ -٦٨.

(١٢) نقلاً عن امزيان. المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٧ز

(١٣) محمد اسماعيل محمد: قية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة ١٩٦١)، ص٧٧-٧٨؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص ١٣٤، ١٤٦.

(١٤) بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائريــة، دار النفــائس (بيــروت ١٩٨٢)، ص١٧٩.

(١٥) الطاهر عبد الله: الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، (بيروت ١٩٧٦)، ص٥٢.

(١٦) عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣)، (بيروت ١٩٨٦)، ص٤٩.

(١٧) سالم بو يحيى: العلاقات النقابية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦، المجلة التاريخية المغربية، العدد (٤٣ ـ ٤٤)، (تونس ١٩٨٣)، ص ١٥-١٦.

(١٨) محمد صالح الهرماسي: الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦، دار الفارابي، (بيروت ١٩٩٥)، ص ٩٣؛

بن حميدة، المصدر السابق، ص ٤٩ ـ ٥٠؛ بو يحيى، المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.

(١٩) ببن حميدة، المصدر نفسه، ص٥٠-٥١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٢١) عبد المالك خلف التميمي: بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها في النضال الوطني، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت ١٩٨٤)، ص٤٥ ـ ٤٦؛

بو يحيىن لامصدر السابق، ص ٤٩ ـ ٥٨؛ براهيمي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٢٢) صلاح العقاد: السياسة الخارجية للملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية العدد (١٥)، (القاهرة ١٩٦٩)، ص ٤١ ـ ٤٢، ٤٧.

(٢٣) العقاد. المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.

(٢٤) علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، (د. ت)، ص١٨٣.

(٢٥) عبد الإله بلقزيز: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٢)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧؛

محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، كتاب (وحدة المغرب العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٧)، ص ٢١-٢٢؛ مالكي، المصدر السابق، ص ٤٥٧ ـ ٤٦٠.

(٢٦) مصطفى الفيلالي: مفهوم المغرب العربي ـ تطوره وعلاقته بالوعي القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧)، (بيروت ١٩٨٥)، ص ٨٩.

(٢٧) زايد عبيد الله مصباح: اتحاد المغرب العربي، الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٦)، (بيروت ١٩٩٨)، ص٢٨.

(٢٨) بلقزيز، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٢٩) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٠) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٢)، ص ٨٧ ـ ١٢٢.

■■■

الفصل الثامن

المغرب العربي
وضرورات التجميع الإقليمي

- مدخل
- خلفية العمل المغاربي المشترك
- اتحاد المغرب العربي
- عوائق التقارب المغاربي
- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي
- آراء على طريق العمل الاتحادي
- الهوامش

ـ مدخل:

تعد قضية العمل العربي المشترك بعامة، والعمل المغاربي المشترك بخاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة ومؤثرة في الخريطة العربية، وتستهدف في مخرجاتها النهائية الأمة العربية قومياً وحضارياً، ومكانة استراتيجية، ومستودعاً قيمياً، وإمكانات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

وفي هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة أن تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم، كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد فيما بين أقطارها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى. وعليه، بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي خياراً منقذاً لحل المشكلات المطروحة في المجالات كافة، وفي المجال الاقتصادي بخاصة.

إن العودة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، أو التي حظيت بموافقتها، يعد خطوة أساسية لإرساء دعائم العمل المشترك في حياتنا العربية المعاصرة، وركيزة قوية لمواجهة تحديات القرن الجديد بكل ما يحمله من مفاجآت متلاحقة تستهدف تقزيم وتهميش هذه الأمة، وتفكيك قدراتها، وتفتيت مقوماتها، وصولاً إلى النيل منها قومياً وحضارياً، وإيقاعها في أسر التبعية والدوران في فلك المراكز الاقتصادية الكبرى والخضوع لتأثيراتها وإفقادها القدرة على المناورة للدفاع عن حقوقها وتطلعاتها المشروعة في المجالات كافة.

خلفية العمل المغاربي المشترك:

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي عام ١٩٦٤ بتأسيس ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي))، ومن خلالها عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء العربية) ليضع حداً لجهود التقارب المغربي منذ عام ١٩٧٥، حيث واصلت أقطار المغرب العربى سياسة منفردة فى التنمية الوطنية وفى التعامل الخارجي وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية(١)، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بخاصة، فضلاً عن تصاعد المديونية الخارجية (أكثر من ٦٥ مليار دولار) على ضوء تنامي عدد السكان وحجم ((الفجوة الغذائية))، طوال حقبة السبعينات والثمانينات (٢).

أثرت المشكلات البينية (الحدود ــ ملف الصحراء) تأثيراً سلبياً على العلاقات المغاربية، وتباعدت أقطار المغرب العربي وتنافرت وتنافست ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية (١٩٨٣ ــ ١٩٨٤)، وأخيراً أيقنت أن التنافر والتنافس لم يخرج الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمتها الاقتصادية/الاجتماعية، وباتت الضرورة الملحة تقتضي حل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة بعيداً عن ((المزاج السياسي)) وقريباً من الواقع المعاش وتأثيراته الاقتصادية الفاعلة في المجتمعات المغاربية، فكانت نهاية الثمانينات بداية للعودة نحو البدايات.

اتحاد المغرب العربي:

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية ــ المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة

العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة من ٧ ــ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

وعلى ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربيين في زرالدة الجزائرية يوم ١٠حزيران أــ يونيو ١٩٨٨، تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون، واجتمعت اللجنة في مدينة الجزائر في ١٣ تموز /يوليو ١٩٨٨، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والاقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية. ولما كانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب العربي عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات (على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام ١٩٨٦)، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بات يهدد الأمن الوطني والإقليمي، والعربي بالنتيجة، فقد اتفق المجتمعون على أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي هو المنطلق، وذلك من خلال إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام ١٩٨٨، صدر البيان الختامي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وتقرر عقد (القمة المغاربية) في مدينة مراكش المغربية، والتأم القادة المغاربيون في المؤتمر خلال الفترة من ١٥ ــ ١٧ شباط /فبراير ١٩٨٩، وأعلن القادة المغاربيون عن معاهدة تأسيس ((اتحاد المغرب العربي)).

تضمنت معاهدة الاتحاد (٣)، وثيقة (٤) إعلان قيام الاتحاد ودوافع ذلك، ومنذ البداية كانت الدوافع التاريخية والحضارية هي الأساس في المنطلق على ضوء ما يجمع أبناء المغرب العربي (والأمة العربية عامة) من روابط تاريخية مشتركة منها ((وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير..)) وكانت تلك الروابط ((خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة)). كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد جاء ((تجسيداً لإرادتنا المشتركة.. للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي)) والاستجابة للرغبة الشعبية وطموحاتها ((وتطلعاتها إلى الوحدة)).

ويبدو من قراءة وثيقة معاهدة الاتحاد، أن القادة المغاربيين أعطوا لوحدة

المرجعية التاريخية والحضارية، فضلاً عن وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية (مكتب المغرب العربي ١٩٤٧ ــ لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٨، مؤتمر طنجة ١٩٥٨) هذه الأهمية التي لا غنى عنها للتفكير لتقارب مغاربي/عربي لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل على ضوء التأكيد على الجذر التاريخي الموحد والذي يعني الشخصية العصرية الموحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خياراً منفذاً لحاضر الأجيال ومستقبلها.

ولما كان البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في الحقبة المعاصرة، فإن اعطاء هذا البعد (الذي يتعزز أكثر بالعمق التاريخي والحضاري والنضالي) للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي، كان خطوة بالاتجاه الصحيح. ومن هنا أكدت الوثيقة على ما يجمع أقطار المغرب العربي من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية ومعدنية تستطيع أن تحقق التكامل والقوة استعداداً لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية (إخفاق التنمية الوطنية ــ القطرية ــ عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ــ اتساع حجم الفجوة الغذائية ــ تصاعد مستمر في المديونية الخارجية...) ، وخارجية (السوق الأوربية المشتركة ــ أصبحت الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢) ومشاريع الحوار المطروحة (الحوار المتوسطي ــ حوار الشمال والجنوب ــ الحوار الأوربي ــ الافريقي..) وعلى هذا أكدت الوثيقة أن ((ما يحدث من تحولات، وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات ...)) يدفع باتجاه ((المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود))، ومادامت أقطار المغرب العربي تتوفر على ((إمكانات بشرية طبيعية واستراتيجية)) كما تؤكد الوثيقة، فإن توحدها يعزز من قدرتها على ((مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة)). كما احتوت الوثيقة على أهداف عربية ودولية أخرى.

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (١٩) مادة حددت أهدافه. ففي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساسٍ الحوار وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الأقطار الأعضاء وشعوبها بعضاً ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز

المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية) وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي. وفي الميدان الاقتصادي، أكدت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ((واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية)) والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، كما حددت أهدافاً ثقافية وأمنية وعسكرية (٥). وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد، عمومية ومختصرة في صياغة موادها.

ونصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت:

١ ــ مجلس الرئاسة، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك (المادة ــ ٤ــ)، وحددت المادة (٥) أن مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات.

٢ ــ مجلس رؤساء الوزراء، الذي أكدت المادة (٧) على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة، لكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

٣ ــ مجلس وزراء الخارجية، وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعدا لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

٤ ــ لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة أنشأتها المادة (٩، ١٠) من المعاهدة، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية (تونس ١٩٩٠) وتتكون لجنة المتابعة من ممثل واحد عن كل حكومة وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

٥ ــ الامانة العامة، وهي وفقاً للمادة (١١) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدورة ولم تحدد اختصاصاتها، وإن وجدت فهي ضيقة جدا ومختصرة، ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (١٩٩١) حيث أصبحت الرباط مقراً لها.

٦ ــ مجلس شورى الاتحاد، وهو ما أريد له أن يتشكل وفق المادة (١٢)، من المجالس النيابية لجميع الأقطار، حيث يتكون من (٣٠) عضواً عن كل قطر بعد التعديلات، وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده أن

يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية. وتجد هذه الفكرة جذورها في نتائج مؤتمر طنجة للعام ١٩٥٨. أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد وأهدافه أو تحقيقاً لها.

٧ ــ الهيئة القضائية، تشكلت وفقاً للمادة (١٣) من معاهدة الاتحاد، ومن عضو عن كل دولة، وتكون اجتماعاتها بدعوة من مجلس الرئاسة أو من إحدى الأقطار الأعضاء إذا ما حدث خلاف حول المعاهدة أو ما يتعلق بها. وتكون أحكامها ملزمة ودائمية، وهو أمر جديد وغير مألوف في السابق، إذ أن محكمة العدل الدولية لا تكون أحكامها ملزمة ونهائية إلا بموافقة أطراف النزاع. ومن هنا اعتبرت هذه الخطوة تطوراً في مجال تشريع المعاهدات المنشئة لمحاكم دولية، وهو أمر يختلف عن ((هيئة تسوية المنازعات)) التي أقرها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلها المجلس الأعلى وتكون فتواها استشارية وليست حكماً نهائياً. واتخذت الهيئة القضائية من العاصمة الموريتانية نواكشوط مقراً لها (٦).

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي (باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى) بالغموض والمرونة، ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الإدارية للاتحاد. أما المرونة فتتأتى من خلال ترك المجال مفتوحاً دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية التدخل في أي شيء دون أن يكون مقيداً.

إن نشأة اتحاد المغرب العربي وما انبثق عنه من هياكل ولجان لم يرق إلى صيغة ((الاتحاد الفيدرالي)) حتى وإن كانت محاولة الاقتباس أو الاستعارة لمؤسسات الصيغة الفيدرالية واضحة في الاتحاد، إلا أن تجريدها من وظائفها الفيدرالية جعلها قريبة من الصيغة ((الكونفدرالية)) من حيث هياكله وطرق عمله وكيفية التمثيل في مؤسساته (٧). ومع ذلك فإن الاتحاد قابل للتطوير في ضوء ما تطرحه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية.

إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس (٢١ ــ ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٩٠)، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، هما من أبرز عوائق التقارب المغاربي، وكان المفروض وضع استراتيجية

مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين. واهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلاً عن أحداثها أربع لجان متخصصة جاءت كما يأتي:

١ ــ لجنة الأمن الغذائي.

٢ ــ لجنة الاقتصاد والمالية.

٣ ــ لجنة البنية الأساسية.

٤ ــ لجنة الموارد البشرية.

إن تشكيل اللجان الأربع، يوحي بغلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية، ودفعت إلى مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمات اقتصادية أهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم (أزمة الخبز) (٨). وتبين أن النمو في حجم الانتاج الزراعي كان ضعيفاً في ظل تصاعد الحجم السكاني الذي وصل إلى ٦٣,٧٢٦ مليون نسمة عام ١٩٩٠. وهذه الزيادة السكانية لم تصاحبها فعالية توظيفية للطاقات البشرية، الأمر الذي قاد إلى عجز غذائي متنام، وعليه ستبقى الظاهرة السكانية مشكلة في الأقطار المغاربية في ظل السياسات والمناهج الحالية التي تهمل دور الإنسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه والتقزيم من وظيفته الحضارية (٩).

إن النتائج التي خرجت بها قمة تونس، لم تكن بمستوى التحديات المطروحة، ولا حتى بمستوى ما كان يتوقعه الشعب، ومع ذلك فإنها أولت عناية خاصة بمسألة ((الأمن الغذائي))، وإمكانية قيام ((سوق مغاربية مشتركة)). ومن أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري تمت الموافقة على إصدار بطاقة موحدة. وشملت الاتفاقيات جملة من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك، تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الأراضي الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمارات والتعاون في ميدان الضرائب لمنع الازدواج الضريبي وإقامة وحدة جمركية والتعاون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع، ومع ذلك بقي حجم التعاون والتنسيق في مجال الاقتصاد والتنمية بعيداً عن مجال التعاون الاستراتيجي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية الهامة، وتقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل العام ٢٠٠٠، وذلك بالعمل على:

١ ــ إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل العام ١٩٩٢.

٢ ــ وحدة جمركية نهاية العام ١٩٩٥.

٣ ــ سوق مشتركة نهاية العام ٢٠٠٠.

٤ ــ وحدة اقتصادية (١٠).

انعقدت الدورة الثانية لمجلس الاتحاد في الجزائر (٢١ ــ ٢٣ تموز /يوليو ١٩٩٠) وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي (الفلاحي)، والدعوة إلى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد على إقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لإنشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة الذي عد قيامها يمثل المرحلة النهائية لعلمية البناء. وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة الحيوانية بين أقطار الاتحاد (١١). فضلاً عن قرارات خاصة بالضرائب والرسوم قصد الحماية الموحدة للسوق المغاربية، وقرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والخدمي.

وعلى ما هو واضح من واقع اقتصادي زراعي قائم في الدول المغاربية، جاء التركيز على الجانب الزراعي (الفلاحي). إذ قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في أقطار المغرب العربي بـ٤٦٨,٨مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين الأقطار الخمسة. وتأتي في مقدمتها الجزائر (٢٣٨,٢مليون هكتار)، وليبيا (١٨٦ مليون هكتار)، وموريتانيا (١٠٢,٥ مليون هكتار)، ثم المغرب بنحو (٤٤,٦ مليون هكتار)، وتونس (١٥,٥ مليون هكتار). فيما قدرت مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة لا تزيد على ٤,٥% من المساحة الكلية البالغة (٢١) مليون هكتار، وتشكل ٣٠% من المساحة المزروعة في الوطن العربي، هذا فضلاً عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن استصلاحها في المناطق الجافة أو في المناطق الصحراوية(١٢). وقدر نصيب الفرد المغاربي (وعلى ضوء الحجم السكاني) من الرقعة الزراعية بحدود ٠,٣٩ هكتار /فرد، في مقابل ٠,٢٦ هكتار /فرد على الصعيد العربي و٠,٢٨ هكتار /فرد على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن هناك تدنياً في الرقعة الزراعية قياساً للحجم السكاني مما يترتب عليه استنزاف الأرض والإخلال بمعادلة الأرض/السكان. ويؤدي ذلك إلى انهاك التربة وضعف قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي والذي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة

أفراد، في حين أن إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء مـــا يقـــارب ١٥٠ فرداً (١٣).

وتؤثر في الإنتاجية المنخفضة عوامل متعددة منها مناخية ومنهـــا تقنيـــة وعمرانية، حيث تزحف المدن على الأراضي الزراعية نتيجة الضغط السكاني، وهذا يعني بالنتيجة العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعويض ذلك بالاعتمـــاد على الأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من إخلال بـــالميزان التجـــاري وتأثير على الدخل القومي.

وحين انعقدت الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد (١٠ ــ آذار/مـــارس ١٩٩١) في رأس لانوف في ليبيا، أعيد النقاش حـــول اســـتراتيجية العمـــل المغـــاربي المشترك، بالاعتماد على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة مراكش وبرامج عمل الاتحاد لتكون منطلقاً لتطوير مشاريع التعاون والتكامل والانـــدماج فـــي المجالين الاقتصادي والأمني. وتركز القرار حول (الوحدة الاقتصادية) بما فيها الصناعات الاستراتيجية على الصعيد الاتحادي وقضية الدفاع المشترك وحرية إقامة الأشخاص.

إن قرارات الدورة الثالثة تميزت بقدر من الوضوح والعمق في التعامل مع القضايا المغاربية المشتركة، فالاستراتيجية المغاربية سعت إلى تشكيل معـــادل موضوعي لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوربيـــة ولقيـــام (الاتحـــاد الأوربي) العام ١٩٩٢. فأكدت العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان تنقل الأشخاص والخـــدمات والـــسلع ورؤوس الأموال. ولإنجاز ذلك حددت مدة زمنية لا تتجاوز العام ٢٠٠٠، آخذة بنظر الاعتبار درجات النمو لكل عضو، فيما حـــصرت الأولوليـــات ــ علـــى ضوء الواقع المعاش ــ في العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنميـــة المـــوارد البشرية والاقتصادية وانتهاج سياسة مشتركة في كل الميادين(١٤).

إن تأكيد الدورة الثالثة على الأمن الغذائي جاء انعكاساً لتزايـــد الاعتمـــاد على المصادر الخارجية والأوربية منها بخاصة وأدى ذلك إلـــى تفـــاقم حجـــم الانكشاف الغذائي، فيما تصاعدت نسبة المستنزف مـــن المـــوارد الاقتـــصادية لتغطية العجز الغذائي. وفي الوقت نفسه تدهورت معدلات التبادل التجاري فـــي غير صالح البلدان المغربية، إذ تدنت حصة الصادرات وأصبحت غيـــر كافيـــة لتمويل قيمة الواردات المتعاظمة مما جعلها مضطرة إلى طلـــب المزيـــد مـــن القروض من المصادر المختلفة. وأدى ذلك إلى مزيد من المديونيـــة الخارجيـــة

من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبيوتات المالية الخاصة. حتى بلغت المديونية الخارجية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنذ مطلع التسعينات أكثر من (٦٥) مليار دولار، وأصبحت تشكل نسبة مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الإجمالي(١٥).

أما الدورة الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء (١٥-١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٩١) فقد ركزت على تسمية وتوزيع مقار المؤسسات الاتحادية!! في حين جاءت الدورة الخامسة في نواكشوط (١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبز ١٩٩٢) مؤكدة على الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، راصدة أربع مراحل لتحقيقها. فقد حددت نهاية العام ١٩٩٢ للعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري وإعطائه دفعة قوية. في حين حددت العام ١٩٩٥ لتحقيق الوحدة الجمركية. كما حددت العام ٢٠٠٠لتحقيق قيام السوق المغاربية المشتركة بعد أن يتم تحقيق الاندماج الاقتصادي ونظام واحد للأسواق وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال أمراً طبيعياً ومنتظماً. وفي المرحلة الأخيرة يتوج العمل بقيام (الوحدة الاقتصادية) التي تتم من خلالها سياسات وخطط التنمية الاقتصادية. فالاهتمام بها حالة مطلوبة وملحة، وضروراتها تنبع من أهميتها في زيادة الإنتاج وخدمة الاقتصاد. ففي كتابها ((الزارعة عام ٢٠١٠)) تشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أنه تبين من تحليل ٣٧ مجموعة من بيانات المزارع في البلدان النامية، أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة ٨,٧% في المتوسط. وفي بحث آخر لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المزارعين وإنتاجية القمح، فالمزارعون الذين تلقوا تعليماً لست سنوات أو أكثر حصلوا على إنتاجية قمح من أراضيهم ــ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ــ تزيد بأكثر من ٢٥% على أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعلم أو تعليم قليل (١٧).

إن الواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية.

فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت ٥,٤ مليار دولار سنوياً (١٨). وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) وأثر ذلك في تصاعد

المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو ٢,٣ مليار دولار سنوياً وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والافتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية (١٩).

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزاً غذائياً خطيراً، لأنها تستهلك من الغذاء أكثر مما تنتج، ومازالت شرائح واسعة من السكان، ومن الأطفال بخاصة تعاني نقصاً في كمية ((الراتب الغذائي)) وخللاً في توازنه وفي نوعية عناصره. وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن السائل. ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى ٤٤,٣٨% في المغرب، وفي الجزائر ١٩,١٩% خلال العام ١٩٩٣ (٢٠).

وجاءت الدورة السادسة (قمة تونس/نيسان١٩٩٤) لتتمخض عن (١١) اتفاقية اقتصادية لتعزيز التعاون بين الاتحاد المغاربي، وأبرزها إقامة منطقة للتبادل الحر (٢١).

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات (شباط/فبراير ١٩٨٩ ــ نيسان/إبريل ١٩٩٤) لم تأخذ الاتفاقيات الاتحادية المغاربية (٣٦ اتفاقية) طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقرراً لها، وبقيت العلاقات البينية ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي بعامة. فقد ظلت المبادلات البينية لا تتجاوز ١,٥% مثلما كانت عليه العام ١٩٨٥ من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى ١,٢% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من ٥% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد(٢٢). وعليه، فإن حجم المبادلات البينية ــ رغم التحسن النسبي ــ يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز ٥٠%. ويمكن القول،إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى ادنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي (٢٣).

عوائق التقارب المغاربي:

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل

والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام ١٩٧٥، والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء منذ أكثر من سنتين ومازال الأمر لم يحسم بعد فإن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام ١٩٩٢، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام ١٩٩٤، وتوترت العلاقة بين اكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام ١٩٩٢، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد ٣ و ١٥)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام ١٩٩٥ وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تاثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية ((لكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي أن يتبع خط العلاقات السياسية)) (٢٤). ولم يقف الأمر عند ذلك، فهناك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم والانتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطارٍ المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية (٢٥)، وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية/ الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع ــ انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة ــ بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسيرٍ وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي

بعد جمود الاتحاد المغاربي:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

إن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية أكثر من ٣٠% وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن ١٥%. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة ٦٠%في المحاصيل الاستراتيجية. فهذا يعني وقوعها في أسر التبعية ومخاطرها (٢٦). وفي الوقت نفسه بلغت المديونية الخارجية لأقطار المغرب العربي ٦٧,٢٧٧ مليار دولار، وبلغت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي في تونس ٥٠,٧% وفي الجزائر ٧٣%، وفي المغرب ٩٥,١%، وفي موريتانيا ٢٢٠,٦%، وصنفت (ديون متفاقمة) (٢٧). وفضلاً عن ذلك، تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ بلغ كما تشير الإحصائيات الرسمية للعام ٢٠٠٠ إلى ٧٥,٥٢٧ مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس ٩,٣٣٣ مليون نسمة، موريتانيا ٢,٤٣١ مليون نسمة (٢٨). إن هذا الحجم السكاني المتناهي بنسبة ٢,٦ ــ ٣% سنوياً سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، إذا ما عرفنا أيضاً أن الإحصائيات الجديدة أكدت على أرقام مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى أن نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاث ٤٠% و٤٠,٢% و٢٧,١% على التوالي (٢٩).فضلاً عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الأثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم استراتيجية للغد بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها.

آراء على طريق العمل الاتحادي:

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

أولاً ــ العمل على إرساء أسس تعليمية ــ ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/العربية، وهي قضية أكدتها طروحات القوى الشعبية منذ ثلاثينات القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.

ثانياً ــ أما الجانب الآخر الذي يرسي الدعائم الثابتة للعمل الاتحادي، فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة (قرابة ١٠٠ دراسة) منذ أكثر من ثلاثة عقود ومن خلال ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي)). ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي، لاستطاعت المشاريع الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع ــ على ضوء تماسك البنية التحتية ــ الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

ثالثاً ــ إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، متعددة الوجوه والقدرات التأثيرية، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه بات من الضروري قيام المؤسسات الرسمية، وبدعم وإسناد القوى الشعبية (الأحزاب ــ النقابات ــ الاتحادات المهنية) للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتها.

رابعاً ــ أما على صعيد ((اتحاد المغرب العربي)) وهياكله واللجان المنبثقة عنه، يفترض العمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي قطر عضو في الاتحاد.

خامساً ــ العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتماد طريق الانتخابات لا التعيين.

سادساً ــ تحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة.

سابعاً ــ العمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة.

ثامناً ــ العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آتية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار(٣٠).

تاسعاً ــ ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه. فقد

دعت منذ مطلع القرن العشرين بأفكارها وبرامجها ومؤتمراتها وكفاحها المشترك حتى المرحلة الاستقلالية، وبعدها عبر (مؤتمر طنجة) والمرحلة اللاحقة له حتى الآن تقريباً، إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، وذلك يقتضي العودة لروح مقررات مؤتمر طنجة.

عاشراً ــ الدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، تؤدي القوى الشعبية فيه دورها في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة القوى الشعبية، من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحاتها بتأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات زرعاً للروح الوحدوية.

أحد عشر ــ توجيه الرأي العام من خلال أنشطة القوى الشعبية نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الوحدوية.

اثنا عشر ــ العمل على إقامة أيام مغربية ومهرجانات في مختلف الميادين تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب بين أبناء المغرب العربي(٣١).

وعلى ضوء ما ورد آنفاً، يعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها في العمل الاتحادي، مادام الاتجاه الرسمي والإعلامي بدأ يتحرك منذ سباط/ فبراير ٢٠٠٠ للعمل على تفعيل أنشطة الاتحاد المغاربي الجديد.

* * *

هوامش البحث:

(١) عبد الحميد براهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩١)، ص ٢٢١ ــ ٢٢٣.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزارعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، (الخرطوم

١٩٨٧)، ص٣٦٥، ٣٦٧ ، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٩٩؛ المجلـــــد (١٤)، المجلـــــد (١٤)، (الخرطوم ١٩٩٣) ، ص ٤٠٦، ٤١٢؛ المجلد (١٤) (الخرطـــوم ١٩٩٤)، ص ٣٧٤، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢؛ بدائل إقامة نظام اقليمي عربـــي لمخـــزون طـــوارئ الحبـــوب، (الخرطوم ١٩٩٥)، ص٧١؛

خليل حماد: الفجوة الغذائية والأمن الغذائي، مجلة المـــستقبل العربـــي، العـــدد (٢١)، (بيروت ١٩٩٦)، ص ٩٥ ــ ٩٦؛

صالحي صالح: التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١١) (بيروت ١٩٩٦)، ص ١٠٧؛

صلاح وزان: تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٨)، ص ٢٩ ــ ٣١.

LEtat du monde 1993 –1994. (Paris: La Decouretre,{S.d};

Human Development ,Report 200, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Ocferd University Press, 2000, many pages.

(٣) انظر نص المعاهدة في:

وزارة الثقافة والإعلام التونسية: اتحاد المغرب العربي، مـــشروع يتجـــسم، (تـــونس ١٩٩٠)، ص ٤٣ ــ ٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٤ ــ ٣٦.

(٥) المصدر نفسه،ص ٣٧ ــ ٤٤.

(٦) النان ولد المامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٩٦)، ص ٢١٢ ــ ١٢٤؛

اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم،ص ٤٧.

(٧) المامي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٨) عمر عز الرجال: قمة تونس لاتحاد المغرب العربي، مجلة الـــسياسة الدوليـــة، العـــدد (١٠٠)، (القاهرة ١٩٩٠)، ص١٨٧؛

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، ١٩٩٥، الملحق رقم (٥/٤)، ص ٣٥؛

وزان، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٩) صالح، المصدر السابق، ص ١٠٨ ــ ١٠٩.

(١٠) المامي ، المصدر السابق، ص ١٤٥، عز الرجال، المصدر السابق، ص١٨٨.

(١١) امحمد مالكي: ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحـــاد المغـــرب العربي ١٩٨٩ ــ ١٩٩٦، مجلة شؤون عربية، العدد (١٩١)، (القـــاهرة ١٩٩٧)، ص ١٨٤.

(١٢) صالح ، المصدر السابق، ص ١١٤ .

(١٣) حسن حمدان العكليم: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، (القاهرة ١٩٩٦)، ص ١٠ .

(١٤) مالكي ، المصدر السابق، ص١٨٨ .

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الألماني. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٣)، ص ١٧٤ فما بعدها؛

علي جمال: الافتراض الخارجي واثاره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١)، (سنة ١٩٩٤)، ص ٣٥ ــ ٣٧ .

مصطفى عبد الله خشيم: مأزق المديونية الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة قار يونس العملية، العدد (٣ ــ٤) (بنغازي ١٩٩١)، ص ٣٥ .

(١٦) مالكي ، المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(١٧) وازن، ، المصدر السابق، ص ٢٥٦ ، وللمزيد من التفاصيل انظر:

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٩٨، صفحات متعددةز

(18) LEtat du mond 1993 – 1994, Paris: la Decour erte, Ps.D}.

(١٩) أحمد جاجان الجميلي: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية التربية ــ جامعة الموصل، (الموصل ١٩٩٧)، ص٢٤٣ .

(٢٠) انظر تفاصيل (الراتب الغذائي) للفرد في الوطن العربي ولبعض الأقطار في المغرب العربي من السلع الاستراتيجية والحبوب واللحوم بخاصة، عند:

وزان، المصدر السابق، ص ٣٤ــ ٣٥، ٢٨٩ــ ٢٩٠ ــ ٣٧٥ .

(٢١) صلاح سالم: قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧)، (القاهرة ١٩٩٤)، ص ٣٠٢ .

(٢٢) مالكي، المصدر السابق، ص ١٩١ .

(٢٣) عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، الدد (١٠)، (قسنطينية ١٩٩٨) ص٣٥ .

(٢٤) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٩)، ص ٨٩.

(٢٥) شرابي، المصدر السابق، ص ٣٦، الجميلي، المصدر السابق، ص٢٧٦ ، ٢٧٩ .

(٢٦) من أجل المزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة وما يتعلق بأقطار المغرب العربي،

انظر:

Marin. G. Weinbauww: Food Development and politics in the middle East, West view press, (Baulde 1982), P.180;

خلاف خلف خلاف: آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٨)، (القاهرة ١٩٩٣)، ص١٣٣؛

جمال: المصدر السابق، ص ٣٥ ــ ٣٧؛

صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي ١٩٩٤، ص٣٢٢، ٣٣٥؛

سعد حسن فتح الله: التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائجن مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٥)، ص٢٠٧.

(٢٧) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جداول الدول، العام ١٩٩٨، صفحات متعددة؛

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، العام ١٩٩٨، صفحات متعددة.

(28) Human Development Report 2000, (UNDP).

(٢٩) مجلة المستقبل العربي، تقرير التنمية البشرية، العدد (٢١٧)، (بيروت ١٩٩٧) جدول رقم (٥)، ص ١٨٩.

(٣٠) المامي، المصدر السابق، ص ٢٣١ ــ ٢٣٣.

(٣١) المامي، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

الخاتمة

إن طبيعة السياسة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي كانت تؤشر بوضوح ومن خلال ما هو معلن ومنفذ، أن الاستعمار عامة، والاستعمار الفرنسي خاصة، كان يستهدف الوجود القومي والديني والحضاري للإنسان في المغرب العربي. وعلى أساس هذا الفهم العميق لطبيعة السياسة الاستعمارية، اقترن الدفاع عن الانتماء الديني والقومي والوطني في مواجهة الفرنسة والاسبنة والطلينة، وكانت مواجهة ضارية استبسل فيها الوطنيون في جميع الأقطار المغاربية باعتماد أسلوب الكفاح المسلح والسياسي لتحقيق الحرية والاستقلال. ولم يكن الكفاح الوطني حالة معزولة عن محيطه المغاربي والعربي وحتى الإسلامي فيما يتعلق بفرنسا وسياستها البربرية في المغرب العربي عامة، والمغرب خاصة، فضلاً عن السياسة الاستعمارية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتؤكد التطورات التاريخية المعاصرة للحركات الوطنية في المغرب العربي أن النخبة المثقفة والقيادات الشعبية، وعموم الفئات الوطنية هي التي قادت الكفاح الوطني /المغاربي/ العربي بعد أن سقطت المؤسسة السياسية الوطنية (تونس ــ المغرب) أسيرة الاحتلال ــ الحماية ــ وفي ظل غياب مؤسسة سياسية وطنية مركزية في بقية الأقطار المغاربية، وبعبارة أدق، أن الشعب وقواه الوطنية وواجهات الرأي العام فيه، كانت قاعدة النضال ضد الاستعمار.

كما تشير تطورات الأحداث في المغرب العربي، أن الأفق الوحدوي المغاربي/العربي للحركات الوطنية كان واضحاً على صعيد ((الفكرة)) منذ

البداية أما على صعيد ((التطبيق)) فقد كان جنينياً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت (الفكرة) وتطبيقاتها العملية تبدو أكثر وضوحاً ونضجاً لمواجهة الاستعمار وسياسته الإجرامية في المجالات كافة، وعلى أساس ذلك، بدأت القوى القاعدية في الحركات الوطنية تتبنى أسلوب الكفاح المسلح، وعدّت ذلك طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية/والعربية، مؤكدة في ذلك تفاقم التناقض بين القوى السياسية (المعتدلة) التي قادت الحركات الوطنية، وبين القوى القاعدية التي آمنت بالثورة المسلحة، وليس الثورة بالقانون والعمل السلمي.

وأكدت تطورات الداخل المغاربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، أن التنمية الوطنية كانت تنمية ((عرجاء)) وأن المناخ الطبيعي للتطور وحماية الأمن الوطني يكمن بضرورة التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج لمواجهة التحديات التي تستهدف ((الأمن)) الوطني والمغاربي/والعربي بعامة، ويدفع إلى هذا الاتجاه الوحوي، الشعب وواجهات الرأي العام في جميع الأقطار المغاربية للعودة نحو البدايات وانطلاق التوجهات الوحدوية وفق المسارين الرسمي والشعبي وتلاحمها لأن الواجهات الشعبية والقوى السياسة المؤمنة بالعمل الوحدوي ضمانة لاستمرار وثبات ونضوج أي خطوة بالاتجاه الصحيح، الاتجاه الوحدودي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـــة الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمـــر القـــذافي، الجماهيريـــة العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئـــيس اللجنـــة العـــسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ــ انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغـــة والتـــاريخ ووحـــدة الأماني والتطلعات والمصير.

ــ واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربيـــة الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

ــ وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بـــالجزائر. والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ــ ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ــ ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ــ ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

ــ وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

ــ وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

ــ واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

ــ وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

ــ واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية وازدهارها.

ــ واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

ــ ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكز عليها لتمتين صرحها وتحصينه.

ـــ واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منـــا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

ـــ وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح علـــى الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربـــي مجموعـــة متكاملة متظافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهويـــة، وكتلـــة متراصـــة للمساهمة فى إثراء الحوار الدولى، مصممة على مناصـــرة المبـــادئ الخيـــرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطـــار اتحـــاد المغـــرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظـــام عـــالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعـــاون الـــصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحـــاد وأهدافـــه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفـــرد ١٤٠٩ هـــــ الموافق لـــ ١٧ فبراير ١٩٨٩م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في

العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

ـ في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

ـ في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

ـ يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

ـ تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

ـ يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

ـ لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

ـ للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

ـ يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

ـ تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

ـ يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

ـ يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطيته نفقاتها.

المادة الثانية عشر

ـ يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

ـ يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

ـ يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

ـ يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة

للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

ـ تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

ـ كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

ـ تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

ـ يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

ـ كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

ـ كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

ــ للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقـــات فيمـــا بينهـــا أو مـــع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

ــ للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعـــة الأفريقيـــة أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

ــ يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتـــراح مـــن إحـــدى الـــدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليـــه مـــن طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

ــ تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها مـــن قبـــل الـــدول الأعضاء وفقا للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

ــ وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض فـــي اجـــل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفـــد ١٤٠٩ هـــ (١٣٩٨ و.ر) الموافق لـــ ١٧ فبراير (النوار) ١٩٨٩م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

فهرست الموضوعات

المقدمة.....٧
الفصل الأول : الحركة الوطنية الجزائرية.....١٠
بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر:.....١١
١ــ مرحلة الكفاح المسلح:.....١٢
٢ــ مرحلة الكفاح السياسي:.....١٣
الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية:.....١٧
الثورة الجزائرية:.....٢٢
١. كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤؟.....٢٢
٢ــ الحكومة الجزائرية المؤقتة:.....٢٨
٣ــ المفاوضات الجزائرية ــ الفرنسية:.....٣١
استقلال الجزائر:.....٣٤
الهوامش:.....٣٥
الفصل الثاني : الحركة الوطنية التونسية.....٤٢
بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس:.....٤٣
مراحل الكفاح الوطني التونسي:.....٤٤
١ــ مرحلة الكفاح المسلح:.....٤٥
الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية:.....٤٩
استقلال تونس:.....٦٣
الهوامش:.....٦٤
الفصل الثالث : الحركة الوطنية الموريتانية.....٧٢
ــ بعض معطيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا.....٧٣
مراحل الكفاح الوطني الموريتاني:.....٧٥

١ ــ مرحلة الكفاح المسلح:..... ٧٥
٢ ــ مرحلة الكفاح السياسي: ٧٦
تطور الكفاح الوطني الموريتاني: ٨٠
نشأة الحكومة الوطنية: ٨٤
استقلال موريتانيا: ٨٧
الهوامش: ٨٨
الفصل الرابع : الحركة الوطنية الليبية المسلحة ٩٢
ــ أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا: ٩٤
الغزو الإيطالي لليبيا:..... ٩٥
الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي:..... ٩٦
١-معاهدة أوشي: ٩٧
٢-الكفاح المسلح في طرابلس:.....٩٧
٣-الكفاح المسلح في برقة: ٩٨
٤-مرحلة الهدنة:..... ١٠١
عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح: ١٠٥
الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة:..... ١١٠
عهد المصالحة الفاشل: ١١٢
احتلال مدينة الكفرة: ١١٨
نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة: ١١٩
الهوامش: ١٢٢
الفصل الخامس : الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي ١٢٨
-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب: ١٢٩
مراحل الكفاح الوطني المغربي: ١٣١
١-مرحلة الكفاح المسلح: ١٣١
٢-مرحلة الكفاح السياسي: ١٣٢
الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية: ١٣٦
المفاوضات المغربية- الفرنسية:..... ١٤٥
استقلال المغرب: ١٤٧
الهوامش: ١٤٨
الفصل السادس : الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الإسباني ١٥٦
-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي: ... ١٥٧
نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب:..... ١٥٨

نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي: ١٥٩
الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية: ١٦٣
الهوامش: ١٧٢
الفصل السابع : التنظيمات والاتجاهات الوحدوية في الكفاح المغاربي ١٧٦
الاتجاه الشعبي: ١٧٨
أــ الاتجاه السياسي/ العسكري: ١٧٨
ب ــ الاتجاه الاجتماعي: ١٨٣
الاتجاه الرسمي: ١٨٧
مؤتمر طنجة ١٩٥٨ ..... ١٨٨
من النكوص إلى التقارب: ١٩٠
الهوامش: ١٩١
الفصل الثامن : المغرب العربي وضرورات التجميع الإقليمي..... ١٩٤
ــ مدخل: ١٩٥
خلفية العمل المغاربي المشترك: ١٩٦
اتحاد المغرب العربي: ١٩٦
عوائق التقارب المغاربي: ٢٠٥
الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي: .. ٢٠٦
آراء على طريق العمل الاتحادي: ٢٠٨
هوامش البحث: ٢١٠
الخاتمة ٢١٤
الملاحق ٢١٦
إعلان قيام اتحاد المغرب العربي ٢١٧
معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ٢٢٠
فهرست الموضوعات ٢٢٧

■■■

http://albordj.blogspot.com